هيئة التحرير

رئيسة التحرير د . أمينة رشيد

مديرة التحرير حسناء مكداشي

الإخراج الفني والتقني محترف الزاوية

التنفيذ م/ ناهد عطية

مؤسسة نور لدراسات وأبحاث المرأة العربية

الأعضاء المؤسسون

أمينة رشيد
حسناء مكداشي
رضوى عاشور
شهيدة الباز
ليلى شهيد
مريد البرغوثي
نادية حجاب

مجلس الأمناء :

نصر حامد أبو زيد
محمد برّادة
بهية الجشي
لمياء الجيلاني
نبيلة حمزة
الطيّب صالح
كاميليا فوزي الصلح
الطاهر لبيب
سهير مرسي
هانيء الهندي
يمنى العيد

مؤسسة نور للدراسات وأبحاث المرأة العربية

٤ شارع الأهرام الهضبة العليا ، المقطم ، القاهرة ، فاكس : ٥٠٨٠١٩٤

رقم الإيداع ١١٣٥٢ / ٢٠٠٣

طبع بدار نوبار للطباعة

محتويات العدد

كلمة التحرير — أمينة رشيد وحسناء مكداشي ٢

مقدمة : العولمة ، النوع الاجتماعي والمساواة في العالم العربي — شهيدة الباز ٣-١٢

المحور الاقتصادي :

هل تميز المنظمة العالمية للتجارة بين الرجل والمرأة ؟ — محمد دويدار ١٣-٢١

المرأة العربية والعولمة : تحديات جديدة وعوائق قديمة — نبيلة حمزة ٢٢-٢٦

الهيمنة الأمريكية وعسكرة العولمة — سمير أمين ٢٧-٣٢

المحور العلمي :

العلم والعولمة : بين الهيمنة والمقاومة — سهير مرسي ٣٣-٤٢

المحور الاجتماعي :

هل ثمة متغيرات طالت الأسرة العربية في السنوات الأخيرة ؟ — منى فياض ٤٣-٥١

تعليم الفتيات في إطار العولمة — ملك زعلوك ٥٢-٥٧

عولمة النوع الاجتماعي : المعاني المتعددة للحلي الذهبية — أنيليس مورز ٥٨-٦٤

المحور السياسي :

العولمة والديمقراطية — برهان غليون ٦٥-٦٩

العولمة والمجتمع المدني : جدال المفاهيم وحوار المقاربات — فتحية السعيدي ٧٠-٧٥

الحركة النسائية المغربية ورهانات التغيير — ربيعة الناصري وأمينة الميريني ٧٦-٨٥

مقارنة بين انتفاضتين — أيلين كتّاب ٨٦-٩٧

عرض كتب :

العولمة والنوع الاجتماعي : المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية (CAWTAR) ٩٨-١٠٣

العولمة وتداعياتها على الوطن العربي / مجموعة باحثين — مسعود ضاهر ١٠٤-١٠٨

العولمة والنوع والدين / چين بايز ونايرة توحيدي — ترجمة ١٠٩-١١٣

الإمبراطورية ونحن ! — أرونداتي روي / نبيل يعقوب ١١٤-١١٦

كلمة التحرير

أمينة رشيد
حسناء مكداشي

في محاولة لإحاطة أولية بالعولمة وتداعياتها على المرأة العربية ، تقدم مؤسسة نور لدراسات وأبحاث المرأة العربية هذا العدد الخاص من كتاب نور تحت عنوان «المرأة العربية والعولمة» .

وتتقدم هيئة التحرير بالشكر والتقدير إلى الباحثة المعروفة شهيدة الباز ، خبيرة التنمية والاقتصاد السياسي ، على اقتراحها موضوع العدد وقبولها القيام بمسؤولية الإشراف عليه وتحريره .

كما تشكر هيئة التحرير كافة الباحثات والباحثين الذين قاموا بالدراسات وعرض الكتب ، والذين أسهموا في إنجاز هذا العمل .

مُقدّمة

العولمة النوع الاجتماعي والمساواة في العالم العربي

شهيدة الباز

شهد العالم فى الحقب الأخيرة من القرن الماضي تشكلاً لنظام عالمي جديد اتضحت معالمه وآلياته تدريجياً حتى وصلت فى تجلياتها العليا إلى ما يطلق عليه العولمة، التي أصبحت الإطار الذي يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. كما اُعتبرت آلياتها هي الحاكمة لكل ما سبقها من إنجازات المجتمع الدولى الاقتصادية والسياسية والثقافية بحيث أصبحت هذه الإنجازات مسخّرة إلى حد كبير لخدمة أهداف العولمة سلبية كانت أو إيجابية.

وقد تم تبلور ظاهرة العولمة و مأسستها و تقنينها على مدى الحقبتين الماضيتين من خلال عدد من السياسات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي لها ، وهو إعادة تشكيل النظام الاقتصادي لجميع الدول وتحويلها إلى اقتصاد السوق بهدف إدماجها جميعا في إطار السوق العالمي. ولتحقيق هذا الهدف الاقتصادي ، تشمل العولمة تجليات وآليات ذات أبعاد سياسية واجتماعية و ثقافية وعسكرية تنعكس على شعوب العالم النامي نساء ورجالا من خلال تبني الحكومات لسياسات وبرامج العولمة وتحويلها إلى سياسات عامة وطنية يؤثر تطبيقها على حياة المواطنين نساء ورجالا ، سلبا وإيجابا.

وعلى الرغم من نجاح هذه الظاهرة في السيطرة على تشكيل وصياغة معظم المجتمعات على مستوى العالم ، إلا أنها مازالت ظاهرة خلافية يتصاعد الجدل والصراع بين معضديها ومعارضيها يوما بعد يوم. كما أن هناك كثير من التباين في الرؤى في داخل كل من المعسكرين.

ويرتبط الخلاف إلى حد كبير بتحديد ماهية و آليات الظاهرة ، و من ثم الخطاب الأيديولوجي المساند لها ، والذي يؤدي إلى إيجاد استراتيجيات مختلفة للتعامل مع العولمة.

وفي تعاصر مع تصاعد ظاهرة العولمة تزايد الاهتمام دوليا ومحليا بعدد من القضايا المتشابكة من أهمها التنمية البشرية كمنطلق أكثر فعالية لتنمية المجتمعات النامية. وفي هذا الإطار تزايد الوعي بضرورة مشاركة المرأة في كل العمليات التنموية بإعتبارها شريك كامل يمثل نصف الطاقة البشرية في المجتمع. وقد أدى هذا الوعي إلى صحوة نظرية و عملية فيما يتعلق بقضايا المرأة ، كان من نتيجته ظهور سلسلة من الأطر النظرية والتطبيقات العملية التي تهدف إلى تمكين المرأة ، وإدماجها في كل العمليات المجتمعية بهدف تحقيق المساواة بينها وبين الرجل. وفي هذا الإطار برز منظور "النوع الاجتماعي" Gender Perspective كمنهجية تعكس قدرة أكثر اتساعا وأكثر شمولية على تفسير الفجوة النوعية بين النساء والرجال في كل مجتمع في إطار ظروفه الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية والثقافية ويعمل هذا المنظور كإطار تحليلي يوفر أدوات تمكن من الكشف عن العلاقات غير المتكافئة بين الرجل و المرأة ، والتي تحددت اجتماعيا وثقافيا ، وانعكست على الأدوار المخصصة لكل منهما والسلوكيات المفروضة عليهما. كما تساهم هذه الأدوات في تحديد حقوق

ومسؤوليات كل من الرجل والمرأة في المجتمع. كما يمكن لأدوات هذا المنظور أيضا الكشف عن التفاوتات بين الجنسين من حيث قدرة كل منهما على الحصول والسيطرة على الموارد ، وعلى العمل المنتج. وكذلك التفاوت في الحصول على مصادر القوة والدخل المستقل والتعليم و التدريب والمهارات المطلوبة في سوق العمل. يكشف هذا المنظور عن التفاوت بين النساء والرجال من حيث درجة المشاركة في صنع القرار في الأسرة وفي المجتمع وفي مكان العمل.

ولما كان منظور النوع الاجتماعي ، الذي تتبناه معظم الحركات النسائية الحقوقية العربية ، وكذلك مراكز الدراسات المعنية بقضايا المرأة ، بالإضافة إلى بعض الحكومات (ولو مظهريا) ، يسعى لتحقيق المساواة بين الجنسين ، فإن موضوع هذا العدد الخاص من **كتاب نور** هو محاولة للكشف عن آثار العولمة ، سلبا وإيجابا ، على تحقيق المساواة النوعية في المجتمعات العربية. وبمعنى آخر معرفة ما إذا كانت سياسات العولمة ، التي تشكل الاستراتيجية "التنموية" للبلدان العربية حاليا ، من شأنها القضاء على عدم المساواة النوعية الموجودة فعلا في المجتمعات العربية و تعزيز المساواة بين الجنسين ، أم أنها تكرسها و تعظم من آليات ومؤشرات عدم المساواة..؟ ويرتبط ذلك بسؤال أكثر جذرية ، تحدد الإجابة عنه شكل وأبعاد النضال من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في المجتمع العربي. و السؤال هو "هل هناك استراتيجيات تنموية تؤدي بحكم أهدافها و بنيتها وآلياتها إلى تمكين وتحرير المرأة ، وهل هناك استراتيجيات تنموية أخرى تؤدي كذلك بحكم أهدافها و بنيتها وآلياتها إلى استبعاد المرأة و تكريس مكانتها الدونية في المجتمع؟ ".

و نود هنا أن نلفت الانتباه إلى قضيتين إجرائيتين تم أخذهما في الاعتبار عند إعداد هذا العدد.

ترتبط القضية الأولى بما ذكرناه سابقا عن خلافية الموقف الفكري و السياسي حول ظاهرة العولمة ، فقد حرصت **نور** عند التخطيط للعدد ، من منطلق الديموقراطية وحرية الرأي والحوار ، على أن يكون معيار اختيار المساهمين/ المساهمات فيه هو المستوى الفكري الجاد والرصين والالتزام بقضايا الوطن وقضايا النوع الاجتماعي. ولذلك سوف يلحظ القارئ اختلاف المساهمين/ المساهمات في تحديد وتكييف آثار العولمة ، وفي اختيار القضايا ذات الأولوية من وجهة نظر الكاتب/ الكاتبة . و بنفس المنطق الديموقراطي نترك لقراء وقارئات هذا العدد الحكم النهائي على الآراء الموجودة فيه. أما القضية الثانية فهي أنه رغم محاولة تقسيم المقالات حول المحاور الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والثقافية لظاهرة العولمة ، إلا أنه من المهم النظر إلى هذا التقسيم باعتباره تقسيما إجرائيا يهدف إلى تبسيط تنظيم العمل البحث. حيث أنه من الناحية الموضوعية يجب النظر إلى تجليات وآليات ومجالات تأثير العولمة المذكورة في هذه المحاور باعتبارها متغيرات متكاملة و متفاعلة جدليا في إطار كل واحد هو ظاهرة العولمة ، كما أن ناتج العولمة لايتحقق بشكل كامل إلا من خلال هذا التكامل والتفاعل الجدلي بين كل هذه المتغيرات.

وفي الجزء التالي من المقدمة نعرض لبعض القضايا المنهجية و التطبيقية المرتبطة بظاهرة العولمة ، والتي قد تلقي الضوء على آليات تأثير العولمة على المرأة بشكل عام والمرأة العربية بشكل خاص ، من حيث قضية التمكين والمساواة النوعية بين الجنسين.

حول تعريف العولمة

أدى الاختلاف الفكري والسياسي حول ظاهرة العولمة إلى وجود العديد من التعريفات التي سنحاول ، من أجل الوضوح الفكري ، اختزالها في تعريفين أساسيين يرتبطان بمقاربتين منهجيتين ويشملا الخطوط العريضة لكل التعريفات الأخرى وهما ؛ التعريف الوظيفي والتعريف البنيوي للعولمة (الباز : ٢٠٠١).

أما التعريف الوظيفي فيركز على وصف تجليات ومظاهر وإنجازات العولمة مثل ؛ التقدم التكنولوجي غير المسبوق ، وثورة المعلومات والاتصالات ، وقوة وحركية الشركات العابرة للقوميات ، والتحولات

اللازمة لإيجاد سوق عالمية واحدة تضمن فيها حرية الحركة لرأس المال ، والسلع والخدمات ، وقوى العمل البشرية. ويتجلى الخطاب الثقافي الأيديولوجي لهذا التعريف في اعتبار العولمة تعبيراً عن انتصار الحضارة الغربية الرأسمالية ومن ثم فهي نهاية التاريخ (عبد الفضيل،١١٦:٢٠٠٠). وهي ظاهرة لا مفر منها، من شأنها تحويل العالم إلى قرية كونية ، وعلى المجتمعات التي تود الإستمرار في الحياة في هذا العالم Survival أن تعيد هيكلة واقعها لتتكيف مع متطلبات الاندماج في السوق العالمي ، وهو الهدف الاستراتيجي للعولمة. و قد تمثلت روشتة تحقيق هذا الاندماج في سياسات التكيف الهيكلي و التثبيت المالي التي صاغها البنك وصندوق النقد الدوليين ، والتي اضطرت معظم دول العالم الثالث إلى تبنيها للخروج من أزمة الديون التي خنقتها في الثمانينات من القرن الماضي.

ويلاحظ أن المدافعين عن هذه الرؤية يركزون على مطلب الحريات الاقتصادية و السياسية و تفعيل الديموقراطية الليبرالية و تعزيز دور المجتمع المدني واستقلاليته عن الدولة ، التي يجب أن يتقلص دورها إلى الدور التقليدي للدولة الحارسة. كما يرحبون بالاندماج في القرية الكونية والاستفادة بكل ما تقدمه العولمة على أنهم من ناحية أخرى لا يهتمون بقضايا مثل تناقض المصالح و عدم التكافؤ في علاقات القوى الاقتصادية و السياسية بين الأجزاء المختلفة من العالم ، والنابع من عدم التكافؤ هيكليا و تنمويا بين هذه الأجزاء و التي يمكن أن تعطل المشاركة الحقيقية في العولمة. كما انهم لا يهتمون باحتمالات تهميش ، أو حتى القضاء على ، بعض هذه المجتمعات نتيجة للصراعات الدينية و العرقية و القبلية التي تغذيها العولمة و التي تحسم في النهاية لصالح الدول الكبرى في إطار سيادة فلسفة الداروينية الاجتماعية "أي البقاء للأقوى".

على أنه من المهم الإشارة هنا إلى أنه قد ظهر في إطار التعريف الوظيفي للعولمة توجه أكثر إنسانية ، نادت به اليونيسيف ، يؤمن بحتمية العولمة ولكنه ينادي بتطبيقها بشكل إنساني.Globalization with a Human Face ونتيجة لذلك بدأ اهتمام المنظمات الدولية بمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية للعولمة على المجتمعات وعلى القوى الاجتماعية المهمّشة في داخل المجتمع الواحد. ويبرز هنا تبني إستراتيجيات الفقر تقليل و تمكين الفقراء من الحصول على دخل. ويحظى النساء الفقيرات باهتمام خاص في هذه الاستراتيجيات.

أما التعريف البنيوي للعولمة فهو بالإضافة إلى تناوله تجليات العولمة و مظاهرها و إنجازاتها ، فهو يتخطى ذلك إلى تحليل بنيتها ومعرفة آليتها ومنطق تطورها بنيويا في السياق التاريخي الحالي.

وفي هذا الإطار ينظر التعريف البنيوي إلى ظاهرة العولمة باعتبارها عملية تاريخية جدلية تمثل مرحلة متقدمة من مراحل التاريخ الإنساني ، المتطور دائما ، من حيث تراكم المعرفة العلمية والتكنولوجية ، ولذلك فالعولمة في إطار هذا التعريف ليست نهاية التاريخ. كما يؤكد هذا التعريف على أن العولمة تمثل أيضا مرحلة متقدمة في نمو الرأسمالية تتخطى الحدود القومية من خلال الفاعل الرئيسي في هذه المرحلة و هو الشركات متعدية الجنسية. ولذلك فإن العولمة تقوم بطبيعتها وبنيتها الرأسمالية على أساس التمايز وعدم التكافؤ في مستويات تطور ونمو المجتمعات على المستوى الدولي ، وفي تطور ونمو القوى الاجتماعية في داخل المجتمع الوطني الواحد. وفي هذا الإطار ، تنشئ العولمة تقسيما عالميا جديدا للعمل يتسم بعلاقات قوى غير متكافئة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا. ويؤكد أصحاب هذا التوجه على أن العولمة بهذا المعنى ذات أثر استقطابي يتمثل في حدوث عمليتي إدماج واستبعاد في نفس الوقت على المستوى المحلي والعالمي، وأن منطق التوسع الرأسمالي لابد وأن يزيد من عدم المساواة بين أعضاء هذا النظام بشكل مستمر. ولذلك لا يمكن للبلدان النامية في هذا العالم اللحاق بالدول المسيطرة على آليات العولمة إلا بفك الارتباط والخروج من إسار التبعية للقوى المسيطرة. لن يمكن

تحقيق ذلك إلا بإخضاع علاقات الدول النامية بالسوق العالمي لمتطلبات التنمية الوطنية النابعة من مجتمعاتها ، لا لسياسات مفروضة عليها من الخارج (Amin, S., 1999:120) .

و يرى هذا التوجه أن فك الارتباط بهذا المعنى لايعني الانعزالية أو رفض العولمة بكل أشكالها ، ولكنه يعني النضال من أجل أن تصبح الدول النامية فاعلا إيجابيا في عمليات العولمة التي يجب أن تتكيف هي الأخرى تبعا لاحتياجات تنمية هذه البلدان. كما يرى أن "التكيف" من طرف واحد ، الذي يفرض الآن على الدول النامية في إطار العولمة ، من شأنه أن يؤدي بالضرورة إلى تهميش الأطراف الضعيفة في النظام العالمي ، وربما القضاء عليها. ويتخطى أصحاب هذا التوجه استراتيجية تقليل الفقر إلى استراتيجية القضاء على الفقر ومواجهته هيكليا.

حول العولمة و الدولة القومية و الديموقراطية

يؤدي ارتباط ظاهرة العولمة بتنامي رأسمالية الشركات العابرة للجنسيات إلى قيام العولمة كظاهرة عابرة للقوميات تتخطى آلياتها الحدود القومية للدول ، وتعمل في نفس الوقت على إدماج اقتصاديات هذه الدول في سوق واحدة عالمية. وفي هذا الإطار تنحو آليات العولمة إلى تقليص دور الدولة القومية باعتبارها عائقا ،من خلال السياسات الحمائية القومية ، لاستكمال شروط العولمة. قد أدى تبني سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بشكل رسمي أو غير رسمي إلى تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة لصالح آليات السوق ورغم أن سياسات وبرامج العولمة تطالب بالتحرير الاقتصادي والسياسي وتحقيق الديموقراطية الليبرالية ، إلا أن هناك تناقضا عمليا فى آليات إتمام هذه المهمة في الدول النامية التي ما زالت تلعب الدولة فيها دورا أساسيا لغياب مؤسسات حقيقية للمشاركة الشعبية ولتسيير المجتمع. و يبرز التناقض في أن عبء تطبيق سياسات العولمة بآثارها السلبية يقع في الأساس على عاتق الدولة التي تضطر إلى استعمال كل ما يمكن من وسائل قهرية لفرض هذه السياسات وضمان تطبيقها. أي أنه في الوقت الذي يعتبر معضدوا العولمة أن الديموقراطية آلية ملازمة لها ، يعتمد تطبيق سياسات العولمة على ضرب الديموقراطية ومحاصرة المعارضين في كثير من الأحيان.

كما يؤدي التهميش الاقتصادي والاجتماعي الذي تفرزه آليات العولمة ، كما سنرى فيما بعد ، إلى التهميش والاستبعاد السياسي الذي تنتفي معه الديموقراطية.

كما تعتمد العولمة على الديموقراطية الليبرالية التي تعتمد أسلوب الانتخاب والتمثيل النيابي الذي أثبت

العمل به في الدول النامية ، وربما أيضا في الدول المتقدمة ، أنه يؤدي إلى سيادة حكم النخبة الاقتصادية والسياسية و استبعاد الغالبية من المشاركة الحقيقية في صنع السياسات واتخاذ القرار.

ويلاحظ عالميا أن العولمة ، كما هي الآن ، تعبر بشكل واضح عن غياب الديموقراطية على المستوى الدولي ، حيث تحتكر الدول الكبرى المسيطرة على آليات العولمة صنع القرارات الاقتصادية و السياسية الخاصة بباقي دول العالم. و في هذا الإطار تتبنى العولمة و تساند ديموقراطية السوق ، ولا تقبل أي بديل آخر ، حيث ترفض الشركات متعدية الجنسية كل سياسة اقتصادية لا تربط الحقوق الاجتماعية للمواطن بمنطق السوق بإعتباره "مصدر التشريع" الأول والأخير(اليحياوى ١٩٩٩:١٦٧). و تذهب قيادات العولمة لفرض ذلك إلى أبعد الحدود وصولا إلى شن الحروب وإسقاط الأنظمة لمنع أي مقاومة لهذه السياسات ، ومنع أي شكل من أشكال الديموقراطية الاجتماعية أو الاقتصادية.

العولمة والنوع الاجتماعي وصنع السياسات العامة في الدول العربية

تتجلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعولمة على المرأة العربية من خلال تطبيق السياسات العامة الوطنية التي تتبنى أجندة العولمة. ومن هنا تصبح وسائل وآليات صنع السياسات العامة في الدول العربية ذات دلالة في تشكيل هذه الآثار. وتتسم هذه العملية في الدول العربية بالسمات التالية:

- ما زالت المجتمعات العربية مجتمعات ذكورية بشكل عام و من ثم تصاغ السياسات العامة من قبل النخبة الذكورية ، في ظل غياب أي مشاركة شعبية حقيقية ، و لذلك تعكس السياسات العامة الرؤية الأبوية/ الذكورية لمصالح النخبة المسيطرة سياسيا واقتصاديا.

- نظرا لغياب الوعي بالنوع بين صانعي السياسات تعامل السياسات العامة ، خاصة السياسات الاقتصادية وذات الطابع التقني ، باعتبارها حيادية من حيث النوع Gender Neutral ، أي اعتبار انه أثرها واحد على كل المواطنين من النساء والرجال. ويترتب على ذلك غياب "تحليل النوع" في كل مراحل صنع السياسات أو تطبيقها ، ولا يوجد بالتالي أي اهتمام بالأثر المغاير لهذه السياسات على كل من النساء والرجال ، و تعتبر هذه السياسات عمياء عن الاحتياجات المختلفة للنوع الاجتماعي Gender Blind وخاصة احتياجات النساء وانخفاض وعيهن وضعف قدراتهن على المطالبة بها .

- نتيجة لما سبق فإن الأثر السلبي لهذه السياسات يقع عادة على الفئات الفقيرة ، الضعيفة التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار ، ويزيد الأثر سوءا على النساء

والأطفال باعتبارهم الطرف الأضعف ضمن هذه الفئات. و تعاني المرأة هنا مرتين ، مرة باعتبارها جزءا من الأغلبية المسحوقة ، ومرة أخرى باعتبارها امرأة في مجتمع يحكمه الرجال ويسوده التمييز ضد النساء.

❐ يؤدي ضعف وصول النساء إلى مراكز صنع القرار إلى إضعاف قدرتهن على الدفاع عن مصالحهن ومن ثم التأثير في السياسات العامة التي تنعكس آثارها عليهن.

العولمة و الاستقطاب الاجتماعي

تعمل آليات و سياسات العولمة على إنجاز عمليتين متناقضتين في وقت واحد هما؛ الاستبعاد أو الإقصاء ، والإدماج. ويترتب على ذلك أن هناك من يضار وهناك من يستفيد من العولمة.

وتتجلى عملية الاستبعاد/ الإقصاء في سرعة تزايد عدد الأفراد والفئات الاجتماعية التي يتم تهميشها واستبعادها من دوائر الانتاج والدخل ، ومن ثم زيادة معدلات الفقر والفقر المدقع. ونحن لا نتحدث هنا عن الفقر المالي فقط ، حيث أن هذا الأخير من شأنه أن يؤدي إلى فقر القدرات ، لعدم القدرة على الحصول على الفرص المجتمعية التي تنميها ، ويؤدي فقر القدرات بالتالي إلى إعادة إنتاج الفقر المالي. وتظل هذه الدائرة الشريرة مستمرة حتى يصبح الإستقطاب الاجتماعي والاستبعاد والفقر أهم السمات المميزة للمجتمعات النامية في عصر العولمة.

أما الإدماج ، فيتجلى في إدماج نسبة صغيرة من النخبة الاقتصادية في كل مجتمع في عمليات الإنتاج وتراكم رأس المال في إطار السوق العالمي ، مما يمنحهم مستوى من المعيشة ، وقدرة على الحصول على الفرص المجتمعية أعلى بكثير من متوسط الدخل الفردي السائد (والذي يعتبر مؤشرا غير ذي مصداقية كبيرة في التعبير عن وضع الفقراء). ولخدمة هذا الهدف الاقتصادي ، يعاد تنظيم المجتمع سياسيا واجتماعيا وثقافيا بالشكل الذي يستجيب لمصالح النخبة المندمجة في السوق العالمي أو السوق الداخلي المعولم.

وقد أدى تبني سياسات العولمة في الدول العربية إلى زيادة سوء توزيع الثروة و الدخل. وأدت ندرة فرص العمل وانخفاض معدلات الدخل والادخار إلى إفقار حوالي ٦٠٪ من المواطنين العرب منهم ٥٠٪ على الأقل من النساء. في حين تزيد ثروات ١٠٪ من السكان (وهم الأغنياء) يوما بعد يوم. وفي نفس الوقت تناضل الطبقات الوسطى التي تشمل ٣٠٪ من السكان حتى تحتفظ بالحد الأدنى لمستوى المعيشة والذي ينخفض أكثر و أكثر ، مما يهدد باختفاء الطبقات الوسطى العربية التي تنضم إلى طوابير الفقراء الجدد. (زكي ،رمزي، ١٩٩٩:١٦٨ وعبد الفضيل ، ٢٠٠٠:٤٠).

أثر الاستقطاب الاجتماعي على المرأة العربية

انعكست آلية الإستقطاب الاجتماعي على المرأة العربية بشكل أكثر من الرجل بسبب مكانتها الأدنى ، ومحدودية قدرتها على الحصول على الفرص الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والثقافية المتاحة مقارنة بالرجل.

ويتمثل الإقصاء الاجتماعي الناتج عن ؛ الضعف المبدئي في مؤشرات التنمية البشرية للمواطنين وخاصة النساء ؛ وعن تقليص الإنفاق العام الذي أدى إلى ارتفاع نفقات/ تكاليف الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والدعم الغذائي والتشغيل في الحكومة و القطاع العام ، فقلل بالتالي من قدرة المواطنين على الحصول عليها. وهكذا يتم استبعاد المواطنين الفقراء تدريجيا من الحصول على الخدمات الاجتماعية. وفي هذا الإطار يكون إستبعاد/ إقصاء النساء أقوى وأكثر شمولا ، بسبب ضعف موقعهن في المجتمع وبسبب التمييز على أساس النوع ، الذي يحصر الفرص المتاحة للنساء فيما يفيض عن إحتياجات الرجال في المجتمع. فإذا لم يكن هناك فائض من الفرص تبدأ أيديولوجيات تبرير هذا الحرمان في الظهور ، في شكل الحديث عن أهمية الدور الأسري للمرأة وصولا إلى "عبادة المنزل" Home Cult.

ويكرس هذا الاتجاه غياب الوعي بالنوع الاجتماعي الذي يؤدي إلى عدم أخذ مصالح النساء في الاعتبار عند تخطيط و تنفيذ السياسات والبرامج و من ثم تكريس عدم المساواة النوعية.

ومن الجدير بالذكر أن خصخصة الخدمات الاجتماعية قد أدت إلى ظهور ازدواجية واضحة في مجالي التعليم والصحة ، في إتساق مع آليات و نتائج الإستقطاب الاجتماعي. حيث يسود في المجتمعات العربية الآن نوعان من هذه الخدمات. الأول خدمات التعليم والصحة التي يقدمها القطاع الخاص الاستثماري ، الباحث عن الربح ، لمن يستطيع أن يدفع ثمن الخدمة ، وهؤلاء هم الأقلية الثرية في هذه المجتمعات. ويقدم لهم التعليم الخاص المناهج والمهارات الحديثة التي تؤهلهم للعمل في السوق العالمي أو السوق المحلي المعولم. كما تقدم المستشفيات والعيادات الاستثمارية كل ما يحتاجه المريض الذي يستطيع أن يدفع ثمن الخدمة.

أما النوع الآخر من الخدمات الاجتماعية فهو الذي تقدمه الدولة للأغلبية الفقيرة ، ويتمثل في التعليم الحكومي والخدمات الصحية في المستشفيات العامة. وقد أدى تخفيض الإنفاق العام والزيادة السكانية في الدول العربية إلى تدهور هذه الخدمات وإرتفاع تكلفتها ، رغم اعتبارها مجانية رسميا.

فأصبح ما يقدمه التعليم الحكومي غير ملائم لاحتياجات التنمية أو سوق العمل المعولم. ومع إنخفاض فرص العمالة تصاعدت معدلات البطالة بين الخريجين ، كما أصبحت العملية التعليمية طاردة للتلاميذ الفقراء لارتفاع التكلفة وتدهور المستوى التعليمي ، وإنخفاض المردود الاقتصادي منه. حيث تعجز الأسر الفقيرة عن دفع نفقات التعليم ، كما تحتاج إلى المساهمة الاقتصادية للطفل ، وكان من نتيجة ذلك ظهور ظواهر سلبية مثل عمالة الأطفال وأطفال الشوارع التي ارتبط انتشارها في المنطقة العربية بظاهرة العولمة (الباز : ٢٠٠١ - ٢٠٠٣) .

وتؤدي الازدواجية السائدة في نظم التعليم العربية نتيجة لسياسات العولمة إلى إعادة إنتاج الاستقطاب الاجتماعي من خلال آليات الاستبعاد من والإدماج في الفرص الاجتماعية المتاحة. و يكون إستبعاد الإناث الفقيرات بدرجة أعلى كثيرا من الذكور نتيجة للتمييز النوعي السائد الذي يكرس الدور الأسري التقليدي للمرأة. ومن المهم هنا الإشارة إلى أنه رغم أن عمليات الإدماج قد تتيح الفرص للإناث من الطبقات الغنية للحصول على الخدمات الاجتماعية المتميزة ، إلا أن ذلك يكون أيضا بنسبة أقل من الذكور ، لنفس سبب التمييز على أساس النوع.

ويرتبط الاستقطاب الاجتماعي أيضا بالإقصاء والإدماج الاقتصادي الناتج عن تطبيق سياسات العولمة ، مما ينتج آثارا إيجابية بالنسبة لبعض الفئات من النساء وآثارا سلبية بالنسبة لفئات أخرى.

فعلى سبيل المثال يؤدي تخفيض الإنفاق العام إلى تقليص فرص العمالة في الحكومة والقطاع العام اللذان يعتبرا قلاعا حصينة للمرأة حيث تتوفر المساواة النوعية في شروط العمل بمقتضى القانون ، بالإضافة إلى بعض الامتيازات الممنوحة للنساء لتمكينهن من التوفيق بين مسؤولياتهن الأسرية ومسؤوليات العمل.

وفي هذا الإطار أيضا تم إلغاء سياسات تشغيل الخريجين التي كانت تطبقها بعض الدول العربية. ورغم أن هذه السياسة كانت محل نقد من الاقتصاديين الكلاسيك بإعتبارها جزئيا بطالة مقنعة ، إلا أنها كانت من منظور المساواة النوعية ، سياسة إيجابية تفيد النساء من حيث فرص التعيين في الوظائف بدون تمييز.

ومن ناحية أخرى تؤدي الخصخصة ، غير المخططة ، إلى زيادة معدلات الإقصاء الاقتصادي لشرائح كثيرة من قوى العمل. فحيث تتجه الشركات إلى تخفيض نفقة الإنتاج لتحقيق أعلى معدل للربح ، وذلك عن طريق تخفيض العمالة واستعمال تكنولوجيا متقدمة كثيفة رأس المال ، يؤدي ذلك إلى ظاهرة تسريح العمالة التي تصاعدت في الحقب الماضية. وفي هذا الإطار تكون النساء أول من يسرحن ، وآخر من يستخدمن. ويكرس هذا الاتجاه حقيقة أن القطاع الخاص معادٍ بطبيعته لعمل النساء بسبب التكلفة

الاجتماعية لعملهن. و تكون نتيجة ذلك استخدام النساء بعقود مؤقتة و أجور منخفضة و شروط عمل غير مؤاتية. ويزداد وضع النساء سوءا في إطار العولمة القائمة على سيادة القطاع الخاص ، لزيادة المنافسة لغير صالحهن ، بسبب عدم حصول النساء على التأهيل والتدريب المناسب وانخفاض مستوى المهارات اللازمة لسوق العمل المعولم.

وقد أدت سياسات الخصخصة و ما ترتب عليها من فقدان فرص العمل ، إلى انتقال قوى العمل النسائية إلى القطاع غير الرسمي الذي تغيب فيه أية حقوق قانونية أو اجتماعية أو تأمينية للعاملين. وفي هذا الإطار يلاحظ أنه رغم أن عمل المرأة الحرفي في هذا القطاع قد يساعدها على الجمع بين عملها ومسؤولياتها الأسرية ، إلا أنها تدفع إليه بدون اختيار منها. كما أنه يكرس في نفس الوقت التقسيم التقليدي للعمل على أساس النوع. بالإضافة إلى ما أظهرته الإحصائيات من لجوء قوى العمل الذكورية بأعداد متزايدة إلى هذا القطاع ، مما يدخل النساء في منافسة غير عادلة مع الرجال في هذا القطاع أيضا.

ويظهر تطبيق السياسات الاقتصادية للعولمة اتجاه نحو تأنيث البطالة. و تشير المعدلات إلى زيادة عرض الباحثات عن العمل مع تزايد صعوبات دخولهن إلى سوق العمل ، بنيويا بسبب إعادة الهيكلة والركود الاقتصادي ، وأيدلوجيا بسبب التمييز على أساس النوع ، والعودة إلى التيارات الثقافية المحافظة والتفسير الخاطئ للدين ، لتبرير التمييز ضد النساء. ويكرس ذلك سيادة نظرة المجتمع والحكومات إلى البطالة بإعتبارها مشكلة ذكورية ، حيث تؤدي بطالة الرجال إلى توترات اجتماعية وسياسية.

فإذا نظرنا إلى آلية "الإدماج" والتي تعكس النتائج الإيجابية للعولمة نلاحظ استفادة بعض شرائح النساء ، خاصة اللاتي حصلن على التعليم و التدريب الملائم والمؤهل لسوق العمل المعولم ، حيث توفرت لهن فرص العمل في الشركات الوطنية الكبرى والشركات متعدية الجنسيات ، بالإضافة إلى إتاحة الفرص للنساء العربيات للدخول إلى مجال الأعمال الحرة والنجاح فيه. وقد أدت هذه الفرص إلى تمكين هؤلاء النساء وزيادة قدرتهن على المطالبة و الحصول على حقوقهن ، وصولا إلى تحقيق قدر كبير من المساواة النوعية في معظم الأحيان. على أن هؤلاء النساء المعولمات الناجحات قد يواجهن حدودا على قدرتهن على الإندماج في السوق العالمية بشكل كامل بسبب ضعف القدرات التنافسية ، وضعف الهيكل الإنتاجي والتسويق القومي. يضاف إلى ذلك التمييز على أساس النوع الذي ما زال سائدا بأشكال كثيرة ، بعضها خفي ، على مستوى العالم.

و يلاحظ أن الأثر الاستقطابي للعولمة من شأنه أن يؤدي إلى تناقض المصالح بين الفئات المختلفة من النساء مما يمكن أن يعوق قيام حركة نسائية قوية تناضل من أجل تحقيق المساواة على أساس النوع.

و نخلص من ذلك أنه إذا كانت للعولمة آثار إيجابية وأخرى سلبية فإن التعامل المنتج مع هذه الظاهرة يستلزم أولا الوعي بمصالحنا الوطنية ، وبكيفية تعظيم قدراتنا على التعامل كفاعل وليس كمفعول به. ولذلك فإن ما يهمنا هنا هو تأكيد حقيقة أن التفاعل الإيجابي مع العالم لا يمكن أن يتحقق إلا إذا انطلقنا من واقع صلب قادر على الإبداع الأصيل والمساهمة الحقيقية فيما يحكم العالم من مبادئ وأفكار ومعطيات.

المراجع :

-Amin, S., et al, Capitalists of all Countries, Unite, Economic aspects of globalization in the third World and Western Europe, Cairo, 1999.

- زكي ، رمزي ، وداعا للطبقة الوسطى .

- الباز ، شهيدة ، الاستراتيجية القومية لمواجهة ظواهر الأطفال في ظروف صعبة في اليمن ، يونيسيف ، اليمن ، ٢٠٠١ .

- الباز ، شهيدة ، **الاستراتيجية القومية لمواجهة ظاهرة الأطفال بلا مأوى** ، المجلس القومي للطفولة والأمومة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

- اليحياوي ، يحي ، **العولمة: أية عولمة** ، دار أفريقيا الشرق ، بيروت ، ١٩٩٩ .

El-Baz, Shahida, Globalization and Arab Public Policies, Personal Contribution to :, **Globalization and Arab Women Economic Participation,** First Arab Women Development Report, CAW-TAR, Tunis, 2001.

- عبد الفضيل ، محمود ، **مصر و العالم على مشارف ألفية جديدة** ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

هل هناك استراتيجيات تنموية تؤدي بحكم بنيتها وأهدافها وآلياتها إلى المساواة النوعية ، وأخرى تؤدي إلى تكريس عدم المساواة؟

دراسة حالة المرأة في مصر من عام ١٩٥٢ – ١٩٧٣ تبنت ثورة ١٩٥٢ في مصر استراتيجية تنموية تقوم على أساس الاعتماد على الذات وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين. ورغم أن الدولة كانت الفاعل الأساسي في التنمية إلا أنها أدركت الارتباط العضوي بين هذا التوجه التنموي وبين الحاجة إلى تطوير وتعبئة الموارد البشرية. كما تجسدت شرعية المواطنة في العمل المنتج بدلا من الثروة الموروثة.

وفي هذا الإطار أدى الوعي بالحاجة إلى عمل المرأة إلى إعلاء قيمته ، ومن ثم إعلاء قيمة مشاركتها في التنمية.

الإجـــراءات

- ضمان المجانية الفعلية للتعليم الأساسي وجعله إلزاميا بالنسبة للذكور والإناث.
- ساهم الإصلاح الزراعي و آليات إعادة توزيع الدخل الأخرى في تشجيع الأسر على إلحاق أولادهم ، ذكورا وإناثا ، بالمدارس.
- أصبح التعليم الجامعي مجانيا للذكور و الإناث.
- صدرت قوانين العمل لتساوي بين النساء و الرجال في الحقوق والالتزامات ، مع النص على تقديم تسهيلات لمساعدة المرأة العاملة على الجمع بين عملها ومسئوليتها الأسرية.
- تبنت الدولة سياسة تعيين الخريجين التي لا تميز بين الذكور والإناث.
- نص الدستور الجديد على المساواة بين الجنسين.
- منحت المرأة المصرية حقوقها السياسية عام ١٩٥٦ .
- أصبحت المساواة بين المرأة والرجل جزءا من الخطاب الرسمي للدولة ، حيث سادت ، حسب ما يرى البعض، أيديولوجية "نسوية الدولة".

أثر الإستراتيجية على المساواة النوعية رغم عدم قدرة هذه الإستراتيجية التنموية على الإستمرار ، لعوامل داخلية وخارجية ، إلا أن أثرها على أوضاع المرأة كان شديد الإيجابية على الوجه التالي:

- الارتفاع الكبير في معدلات التحاق الفتيات بالتعليم.
- استفادت الفتيات من التعليم العالي حيث ساعدت مجانية التعليم وآليات إعادة توزيع الدخل على تخفيف أثر ثقافة تفضيل الذكور.
- زادت معدلات تشغيل النساء خاصة في الحكومة و القطاع العام ، و في المصانع الصغيرة التي انتشرت في المراكز الريفية.
- حدث تغير جذرى في رؤية المرأة لذاتها وفي المجتمع لها ولدورها فيه وأصبح عمل المرأة نتاجا طبيعيا لمكتسباتها الأخرى.
- أُعتبرت النساء مكونا أساسيا في رأس المال البشري ، ولعبت المرأة بشكل متزايد أدوارا اقتصادية واجتماعية وسياسية.

- على أن المساواة الكاملة على أساس النوع لم تتحقق حيث ظلت قوانين الأسرة دون مساس رغم أنها كانت تكرس عدم المساواة.

المرأة في مصر من عام ١٩٧٤ وحتى الآن

الإجـــراءات

في عام ١٩٧٤ تبنت الدولة استراتيجية تنموية جديدة تقوم على سياسات الانفتاح الاقتصادي وتطوير وتحسين اقتصاد السوق. كان الهدف الأول هو تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار المنتج. وفي عام ١٩٩١ تم تقنين هذا الاتجاه بتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي القائمة على برامج التكيف الهيكلي والتحول الكامل إلى نظام السوق في إطار العولمة ونتج عن ذلك:

- زيادة الاستثمار في السلع الاستهلاكية المستوردة التي لا تضيف إلى القدرات الإنتاجية للاقتصاد ، ولا تحقق فرصا جديدة للعمل.
- حدث تضخم في الأسعار ، وزادت معدلات البطالة ، وفتح باب هجرة العمالة إلى الخليج ، وارتفعت نسب السكان تحت خط الفقر والفقر المدقع ، في إطار استقطاب اجتماعي واضح.
- تراجعت الحكومة عن سياسة تشغيل الخريجين مما حرم النساء من فرص العمل بدون تمييز.
- أدت خصخصة القطاع العام إلى تسريح العمال خاصة النساء ، وتجنب القطاع الخاص تشغيل النساء، أو تشغيلهم بشروط مجحفة.
- تغيير قانون العمل ليعطي أصحاب الأعمال سلطة واسعة على العمال. تراجعت الحقوق الممنوحة للمرأة العاملة للتوفيق بين عملها ومسؤولياتها الأسرية.

لجأت النساء إلى القطاع غير الرسمي دون أية حقوق قانونية أو اجتماعية ، وفي منافسة مع العمال المتعطلين.

أثر الإستراتيجية على المساواة النوعية

- حُسمت المنافسة المتصاعدة على فرص العمل على حساب النساء.
- ظهرت الأيدلوجيات التي تبرر تقليل نصيب النساء في سوق العمل ، مثل "عبادة المنزل" والتي تنادي بعودة المرأة إلى البيت "مملكتها الخالدة". أستعمل التفسير المحافظ أو الخاطئ للدين لمساندة هذه الرؤية. انتشرت الرؤية المحافظة نحو المرأة من خلال العمالة المهاجرة.
- شجعت الحكومة المعاش المبكر للنساء ، والعمل نصف الوقت بنصف المرتب ، مما يكرس تقسيم العمل على أساس النوع.
- رغم تبني القيادة السياسية لقضايا المرأة ، أثرت السياسيات الاقتصادية سلبيا على رؤية المرأة لذاتها ولدورها في المجتمع.
- تحولت كثير من الفتيات المتخرجات من الجامعة إلى الدور الأسري ، ورفضن فكرة العمل واعتمدن ماليا على أزواجهن. وقد كرس هذا الاتجاه التغير الذي طرأ على منظومة القيم التي ركزت على قيمة الثروة أيا كان مصدرها ، بدلا من العمل المنتج.
- أدى التركيز على الثروة إلى ظهور ظواهر جديدة مثل الزواج التجاري بين فتيات مصريات صغيرات السن لأزواج أغنياء من كبار السن غير المصريين. وهكذا أصبحت المرأة نفسها سلعة في اقتصاد يعتمد ثمن الأشياء بدلا من قيمتها.
- مع اعتماد المستثمرين على التكنولوجيا كثيفة رأس المال وتسريح قوى العمل لم تعد هناك حاجة إلى عمل المرأة ، ولم يعد المردود منه كافيا ، ورغم الزيادة العددية لدخولها سوق العمل ، هناك عودة أيديولوجية للتقسيم التقليدي للعمل على أساس النوع.

وهكذا تهُمش المرأة مرة أخرى.

المصدر: شهيدة الباز ١٩٩٩

هل تميز المنظمة العالمية بين الرجل والمرأة؟

محمد دويدار

تستفرد الرأسمالية، في دولتيها المعاصرة، بالبشرية. فتكشف عن حقيقتها في هذه المرحلة من مراحل تطورها: مرحلة تبرز فيها سطوة الاقتصادي على ما عداه في المجتمع، من اجتماع وثقافة وسياسة، ويدور نظام القيم حول قيمة محورية هي القيمة السلعية. فيخضع الكل الاجتماعي لأحد مفرداته التاريخية، أي السوق. الذي يدفع بالإنتاج نحو البيع ويبعده عن الإشباع المباشر لحاجات المنتجين.

في إطار السوق تبرز سطوة المالي على الحقيقي، أي تبرز سطوة النشاط المالي على النشاط المنتج لسلع وحقيقية تشبع الحاجات. ففي عام ٢٠٠١، بينما كان الحجم الإجمالي الناتج المحلي (من السلع والخدمات) في العالم في يوم واحد مساوياً ل ١٢٠ مليار دولار أمريكي وكان رقم أعمال أكبر مائة شركة دولية النشاط ليوم واحد مساوياً ل ٢٠ مليار دولار وكان حجم التجارة الدولية في اليوم ١٧ مليار دولار وصل حجم التعامل في سوق الصرف (أي في سوق مبادلة العملات) ٧٠٠ مليار دولار يومياً. وفي إطار النشاط المالي تبرز سطوة المضاربة على المعاملات الضرورية.

يزايد إذن سطوة السوق وخاصة السوق المالية، حيث تحقيق الربح النقدي، الذي هو هدف المشروع الرأسمالي، خاصة في شكله التاريخي المعاصر، أي كل الشركات دولية النشاط في انتمائها، في مجموعات متباينة النشاط، إلى احتكارات مالية عملاقة تستهدف في بحثها عن الربح المالي كل العالم بثلاثية اجتماعية تدور حول الربح النقدي: اقتصادياً، بتصعيد كل قوة شرائية تمثل طلباً على سلعة تبيعها أيا كان مشتري وأياً كان مكانه على خريطة العالم. والفرد هنا يؤخذ على انفراد كأحد مكونات رقم الإعمال للشركات التي تلعب الدور الغالب في التجارة الدولية، **وسياسياً** " ببلقنة " الدول القائمة بتفتيتها إلى وحدات سياسية واهية ومتصارعة؛ **واجتماعياً** بشرذمة المجتمعات إلى جزئيات عرقية وطائفية لاهية عن وجودها بعداءاتها البينية النافية للوجود الاجتماعي.

هذه الثلاثية الاجتماعية المميزة لحركة رأس المالي الدولي تتبلور عبر صراع عالمي بين **نماذج ثلاثة للرأسمالية:** رأسمالية الليبرالية الأنجلوسكسونية الجديدة التي تطلق العنان لقوى السوق. فهي **ليبرالية** فرغت من عافيتها السياسية: فالأمم عفي عليها الزمن، والدولة استنفذت أغراضها، والبرلمانات غير مجدية. ولم يعد يقدر على الاختيار وإهداء الثواب وتوقيع العقاب إلا قوى السوق. وهي ليبرالية تمتطيها هذه المرة الولايات المتحدة الأمريكية، وارثة لليبرالية البريطانية نبت منتصف القرن التاسع عشر، مع فارق كيفي تاريخي. إذ بينما كانت بريطانيا تدعو لها بقفازات البوارج الاستعمارية ذات البوارج الحربية تقذف الولايات المتحدة بالليبرالية الجديدة عبر بربرية تعوي السوق تتفق ومفاهيم مجتمع فاقد لأي جذور حضارية، مجتمع أقام نفسه على نفيس الجماعات البشرية الأصلية بإزاحتها أو تقليص وجودها. ثم توسع في " الفضاء " الجغرافي الذي خلقه بعقلية القوة البدائية العارية.

والنموذج الثاني للرأسمالية الذي يعيش عملية الصراع هذه على الصعيد العالمي هو نموذج **رأسمالية الدولة " الحانية " الأوروبية** (وهو ما درج الأوروبيون على

تسميته بدولة الرفاهية) . وهو نموذج لرأسمالية تيقنت، عبر صراعات القوى الاجتماعية منذ أواخر القرن التاسع عشر، أن الحيلولة دون تغيير على حساب رأس المال لا تتحقق إلا بدور للدولة الرأسمالية يضمن بعض التوازن ليس في توزيع الثروة وإنما في نمط توزيع الدخل، تصحيحاً للأداء المعوج لقوى السوق. وهو نموذج لا يسلم الآن من أزمة اجتماعية سياسية يعيشها رأس المال بين تناقضاته مع القوى الاجتماعية الأخرى في داخل كل بلد أوروبي، وتناقضاته في داخل الإطار الأوروبي، وتناقضاته مع رؤوس الأموال الدولية الأخرى على الصعيد العالمي.

أما النموذج الثالث في عملية الصراع الدولية هذه فهو **نموذج رأسمالية الدولة التوجيهية** الساعية إلى إفادة المشروع الرأسمالي من أخلاقيات المجتمع القديم والحريصة على الحد من التناقض بين المشروعات بقصد تحقيق أداء اقتصادي أكفأ خاصة على صعيد السوق الدولية، ليس فقط كقوة تصديرية، وإنما كذلك كقوة مالية. نحن هنا بصدد نموذج الرأسمالية اليابانية (وهو يعيش أزمة عميقة منذ النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي).

ويقوم الصراع بين هذه النماذج الثلاثة للرأسمالية من أجل إعادة صياغة الهيمنة، بعد أن ثبتت، في صبيحة الحرب العالمية الثانية، لرأس المال الأمريكي دون منازع، لأن الهيمنة تضمن لمن يمارسها نصيباً نسبياً أكبر في عائدات النشاط الاقتصادي على الصعيد الدولي.

وللهيمنة مقومات. منها الاقتصاد العيني الركيزي، إنتاجية أعلى للعمل، بما تضمنه من سبق في إدخال التجديدات التكنولوجية، بصفة عامة أو في بعض قطاعات النشاط الاقتصاد الاستراتيجية. ومنها، في المجال النقدي، الدور الذي تلعبه عمالة الدولة في تسوية مدفوعات المبادلات الدولية. ومنها، في عالم المال (أي رأس المال المالي وقد جمع في قبضته بين تلاحم رؤوس الأموال المصرفية والصناعية والتجارية وسلطات الدولة) الوزن النسبي للاحتكارات المالية التي تنتمي للبلد في السوق المالية الدولية (أي سوق التعامل في الأوراق المالية من أسهم وسندات وما في حكمها). كما أن للهيمنة مقومات سياسية وثقافية وعسكرية ومؤسسية على مستوى التنظيم الدولي وعلى الأخص التنظيم الدولي الاقتصادي.

وتلعب الكيفية التي يمارس بها إحدى رؤوس الأموال الدولية الهيمنة دوراً محورياً في تحديد **نمط العلاقات الدولية** في المجتمع الدولي. حيث إما أن يغلب عليه الطابع **السياسي/ القانوني** (وفقاً لشرعية رأس المال، في حالات وجود نوع من توازن القوة بين الأقطاب المتصارع) أو أن يغلب على العلاقات الدولية الطابع **العسكري**. في الحالة الأخيرة نكون بصدد **عسكرة العلاقات الدولية**. هنا يستجمع رأس المال المهيمن دولياً كل ما يملكه من مقومات للهيمنة ليس فقط لممارستها فعلاً على الصعيد الاقتصادي وإنما كذلك لكي يحسم عسكرياً من أجل إعادة صياغتها، بينه وبين رؤوس الأموال الدولية الأخرى، على أمل تحقيق ديمومة الهيمنة.

أياً كان الأمر، يكون للمنظمات الاقتصادية الدولية، مع الاتجاه إلى زيادة الطابع الجماعي لعملية العمل الاجتماعي في داخل المجتمعات المكونة للمجتمع الدولي، وصيرورة عملية الانتاج أكثر تدويلاً في داخل المجتمع الدولي، نقول يكون للمنظمات الاقتصادية الدولية دوراً في ضبط إيقاع أداء الاقتصاد الدولي في الاتجاه الذي يحقق مصالح رأس المال المهيمن دولياً في حالة الهيمنة البينة، أو مصالح رؤوس الأموال الدولية في غياب هيمنة إحداها على المسرح الدولي، أو على الأقل وفقاً لما يأمله رأس المال الدولي، إذ قد تأتي الرياح، رياح المتناقضات في العلاقات الدولية، بما لا تشتهي السفن.

ومن هنا كان السعي الدائم لرأس المال الدولي نحو تنظيم وإعادة تنظيم السوق الدولية بما تحتويه من أسواق مختلفة، وعلى الأخص التجارية والمالية، عن طريق إقامة منظمات اقتصادية دولية. ومع بروز هيمنة رأس

المال الأمريكي في فترة ما بين الحربين العالمتين، حين أنهك الصراع المسلح والكساد الكبير رؤوس الأموال الأوروبية المتصارعة استعماريا وحربياً، وتكريس هذه الهيمنة الأمريكية بما أحدثته الحرب العالمية الثانية وما تلاها من حركات استقلال سياسي نسبي للمستعمرات وأشباه المستعمرات الأوروبية من إضعاف نسبي آخر لرؤوس الأموال الأوروبية، يكون من الطبيعي أن يأخذ رأس المال الأمريكي المبادرة في تحقيق نوع من تنظيم للسوق الدولية من اللحظة التي تصبح فيها هزيمة رؤوس الأموال الألمانية والإيطالية واليابانية مؤكدة رغم إستمرار الحرب. وتبدأ مبادرة رأس المال الأمريكي في ١٩٤٢. وتنتهي مرحلتها الأولى في ١٩٤٤ بالتوصل إلى إعادة تنظيم السوق المالية الدولية باتفاقية بريتون وودز، بإقامة نظام نقدي دولي جديد يدور حول الدولار الأمريكي كعملة العملات، وإنشاء منظمتين دوليتين، إحداهما نقدية لإقراض قروضاً قصيرة الأجل، صندوق النقد الدولي، والأخرى مالية لإقراض الدول قروضاً متوسطة الأجل وطويلته، البنك الدولي لإنشاء والتعمير.

وتتأجل عملية تنظيم السوق التجارية الدولية (سوق التعامل في السلع دولياً) لبعض الوقت إلى ١٩٤٧، حين يقوم، في أعقاب مؤتمر هافانا، **الاتفاق** الخاص بتحرير التجارة الدولية، باسم الاتفاق العام للتعريفة والتجارة General Agreement of Tariff and Trade (GATT). قام بين الدول الأغنى، وتضمن آلية داخلية لتوسيع نطاق تطبيق الاتفاق مع مرور الوقت عبر دورات تفاوضية بين الدول الأعضاء تهدف كل منها إلى مناقشة موضوع من موضوعات تحرير التجارة الدولية للتوصل إلى أحكام في شانه، فإذا ما تم الاتفاق عليها دخلت في أحكام الاتفاق.

وفي هذا الإطار تبرز دورة أورجواي التفاوضية التي تستمر من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٣، وقد تمخضت مفاوضات هذه الدورة عن **اتفاقية** جديدة وقعت في مراكش في ١٥/ ٤/ ١٩٩٤، تتضمن الآتي:

- توحيد القواعد الموضوعية التي تحكم التبادل في السلع وانتقالها ما بين أقاليم الدول الأعضاء في المنظمة، بقصد إزالة الحواجز (سعرية وغير سعرية) أمام حركة السلع التي يتم تبادلها دولياً.

- إقامة منظمة دولية باسم المنظمة العالمية للتجارة WTO تسهر على تفسير هذه القواعد وتطبيقها وتعديلها (عبر المفاوضات) في اتجاه توسيع نطاق تطبيق الاتفاقية من حيث زيادة عدد السلع التي يجري تحرير التجارة فيها وزيادة عدد الدول الأعضاء في المنظمة. وتقوم المنظمة، التي تكتسب الشخصية القانونية ليس فقط بالنسبة للنظام القانوني الدولي وإنما كذلك بالنسبة للنظام القانوني للدول الأعضاء فيها، بتنظيم عملية التفاوض اللازمة لتوسيع نطاق تطبيق أحكام الاتفاقية. كما **تراقب سياسات الدول الأعضاء التجارية وتلك الخاصة بالتكنولوجيا.** كما أرسلت نظاماً لفض المنازعات المتعلقة بالتبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

على هذا النحو نكون بصدد منظمة دولية تضع القواعد القانونية **(أي تشرعها)** وتفسرها وتسهر على تطبيقها **(أي تنفذها)** ثم تتولى **المهمة القضائية** الخاصة بفض المنازعات التي تقوم بين الدول الأعضاء. وتكون قد جمعت بذلك بين سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء.

- وقد ألزمت الاتفاقية الدول الأعضاء بإعادة النظر في قوانينها الداخلية المتعلقة بالمبادلات التجارية الدولية لكي تتفق مع القواعد الواردة في الاتفاقية.

- وقد شملت الاتفاقية قواعد التجارة في السلع المادية (جات ١٩٩٤)، وقواعد تنظيم التجارة في الخدمات (الجاتس)، وقواعد تنظيم حقوق الملكية الفكرية كأساس لتنظيم التبادل في التكنولوجيا كسلعة (التربس) وقواعد تنظيم الاستثمار المرتبط بالتجارة الدولية.

- وقد قامت الاتفاقية على **إستبعاد مبدأ المعاملة التفضيلية الاقتصادية للدول المتخلفة الذي كان قد**

أصبح من مبادئ القانون الدولي للتنمية. وأقامت أحكامها بصفة عامة على أساس مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء. وهي مساواة لا يمكن أن تكون إلا شكلية نظراً لما بين الهياكل الاقتصادية للدول من إختلافات كيفية تعكس مستويات مختلفة من التصنيع والتطور الاقتصادي، وخاصة من المقدرة العلمية والتكنولوجية على خلق التجديدات التكنولوجية التي أصبحت المصدر الرئيسي للمزايا النسبية التي تكسب الدولة قدرة تنافسية في التجارة الدولية. فالتفاوت الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي والمعرفي بين الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة ليس بحاجة إلى تدليل. يزيد على ذلك أن الاتفاقية أخذت البلدان المتخلفة أخذ عزيز مقتدر فيما يتعلق بالتوقيع على الاتفاقية عند إنشائها أو الانضمام إلى المنظمة فيما بعد: فليس أمام الدولة إلا خيارين: **إما قبول الاتفاقية بكل ما فيها** من أحكام تخص كل مجالات التبادل الدولي **أو تركها برمتها.** فليس لدولة أن تقبل الاتفاقية مع التحفظ بالنسبة لبعض الأحكام التي قد تراها جائرة على مصالحها. ومع الجبروت الاقتصادي للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة واحتكاراتها دولية النشاط التي تسيطر على السوق الدولية يعني هذا الحكم إما الانضمام أو " العزل " في أحد أركان السوق الدولية. وإذا كان **الهدف المعلن** هو تحرير التجارة الدولية، بإزالة الحواجز أمام حركة السلع عبر الحدود الدولية، بصفة عامة، فإن استقراء أحكام الاتفاقية يبين أن تتضمن من الناحية الفعلية:

أ - تحرير التجارة الدولية في **السلع المادية،** مع إستبعاد قانوني للنفط (تحتكر استخراجه وتكريره ونقله وتوزيعه الاحتكارات البترولية الغربية، بصفة غالبة) وإستبعاد فعلي للأسلحة (يخرج من الولايات المتحدة الأمريكية ٥٥٪ من الأسلحة محل الاتجار في السوق الدولية للسلاح، ومن إسرائيل ٦-٧٪). مع وضع مازال خاصاً بالنسبة للسلع النسجية والملابس الجاهزة (التي تهم الدول المتخلفة) وبالنسبة للمنتجات الزراعية

(التي تهم عدداً من الدول المتقدمة). ومن المعلوم في هذا الإطار أن القدرة التنافسية للاقتصاديات المتخلفة في إنتاج السلع المادية أقل بكثير من القدرة التنافسية للاقتصاديات المتقدمة، خاصة في إنتاج السلع المادية ذات الوزن النسبي الكبير في التجارة دولية، كالسلع كثيفة استخدام للتكنولوجيا والمعدات الانتاجية والسفن والطائرات.

ب - تحرير التجارة في **الخدمات** بالسماح للأجانب بأداء الخدمة في البلد المستورد، على قدم المساواة مع الوطنيين. وتغطي الخدمات هنا قائمة كبيرة تشمل الخدمات المصرفية والمالية والسياحية والمقاولات والنقل والاتصالات والخدمات التعليمية والصحية والثقافية وخدمات المهن الحرة والدراسات والاستشارات....

وهنا كذلك تبرز الدول المتقدمة بتفوقها الهائل في هذه المجالات في مقارنتها بقدرات الدول المتخلفة. على هذا النحو، باسم تحرير تبادل الخدمات تتغلغل الاحتكارات الغربية دولية النشاط في مجال إنتاج الخدمات في الاقتصاديات المتخلفة لتنافس وحدات محلية محدودة العافية تاريخياً لتتآكل قدراتها الانتاجية ليس فقط أمام منافسة الشركات الأجنبية وإنما كذلك في ظل التحالفات التآمرية لرأس المال المحلي وممارساته الفاسدة والمفسدة.

ت - تقييد التجارة في **التكنولوجيا**، التي تحتكر الدول المتقدمة إنتاجها والاتجار فيها إبتداءاً من تخصصها، استبعادا للدول المتخلفة، في البحثين العلمي والتكنولوجي ؛ وذلك عن طريق تشديد حماية **صور حقوق الملكية الفكرية** (تجمع بين دفتيها حقوق المؤلف وحقوق الملكية الأدبية بصفة عامة وحقوق الملكية الصناعية، براءات الاختراع، العلامات التجارية، الأسماء التجارية..) وهي ركيزة الاتجار في التكنولوجيا، حماية تفوق، وفقاً لما جاء في نصوص الاتفاقات الدولية كاتجاه عام، الحماية التي تعطيها القوانين الوطنية لهذه الحقوق (تشترط الاتفاقية أن يكون الحد الأدنى لمدة حماية الملكية الفكرية لبراءات الاختراع من ٢٠ سنة من تاريخ إيداع طلب الحماية،

وبالنسبة للعلامات التجارية، سبع سنوات منذ التجديد المبدئي وفي كل مدة تجديد. والتسجيل قابل للتجدد لعدد غير محدد من المرات، أي أن المدة بالنسبة لحماية العلامات التجارية غير محددة في واقع الأمر. بالنسبة للنماذج الصناعية المدة ١٠ سنوات على الأقل ...هكذا). هذه الحماية الأشد **تعني تجميد التفاوت التكنولوجي لمصلحة البلدان المتفوقة تكنولوجياً**، كما تعني تجميد نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي الحالي عن طريق تجميد المزايا النسبية (لمصلحة الدول المتقدمة، بإعتبار أنها أقدر على السبق في إدخال التجديدات التكنولوجية ومن ثم زيادة إنتاجية العمل وتقليل نفقة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية (في السوق الدولية) عبر فرض القيود على انتشار المعارف التكنولوجية ؛ أو عند تحريك نمط المزايا النسبية تكون الحركة في اتجاه مصالح الدول ذات الاحتكار الفعلي لحل البحثين العلمي والتكنولوجي.

ث - الوقوف أمام حرية حركة قوة العمل كسلعة في السوق الدولية للعمل، بحرص مهندسي الاتفاقية على عدم الاستجابة لرغبة البلدان المتخلفة في تحرير التجارة في قوة العمل كسلعة عن طريق ضمان حرية انتقال العمال، وخاصة من البلدان المتخلفة، عبر حدود الدول، أسوة بانتقال السلع المادية والخدمات الذي تقرره الاتفاقية، وبحرية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تحرص المنظمة العالمية للتجارة (في تعاونها اللصيق مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي) على تفعيل التفاوض لضمان هذه الحرية في إطار ما سمي بمشروع " الاتفاق متعدد الأطراف في شأن الاستثمار ". وهكذا تحرم الاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة البلدان المتخلفة من " الميزة النسبية " التي يوفرها الفقر، أي الميزة النسبية المتمثلة في رخص القوة العاملة، الناجم عن إنخفاض مستويات المعيشة (وهي قوة يمكن، مع رخصها، جعل إنتاجيتها على مستوى معقول بقدر من التدريب والتهيئة).

ويبرز التناقض الرئيسي في السوق الدولية: حيث ينعم رأس المال والسلع المادية والخدمية والسلع التكنولوجية (التي يتفوق في إنتاجها جميعاً الغرب الرأسمالي، بدرجات تفاوت هائلة) بحرية الحركة بين أرجاء السوق الدولية، وتقيد حركة القوة العاملة بالاحتياجات الانتقائية لرأس المال الدولي عند استخدامه لهذه القوة العاملة هنا أو هناك. وبينما تتحقق حرية الأولين في الحركة "بحق" تكرس إتفاقية دولية تتحدد حركة القوة العاملة، إزاء حرمانها من الحق في التنقل، بقرارات وزراء الداخلية في بلدان العالم الرأسمالي جميعه. ومع تقييد حركة القوة العاملة تبرز الارباحية لرأس المال الدولي عندما ينشط في الاتجار في "تهريب المهجرين" من البلدان المتخلفة نحو البلدان المتقدمة.ويستفيد رأس المال الدولي من حركة السلع جميعاً: بإزالة القيود لحركة السلع المادية والخدمية والتكنولوجية وفرض القيود للقوة العاملة.

وهكذا، بينما يكون الهدف المعلن هو تحرير التبادل الدولي بصفة عامة تأتي القواعد القانونية المنظمة محققة لتحرير التبادل في السلع التي يستفيد بمناسبتها الغرب الرأسمالي من ميزة نسبية لو حررت (السلع المادية والخدمية) ؛ ولتقييد التعامل في سلع يحقق فيها الغرب الرأسمالي ميزة نسبية لو قيدت (السلع التكنولوجي) ؛ وللحيلولة دون قوة العمل كسلعة وحرية الحركة في سوق العمل الدولية إلا بالقدر الذي يستفيد الغرب الرأسمالي من استخدامها انتقائيا لتحقيق الربح النقدي.

وفي ظل الغفلة المعرفية والسياسية وإرتباط مصالح "الصفوة" ممن يسمونهم "رجال أعمال" في البلدان المتخلفة بمصالح رأس المال يجري تحرير القواعد المنظمة لكل ذلك في نهاية دورة أورجواي وفي اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة عند توقيعها في مراكش في ١٥/ ٤/ ١٩٩٤، لتبدأ في العمل في ١/ ١/ ١٩٩٥، وتبدأ المنظمة في العمل بقصد تحويل الاقتصاد الدولي إلى سوق واحدة يحتويها حقل قانوني واحد نسري في إطاره القواعد المتضمنة في الاتفاقية في كل البلدان الأعضاء وبالنسبة لكل أنواع المعاملات التجارية

والمالية. وتنشط المنظمة، ومعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اقتصاد دولي تسوده الاتجاهات التالية كاتجاهات طويلة المدى:

- اكتساح الشركات دولية النشاط للساحة الاقتصادية (والسياسية) الدولية وبروز دورها على المسرح الدولي ساعية إلى الإستفادة من جبروت الأمم في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم وإلى إضعاف الدولة في الاقتصاد الرأسمالى المتخلف، خاصة إذا كان من الممكن أن تلعب الدولة الأخيرة دوراً وطنياً أو قومياً. وإبعادها عن الحياة الاقتصادية في مجتمع يلقي بكل اقتصاده في خضم الريح العاتية للاقتصاد الدولي باسم "الانفتاح" الاقتصادي. تسعى إليه الطبقات السياسية في البلدان المتخلفة، ممثلا لإزالة العوائق أمام السلع الخارجية لتنافس المنتجات المحلية، وأمام رأس المال الداخلي للخروج في الوقت الذي يتمرد فيه رأس المال الأجنبي في الدخول؛ وتكون بذلك مغفلة أو متغافلة عن الفرق بين أن نفتح للاقتصاد الوطني نوافذ على السوق الدولية تمكنه من تعظيم الاستفادة من إيجابياتها (تكنولوجيا واقتصاديا) وبين أن تلقي بكل النفس والنفيس في أحضان الاحتكارات دولية النشاط (مع تسارع معدلات اندماجها منذ تسعينات القرن الماضي) تسندها الدول الرأسمالية المتقدمة، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وعسكريا، وتوظف المنظمات الاقتصادية الدولية لتحقيق مصالحها.

- تعميم **التكتزونيزية** عملية العمل الاجتماعي في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي على نحو يجعل القوة العاملة المتاحة، ليس فقط في اقتصاد معين، وإنما على مستوى الاقتصاد الدولي، تفيض عن احتياجات تراكم رأس المال. وهو ما يعني تزايد معدلات البطالة والعمالة القلقة (غير المستمرة) والاستبعاد الاجتماعي عن النشاط الاقتصادي في سن مبكرة في مرحلة يتزايد فيها متوسط العمر في المجتمعات المختلفة.

- تزايد الاستقطاب الاقتصادي، بمعنى تركز ملكية الثروات وتفاقم التفاوت في توزيع الدخل، ليس فقط في داخل كل الاقتصاديات الرأسمالية، المتقدمة والمتخلفة، وإنما على مستوى العلاقة بين الدول المختلفة. وهو ما يعني اتساع دائرة الفقر، ليس فقط بالنسبة للقواعد الشعبية وإنما كذلك في اتجاه تآكل الطبقات المتوسطة. وتزداد حدة الفقر في ظل معدلات الضخم المرتفعة.

- بلورة تقنيات السيطرة وهي تتعولم في الوقت الذي يتفسخ فيه المجتمع الدولي، وأهمها تقنيات الاتصال والمصنفات الثقافية، وسطوة الإعلام السلعي في تغذيته للمشاهدين بالوعي الزائف والابتعاد عن العلم والقضايا العامة. وعندما لا تكفي فاعلية هذه العوامل، خاصة مع تبلور المقاومة يكون الالتجاء إلى العسكرة المباشرة للعلاقات الدولية، واتجاه إلى حل المشكلات الدولية بل و لتحقيق المصالح الإمبريالية إلى القوة الحربية المجردة. ويتناغم مع نمط العسكرة خريطة توزيع الاستثمار المباشر في العالم، التي تتوافق مع خريطة بؤر المنازعات المسلحة في العالم وتجارة السلاح.

وتتمثل حصيلة تفاعل هذه الاتجاهات في مزيد من الاستقطاب الاقتصادي واتساع دائرة الفقر، استهداف وحدات التجمع الاجتماعي، في داخل الدول وعلى الصعيد الدولي التي تقاوم سطوة رأس المال بصفة عامة ورأس المال المهيمن دوليا بصفة خاصة، ومزيد من استهداف الوحدات الاجتماعية ذات الخصوصية الثقافية التي تعتبر مصدا لهجمة رأس المال الدولي بنظام سلعي، بوعي بأن المشكلة لا تتمثل في سلوك دولة رأسمالية أو أخرى، أو في سلوك الشركات دولية النشاط، أو في سلوك منظمة اقتصادية دولية تخدم مصالح رأس المال الدولي، وإنما تتمثل في استنفاذ التكوين الاجتماعي الرأسمالى لمهمته التاريخية في تطوير قوى الانتاج تطويرا يزامن الافتقار النسبي للغالبية من أفراد المجتمع الدولي ومن ثم التراخي، أو حتى التراجع، في تحقيق شروط معيشية مادية وثقافية أحسن تمكن الإنسان من أن يعيش في حرية وكرامة.

في كل هذا الذي تحققه حركة الاقتصاد الدولي المعاصر، بمنظماته الاقتصادية بطبيعة الحال وفي مقدمتها الآن المنظمة العالمية للتجارة بكل ما تملكه من سلطات، لا تفرق الآثار السابقة بين رجل وامرأة. فرأس المال لا يفرق بين الذكر والأنثى إلا وفقا لمدى تمكنه من أي منهما في استغلال قوة عمله. وهو مدى يتحدد بالنسبة للمرأة، بالإضافة إلى الطبيعة الطبقية للاقتصاد الرأسمالي، بوضع اجتماعي يتضمن تمييزا ضدها في هذا المجتمع. ويكون للمرأة وضع خاص فيما يتعلق بالآثار التي تنجم عن نشاط المنظمة العالمية للتجارة:

❐ في حدود وضعها الخاص في المجتمع، بصفة عامة، وفي الحياة الاقتصادية، بصفة خاصة. حيث يكون **حظها أوفر** في معدلات البطالة (في فرنسا وصل معدل البطالة بصفة عامة ٥ ,١٠٪ في ١٩٩٩، وكان معدل البطالة بالنسبة للإناث ٦ ,١٣٪. وبالنسبة للشباب من الذكور ٢ ,٢٤٪، وللشباب من الإناث ٧ ,٢٩٪)، في معدلات الأمية ، وفي ساعات العمل (فإذا ما أخذنا مقياس ١٠٠ لعمل الرجال، في نهاية التسعينات، يكون المقياس للنساء ١٢٠ في ريف الفلبين وجواتيمالا، ١٣٠ في مدن إيطاليا، ١١٠ في مدن كولومبيا، وفي فرنسا وفي مدن إندونيسيا وفي الولايات المتحدة وفي مدن كينيا)، وحظها أوفر كذلك كموضوع للجريمة المنظمة، خاصة في مجال الدعارة وتجارة الأطفال (في جنوب شرق آسيا حيث انتشار سياحة الجنس وفي إطار شبكات الدعارة في أوروبا الغربية في تمركزها حول ألمانيا وبلجيكا، حيث يعمل ما يناهز ٨٠٠ ألف امرأة من أوروبا الشرقية في شبكة الدعارة ما بين ألمانيا وبلجيكا، العدد الهائل فمنهن تم الإيقاع بهن من خلال عقد للعمل في بلد من بلدان أوروبا الغربية). والمرأة أوفر حظا فيما تتعرض له من صور العنف بإعتبارها أكثر تعرضا لسلبيات الصراعات الاجتماعية والدولية، وقد صار الاغتصاب الجماعي للنساء أحد لوازم الحرب العرقية والطائفية التي يتزايد عددها على خريطة العالم توسيعا للسوق الدولية للسلاح. في الوقت الذي تكون فيه **المرأة أقل حظا** في فرص التعليم عندما تضيق موارد الأسرة عن ضمان التعليم للأولاد من البنين والبنات. وهي أقل حظا في الأجر عندما يتساوى ما تقوم به مع عمل مع عمل الرجل. وهي أقل حظا في وقت الفراغ، خاصة إذا كانت تجمع بين عمل المنزل والعمل في خارجه، وهي أقل حظا في الميراث في بعض قوانين الأسرة وفي ممارسة " السلطة الزوجية " عند إقامة الأسرة، وفي الولاية على الأبناء.

❐ ويكون لها موضع خاص بالنسبة للآثار السلبية لممارسة رأس المال الدولي بمنظماته الاقتصادية الدولية بالقدر الذي تستهدف فيه بصفة خاصة فيما يخص تزييف الوعي وتشكيل الرأي، بإعتبار وضعها الخاص كعصب للأسرة من الناحية الفعلية ودورها في تربية الأولاد وتحديد توجهاتهم الفكرية والسلوكية المستقبلية.

وما كادت المنظمة العالمية للتجارة تنشط، في تعاون وثيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون للتنمية الاقتصادية (التي تضم الدول الرأسمالية المتقدمة)، حتى تكشف دورها في زيادة حدة نتائج أداء الاقتصاد الدولي بالنسبة للغالبية في اتجاه زيادة البطالة واتساع دائرة الفقر وتدهور مستويات المعيشة رغم تزايد الإمكانيات الانتاجية والعلمية والتكنولوجية التي يحتكم عليها الاقتصاد دولي. ومع هذا بدأ يتبلور رأي عام دولي مناهض للمنظمة، ليس فقط فيما يتعلق بممارسات المنظمة وإنما مع المقاربة بين نشاط المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية بل وممارسات " السبعة الكبار " الذين يمثلون كبرى الدول الرأسمالية. وبدأ التيار المناهض يظهر مع اجتماعات المنظمة ابتداء من سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى اجتماعها في الدوحة بقطر. مارا بمحطات كثيرة في أماكن مختلفة. وليس من المبالغة أن نقول أن هذه الحركة المناهضة كانت ذات أثر، مع مسلك بعض البلدان المتخلفة (في تايلاند وجنوب أفريقيا والبرازيل والهند)

في التراجع النسبي في اتجاه المنظمة في شأن السماح للدول بإنتاج الأدوية اللازمة لمعالجة الأمراض الأخيرة في حالة الخطر الداهم، دون مراعاة لما في أحكام الاتفاقية من حظر لحماية حقوق الملكية الفكرية لكبرى شركات الأدوية، خاصة الأمريكية والألمانية والسويسرية.

الآن، يثور التساؤل حول ما إذا كانت المنظمة العالمية للتجارة الدولية ستظل ممثلة لأداة رأس المال الدولي في كسر الحواجز أمام منتجات الشركات دولية النشاط، خاصة في الاقتصاديات التي كانت حتى الآن تمارس بعض السلبيات الحامية لصناعاتها الوليدة أو حتى البالغة وإنما لا تقوى على مواجهة القدرة التنافسية للاحتكارات الرأسمالية العملاقة، نقول يثور التساؤل حول ما إذا كانت المنظمة تمثل أداة بالفاعلية التي قصدت لها قبل التحول الكيفي نحو العسكرة الصريحة للعلاقات الدولية واس حروب التدمير والإبادة " الاستباقية " لتحقيق الأهداف الاقتصادية لرأس المال المهيمن دوليا ؟ أم أن عسكرة العلاقات الدولية وفرض السياسات الإمبريالية بقوة السلاح يغني عن استخدام أداة " قانونية ". نعتقد أنه طالما اعتقد رأس المال المهيمن دوليا في قدرته على فرض الإمبريالية بالقوة العسكرية، وهو ما يعكس فشله الدبلوماسي والسياسي في تحقيق أهدافه على مستوى الاقتصاد الدولي، فإن ما يتميز به رأس المال، كظاهرة اجتماعية في المرحة الهابطة للتكوين الاجتماعي الرأسمالي، من غياب الرشادة يجعله لا يدخل سبيلا يعتقد أنه يحقق مصالحه، حتى ولو نجم عن ذلك تفجير تناقضات مجمل النظام الرأسمالي. الأمر الذي يزيد في انحسار قدرة رأس المال تاريخيا، رغم تنوع الأدوات التي يستخدمها في السيطرة على شعوب العالم. إذ تفجير التناقضات يزيد من بلورة وعي القوى الاجتماعية الناهضة ويعمق من كراهيتها الصحية لا لمجرد السياسة التي يتخذها رأس المال الدولي، وإنما لإستمرار الفشل يتبدى بوضوح في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للغالبية من أفراد وجماعات المجتمع العالمي.

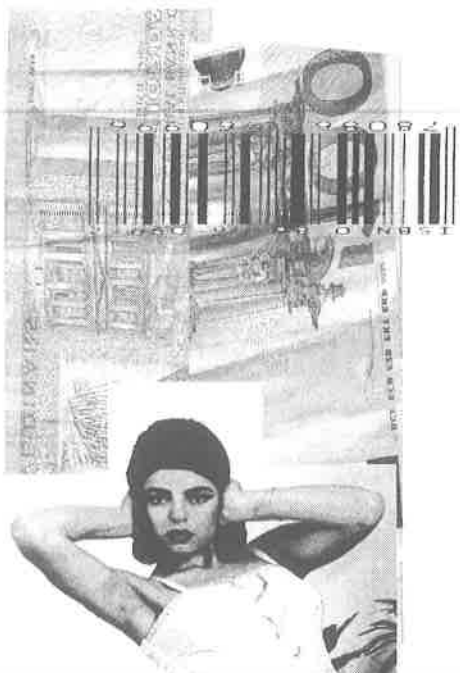

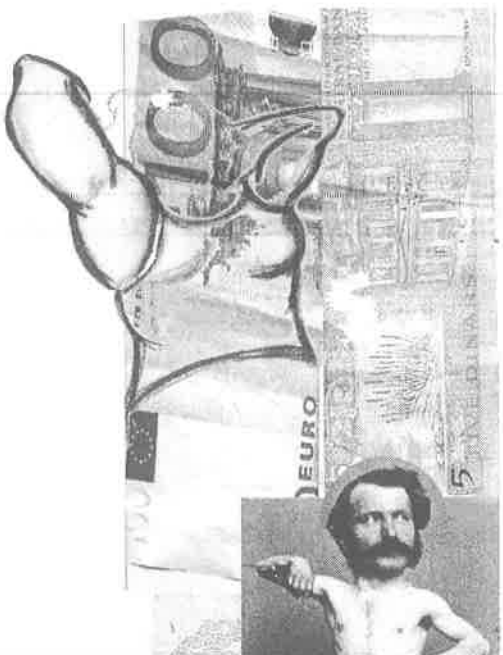

المرأة العربية في العولمة

تحديات جديدة وعوائق قديمة

نبيلة حمزة

ترجمة أمينة رشيد

كثيراً ما يتردد أن العولمة هي قبل كل شيء مسألة رؤية مختلفة. تكون بالنسبة للبعض عنصر رخاء، وكارثة اقتصادية حقيقية بالنسبة للبعض الآخر. فالتبادل الحر أو التداول الحر لرؤوس الأموال، إحدى خصائص العولمة، وربما ملمحها الأساسي، ما زال يغذي الكثير من المناقشات والعديد من التساؤلات.

تخص هذه التساؤلات بشكل أساسي العمل وتوزيع الدخل. فمن المتفق عليه بالفعل أن عولمة النشاط الاقتصادي تؤثر بشدة على العمل بشكل عام، وعلى عمل النساء بشكل خاص، العمل المأجور وغير المأجور، في القطاع الوظيفي وفي المسكن، في الصناعة اليدوية كما في الخدمات العامة والخاصة. ويؤكد الكثير من الاقتصاديين أن هناك تأنيثا للعمل، ويرون أن عولمة الإنتاج والبحث عن نماذج للوظائف المرنة تحابي تأنيث الوظيفة، بمعنيين: زيادة عدد النساء ضمن السكان العاملين وتدهور ظروف العمل، في حدود معايير العمل والدخل ووضع الوظيفة.

ويصاحب توسع الاقتصاد العالمي ضغط أعظم على الأسرة، المنوط بها إرضاء جزء أكبر من الحاجات الاجتماعية، مما يؤدي إلى مضاعفة مسئوليات النساء في الفئات المحرومة وتحويلهن إلى عاملات. وفي البلاد النامية، يزداد عدد النساء المضطرات إلى الخروج من بيتهن إلى سوق العمل لإعالة أسرهن مستجيبات لصناعة النسيج ذات الكثافة في اليد العاملة والرخيصة، وللصناعات الإليكترونية والكيميائية الخاصة بالأدوية، التي تنتج للسوق المحلي وللاستيراد.

ومع ذلك لم يصاحب دائماً هذا التفاقم في مساهمة النساء في العمل تقييم لمساهمتهن في الاقتصاد أو الحصول على وظائف في مراكز القرار الاقتصادي، ولا في إعادة توزيع المهام المنزلية ومسئوليات رعاية الأطفال. وأكثر من ذلك، تستمر التفرقة بالنسبة للنساء في السوق الجديد للعمل، في حدود الأجور والتدريب والوظائف ذات المسئولية. بالإضافة إلى أنهن توظفن بنسبة عالية في سوق العمل غير النظامي، الذي يزداد هو الآخر بأشكاله: المؤقت والجزئي والعابر أو العمل المنزلي.

في هذا السياق تجد النساء أنفسهن معرضات لتحديات جديدة وعوائق قديمة. فلتوسيع قطاع الخدمات، وخاصة قطاع المعلوماتية، أثر مرضي على عمل النساء. وبعكس ذلك لا يخدمهن بالضرورة، تقلص القطاع العام والبحث عن المرونة في سوق العمل. تستطيع التغيرات التكنولوجية أن تعطيهن منافذ جديدة، لكنها أيضاً تهدد الوظائف الضعيفة التأهيل التي تشغلها الكثير من النساء.

ومن ناحية أخرى، يشجع تطور التكنولوجيات الانتقال إلى الخارج للعمل المنخفض الأجر، مما يساعد على التوظيف ويستطيع أن يعطي منافذ للنساء. كمثل لذلك المناطق الحرة للتصدير أو أيضاً عمليات تنفيذ لمعلومات ما في بلاد نامية تنتج من أجل شركات كبيرة في البلاد المتطورة.

وأخيراً يخلق ارتقاء التكنولوجيات الجديدة للمعلوماتية والاتصال إمكانيات جديدة للتوزيع في سوق العمل. فنلاحظ اليوم ولادة موقع " افتراضي "

للعمل، وتطور تنظيم ذي تقنية شديدة الاكتمال، قائم على الإعلام والمعرفة، مما يلغي ضرورة العلاقة المباشرة في العمل أو في الأعمال.

لم يتسع كثيراً هذا الشكل الجديد للعمل، وإن كان مصيره الاتساع، مما سوف يتطلب صفات جديدة من الحراك والإبداع من موظفي الغد. ومن المطلوب إذن جهد مستمر من التدريب من أجل الإستجابة لحاجات لا تكف عن التحول.

و بالتالي، يصبح التدريب مفتاح التوظيف، لأن مستوى مطالب أرباب العمل يرتفع باستمرار.

و من ناحية أخرى، لا تكتسب المهارات بشكل كامل عند التخرج من السلم الدراسي، بل يستمر اكتسابها على مدى الحياة المهنية.

و حسب المكتب الدولي للعمل، فإن تعداد التوظيف، يظهر في البلاد المتطورة كما في البلاد النامية، زيادة في المستخدمين المهرة. ففي البلاد المتطورة، يلاحظ بشكل عام التقدم الأقوى في المهن العلمية والتقنية والحرة. أما فيما يخص التوظيف قليل المهارة، نلاحظ تحولا هيكلياً للعمل نحو قطاع الخدمات، حيث نرى أيضاً بالتوازي ظاهرة استقطاب ثنائي للعمل حسب المهارة، فمن ناحية توجد أنشطة ذات الكثافة الشديدة للمعرفة والإعلام، ومن ناحية أخرى، أنشطة ذات الكثافة الشديدة للعمل ذي المهارة الضعيفة والأجر القليل، فهي أعمال جزئية، تكافأ بالساعة بأضعف الأجور.

ونجد هذا العمل الجزئي يزداد خاصة عند النساء. أما الصناعة فيرتفع في مجالها أدوات المعلوماتية والعمل المكتبي كما يزداد مستوى التدريب المطلوب من العمال.

الفكرة الأساسية الآن إذن، هي أن التعليم والتدريب يحتلا موقعاً مركزياً في مواجهة التحدي المزدوج الذي تقابله معظم البلدان،أي العولمة ذات الوجه الإنساني، التي تسعى للتوفيق بين القدرة التنافسية في الأسواق العالمية وضمان العمل اللائق لجميع المواطنين وكامل المساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. لكن لهذا التوزيع آثار مختلفة حسب البلاد. فالذين استثمروا في التربية والتدريب منذ زمن نجحوا حتى الآن في التأقلم والإستفادة من تطور النظام العالمي، لكن بالنسبة للبلاد النامية، حيث لا تستفيد من التعليم والتدريب إلا أقلية، من الصعب أن تستفيد من انفتاح الاقتصاد العالمي، رغم جهودها لتحديث اقتصادها. وللأسف تندرج أغلبية البلدان العربية في هذه الفئة الأخيرة.

من منطلق العالم العربي، تثير العولمة ردود فعل مختلفة، حسب الجماعة وحسب الدول.

تظهر للكثير كتهديد حقيقي للنمو الاقتصادي. أما بالنسبة لآخرين، فتحرير التبادل والاستثمارات والسيولة الاقتصادية هي أفضل الوسائل لتحقيق النمو والرخاء. وبينما نجد أن بعض الدول العربية لم تنتسب إلى عضوية منظمة التجارة العالمية بسبب غياب الإهتمام أو حذر مفهوم، في مواجهة اقتصاد كوني لايسيطرون عليه، نجد دولاً أخرى أكثر جرأة، في جنوب البحر الأبيض المتوسط أو شرقه، مثل تونس، الجزائر، المغرب، فلسطين، الأردن، مصر، وسوريا، دخلت بإصرار في اتفاقات شراكة مع الإتحاد الأوروبي من أجل إنشاء منطقة تبادل حر أوروبي / بحر أبيض متوسطي.

وهذا الاتفاق القائم خاصة على تحويل إجراءات التعريفة إلى مرادفات تعريفية وتقليص الإعانات والتعريفات الجمركية على مدى سنوات، تمثل تحدياً جديداً لاقتصادها، و لالتزاماتها مع المنظمة العالمية للتجارة.

إن التزامات الانفتاح المتبناة في إطار المنظمة العالمية للتجارة و إلغاء التعريفة الجمركية الملازمة لمنطقة التبادل الحر ، تترجم في التخلي عن حماية الاقتصاد كما تؤدي إلى فقدان الأنشطة والوظائف. ويزداد حجم هذا الفقدان و من ثم ترتفع معدلات البطالة.

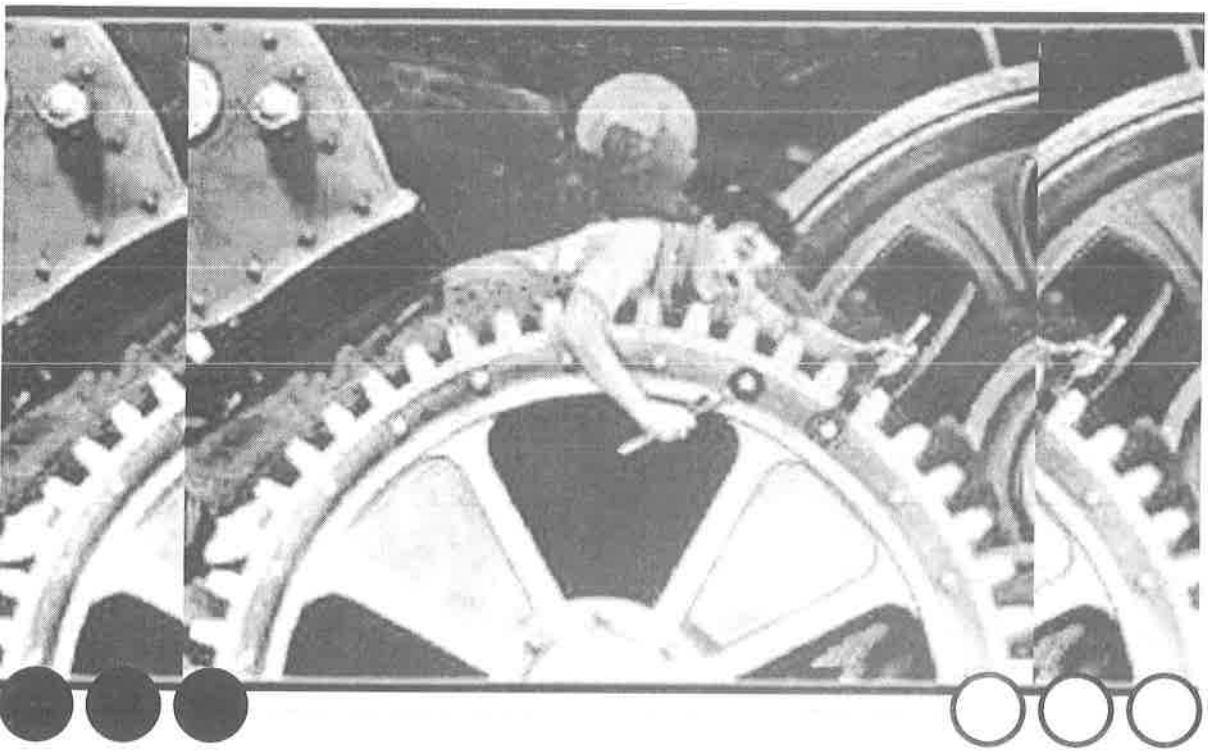

لو أخذنا في الإعتبار الأسعار المتوسطة للتعريفة الجمركية (مؤشرا للحماية) ومستوى البطالة (مؤشر للوضع الاجتماعي)، تظهر الدراسات التي أجريت على صعوبة إقرار رفع الحماية في ست دول من منطقة البحر الأبيض المتوسط أن مخاطر نقص الأنشطة وفقد الوظائف أكبر في دول مثل سوريا والجزائر ومصر منها في المغرب أو تونس. لكن في كل هذه الدول سيكون التحدي هو تقليص الحماية الجمركية دون ازدياد سوء الوضع الاجتماعي.

ومن ناحية أخرى، فالانفتاح الاقتصادي لا يمس بنفس الإيقاع جميع الأنشطة وجميع القطاعات الاقتصادية. فحالياً، يكون أكثر القطاعات المهددة قطاع صناعات النسيج والملابس، وهي من أهم الصناعات اليدوية للكثير من البلاد العربية، التي وقعت على اتفاق شراكة مع أوروبا، مثل تونس والمغرب وسوريا ومصر، في حدود المساهمة في PIB ، وفي حدود الاستيراد وخلق الوظائف، خاصة النسائية.

وبسبب تفكيك أماكن النشاط النسيجي وصناعة الملابس في تلك البلدان، استفادت النساء كثيراً من هذا الازدهار في العقدين السابقين. وتؤكد ذلك المؤشرات الاقتصادية، إذ يرتفع عدد العاملات من النساء في هذا القطاع من النشاط بشدة خاصة في تونس وفي المغرب وفي مصر.

وتقدم العمل النسائي في هذا القطاع من النشاط يسببه تفكيك أماكن بعض الشركات الأجنبية، وخاصة الأوروبية العاملة في التصدير ، والتي تستخدم أيدي عاملة نسائية هامة، قليلة التكلفة ومطيعة، من ناحية، وضعف الأجور النسائية بالمقارنة بأجور الرجال ، من ناحية أخرى.

لكن، في السياق الجديد للعولمة، على الشركات العاملة في هذا القطاع أن تواجه الكثير من التحديات وأن تتأقلم مع المتطلبات الجديدة للسوق العالمي، حيث يؤدي التداول الحر للسلع وتفكيك و إغلاق الأسواق "الداخلية" تنافسية شديدة للمنتجات في الأسواق الخارجية.

إن الإدماج الضعيف لهذا القطاع، الناتج عن تصدير المواد الأولية، وعن تعطل الأجهزة والحجم الضئيل لوحدات الإنتاج، يقلص من قدرات هذه الشركات على فرض نفسها في السوق العالمية. و لذلك على صانعي النسيج مواجهة منافسين آسيويين محتملين ، ليس فقط في الأسواق الخارجية، بل أيضا في السوق المحلي. إن التفكيك التدريجي لاتفاقات المنسوجات المتعددة (AMF)، ومنذ ١٩٩٥ وعلى مدى عشر سنوات، لإدماج النسيج في الإطار العام للـ " جات " حيث تكون هذه البلاد عضو فيه منذ بضع السنوات، معناه أن على هذه البلاد الدفاع عن مكانها، الذي يهدده بشدة تنافس البلاد الآسيوية، التي لا تقارن تكلفة إنتاجها مع التكلفة الجارية في البلاد العربية.

يضاف إلى ذلك مشاكل مستوى مهارة اليد العاملة بصفة عامة ومهارة اليد العاملة النسائية في هذه البلاد، التي تتميز بالمستوى الضعيف للمهارة و للقدرة على العمل ، بينما ينبغي عليها الإستجابة لاحتياجات جديدة في مستوى الإتقان وتعددية القيمة والحراك والإنتاجية لصناعة سريعة التحول. فرغم الجهود التي تقوم بها البلاد العربية في مجالات التعليم والتدريب المهني، في العقود الأخيرة، إلا أن كل الدراسات التي أجريت في هذا الميدان، تشير إلى نقص هام في اليد العاملة الماهرة بصفة عامة، واليد العاملة النسائية خاصة، في جميع القطاعات تقريباً، من حيث الكم والكيف في آن واحد. ففي السنوات الأخيرة، اتسعت هوة المهارات، أي المسافة بين طلب الشركات لمستوى معين من المهارة والكفاءة وبين قدرات السكان العاملين، على جميع المستويات، بما فيها ذوو المؤهلات العليا. وتكون الإناث أولى الضحايا. فإذا لم يجبرن على ترك المدرسة في سن مبكرة، يختار أكثرهن الأقسام الأدبية أو الخدمية و من النادر أن يصلن إليالأقسام العلمية والفنية، مما يؤثر على إدماجهن المهني.

وتزداد هوة المهارات في التعليم الفني والتدريب المهني لكونها مهملة في معظم البلدان العربية، وتعتبر حتى الآن اختيارات دنيا في سلم التعليم العام.

وفي نفس الوقت نرى القطاع العام الذي كان لمدة طويلة أهم جهاز لتوظيف النساء في معظم بلاد المنطقة يخضع لضغوط قوية من أجل تقليص التوظيف. فالمؤسسات المالية متعددة الأطراف والمحللون النيوليبراليون يتساءلون حول حق الدولة في التدخل وإعادة التوزيع، المسئولة حسب ظنهم عن سوء الخدمات و ضعف النتائج الاقتصادية للكثير من البلدان.

فإصلاح القطاع العام الموصى به يقوم أساساً على تخفيض فرص التوظيف أو تقليص الإنفاق، على الخصخصة والإصلاح الضريبي و من المنتظر أن تكون النتائج مضمونة لموظفي القطاع العام بشكل عام و لعمل النساء خاصة ، و كذلك للتنمية الاجتماعية.

و تظهر نتيجة كل هذه التحولات في التوسع الواضح للقطاع غير المنظم ، والعمل غير النموذجي، حيث تلجأ الكثير من النساء، تحت تأثير تباطؤ النمو الاقتصادي والإنتاجية والبيئة الماكرو-إقتصادية والسياسية التي لا تشجع الاستثمار. وتظهر الدراسات التي أجريت حديثاً أن مساهمة النساء في الأنشطة الإنتاجية الصغيرة أو "ميكرو" كما في الأعمال التي تنفذ في المنزل، كعاملات مستقلات أو عاملات مأجورات بالقطعة ، قد اتسع كثيراً في العقد السابق.

ولو اعتبرنا جزءا من هذا العامل مؤقتاً وخاضعاً للظروف، فمساهمة النساء في القطاع غير المنظم تعكس آثار عميقة، مثل غياب الحراك المهني بسبب مستواهن الضعيف في التعليم والكفاءة، والفقر، الذي يحد من ولوج النساء إلى أسواق إنتاج السلع وعوامل الإنتاج ؛ كربات عمل نتيجة للشكل غير المنظم أو نصف المنظم للعمل.

في هذا السياق، ستكون التحديات التي تواجه البلدان

العربية في العقود التالية، محكومة بالتطورات الديموغرافية، و عولمة سوق العمل وازدياد البطالة، مما سيؤثر بعمق على القيم والاختيارات الحضارية الممارسة التي تخص النساء في الأساس. ونجد حالياً مستوى النشاط النسائي في البلدان العربية من أدنى المستويات في العالم، رغم حدوث تطور هام في الثلاثين عاماً السابقة، بسب ازدياد تعليم البنات ورغبتهن في الولوج و الإستمرار في سوق العمل. ولو استمر هذا الإيقاع سيكون نمو العمل النسائي بلا شك معلماً أساسياً للحياة الاقتصادية في الربع الأول من هذا القرن.

ويحصل هذا التقدم بالرغم من البطالة لكن أيضاً كثمن لها. وإن كانت أزمة التوظيف لم تطرد النساء من سوق العمل حتى الآن، فهي قد ساعدت على صعود خطاب ماضوي ومقبول إلى حد كبير يدعو إلى " عودة المرأة إلى المنزل "، له وظيفة رمزية قوية: إعطاء الشرعية لجميع أشكال التمييز.

أن تستطيع النساء الخروج الصامت من سوق العمل لترك المجال للرجال، معناه أن حقهن في العمل لم يكتسب بعد تماماً، وأنه مشكوك فيه ودائماً محتمل. فبطالة النساء مقبولة وعلى أي حالة أقل خطورة من بطالة الرجال. فعلينا أن نعترف أن صعود النشاط النسائي ما زال مرفوضاً في العالم العربي، وربما ينظر له بأنه غير شرعي. و مع ظهور بطالة واسعة، سوف تتضخم الأفكار الثابتة عن " الاختيار الحر " للمرأة في ألا تعمل. ولو استمر نشاطهن في الازدهار فسيكون بثمن باهظ، لأن أزمة العمل في سياق العولمة سوف يعظم قسوة ظروف عملهن وشكله العابر.

ينبغي أن نشير هنا إلى أن ما يقال عن مسئولية عمالة المرأة في تفاقم البطالة في الكثير من البلدان لا أساس له. يظهر الكثير من الدراسات أنه بعكس هذا التصور الثابت فالمرأة تنشّط النمو وتشجّع إنشاء الوظائف. وقراءة دراسات بلدان مختلفة تعطينا الأرقام التالية: هكذا تعلن الدانمارك نسبة مئوية للبطالة ٤ ,٦٪ بينما تكون بالنسبة لعمل المرأة ٧٤٪ وبعكس ذلك فالنسبة المئوية للبطالة في أسبانيا ١٨ ,٢٪ حيث لا تعمل إلا ٤٥ ,٦٪ من النساء. أما فرنسا فنجدها في وضع متوسط (١١ ,٧٪ من البطالة و٦١ ,٣٪ من العمالة النسائية). وتسمح النظرية الاقتصادية بتفسير هذه المعاينة. إن دخول المرأة في الحياة العاملة تترجم بتوسيع وإثراء عرض اليد العاملة الماهرة. ومن ناحية أخرى فالمرأة عندما تعمل تولد الموارد. عندما تتناول أجراً تستخدم امرأة أخرى للقيام بجزء من أعمالها المنزلية وتستهلك منتجات لا تستطيع أن تقتنيها بطريقة أخرى. ويؤدي هذا الاستهلاك الموجه نحو الخدمات إلى زيادة فرص العمالة. في الحضانات مثلاً تنشأ وظيفة لكل طفلين أو ثلاثة أطفال. ففي الخدمات يكون من الصعب ميكنة المهام. ونتيجة ذلك أن العمالة تزيد عندما يزداد الطلب.

لا تكون النساء محركاً هاماً للنمو وللعمالة فقط ، بل يضاف إلى ذلك أن إنجابهن يقل عندما يعملن. وبالنسبة للكثير من البلدان العربية التي تواجه نسبة عالية من الإنجاب ومن البطالة، (ومن المرجح أن سكان العالم العربي سوف يتضاعفون في العشرين سنة التالية)، هذا ينبغي أن يؤخذ في الإعتبار. وحتى فرصة ينبغي أن تنتهز.

ومع ذلك لم تنتج العولمة الفاعلة ردود فعل سلبية فقط. فنواح أخرى، بالتأكيد ما زالت هامشية، تحمل بذوراً مستقبلية. إن إنشاء الكثير من الجمعيات النسائية التي تنادي بتغيير علاقات النوع في العالم العربي تعطي مثلاً لذلك. فهي تساهم في الارتقاء بالوعي بأن عمل المرأة أصبح الآن مكوناً أساسياً للنمو الاقتصادي، حتى لو أخفى ذلك متخذوا القرار. و تظهر هنا تحدياً لتوجه التنمية، حيث لا يكتفي الآن بمجرد محاولة الارتقاء بعلاقات للنوع أكثر مساواة، بل ينبغي تشجيع تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مختلفة.

الهيمنة الأمريكية و عسكرة العولمة

سمير أمين

لعل أول سؤال يتبادر إلى ذهن من يطلع على رؤيتي هنا سيكون عن العنوان نفسه. فقد يراه البعض مبالغاً أو متعسفاً أو "أيديولوجيا" أكثر مما ينبغي .. الخ، ولكني في الحقيقة أعنيه تماما، ولدي ما يكفي من المبررات والحقائق في هذا الصدد.

إنني أتعمد هنا هذا الطرح الحاسم لكي يتسنى لنا مواجهة ركام الأفكار السائدة والمروّج لها بقوة عن "مناخ العصر" لتقول لكافة الشعوب والمجتمعات أن الرأسمالية "نظام أبدي" وأن التاريخ قد انتهى عندها وبها، فلا مجال- عندهم- لصراع أو تناحر أو تغيرات نوعية، سواء أكان هذا على مستوى المجتمع أم الاقتصاد أم الثقافة أم حتى النظام الدولي.

في زعمهم أن "أبدية" الرأسمالية تنبثق من مرونتها الفائقة وقدرتها على التكيف الفعال واستيعاب أي تغيير محتمل أو متصور. سواء تعلق هذا التغيير أو تلك الطفرة بالتكنولوجيا أو بموازين القوى الاجتماعية أو بتناسب القوى على الصعيد الدولي.

ويتجلى هزال هذا المنهج في تشبثه بالسببية التكنولوجية (وهو منهج بائس مقارنة بالمادية التاريخية مثلاً) حيث يرى أن التقدم التكنولوجي هو المحرك الأساسي الذي يحكم تطور المجتمعات. ووفقاً لهذا الطرح فإن القيادة الأمريكية المحققة تنبثق من التفوق الساحق في التكنولوجيا (العسكرية وغيرها)، وهو السبب أو المصدر الأكبر لما تسمى "المعجزة" الاقتصادية الأمريكية، ومن ثم استحقاقها لممارسة الهيمنة على ما عداها.

ما أحوجنا إلى طرح مضاد يكشف خواء تلك الرطانة المكرسة للهيمنة والأحادية والاستعلاء.

وربما كانت نقطة البدء الهامة لهذا الخطاب المضاد هي اكتشاف والكشف عن دخول الرأسمالية مرحلة الترهل الكبير. وحتى يفهم ما أقصده بذلك الترهل أود أن أشير أولاً إلى أن عملية التراكم لها شقان أو بعدان، أحدهما خلاق وإبداعي- تقدمي، والآخر هدام وتدميري.

ولقد كان تفوق البعد الخلاق ملحوظاً خلال المراحل السابقة للتوسع الرأسمالي، حيث تمثل هذا أساساً في حدوث اندماج متزايد ومتعمق لقطاعات متكاثرة من المجتمعات على صعيد قطري وعالمي، مع تهميش "أقليات" فقط، رغم أن ذلك لم يمنع حدوث إبادة لبعض الشعوب مثل سكان أمريكا الأصليين من الهنود.

أما الآن فإن البعد الهدام هو البارز والمتفوق. ولعل أهم مثال على ذلك هو ما تؤدي إليه العولمة الراهنة من تهميش وإفقار ثلاثة مليارات فلاح لصالح إثراء حوالى خمسين مليون مزارع في العالم الثالث يضافون إلى العشرين مليون الموجودين في المجتمعات الصناعية.

ولكن البعد التدميري الهدام لا يتوقف عند هذا حيث أفرز ظواهر عديدة في جميع المجالات الاقتصادية والأيديولوجية/ الثقافية.

فقد أصبح طابع الاستعمار "جماعيا" يضم أطراف الثالوث (الولايات المتحدة- أوروبا الغربية- اليابان) في معسكر موحد، وهو التغيير الذى منح الولايات المتحدة وضعية "رأس الحربة" كي تفرض هيمنتها من خلال عسكرة العولمة. فمن المعروف أن الولايات المتحدة لا تتمتع "بتفوق" في أهم مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية، غير أنها تتمتع بتفوق ساحق في المجال العسكري ومن ثم فهي تعمل بشراسة لتوظيف هذا التفوق للاحتفاظ بالقيادة ومواصلة "الهيمنة".

ومن السهل تصور أن الولايات المتحدة تتبنى استراتيجية كبرى تستهدف تحقيق غرضين محددين. أولهما ممارسة ضغط مستمر على روسيا والصين للحيلولة دون تبلور أيهما في مستقبل غير بعيد كقوى عظمى، إلى جانب الضغط المتواصل على بعض القوى الإقليمية غير المطيعة أو حتى "المارقة" مثل الهند وإيران من أجل الإبقاء على كل التفاعلات الإقليمية في إطار العولمة والهيمنة الأمريكية. وفي هذا السياق يجب أن نفهم الهدف الحقيقي من حرب آسيا الوسطى والاستعداد لغزو العراق، بصرف النظر عن القشور والأقنعة الدعائية التي تضفى على هذه الأنشطة العسكرية العدوانية تحت ذريعة ما يسمى "الحرب على الإرهاب" أو "الحيلولة دون انتشار أسلحة التدمير الشامل".

أما الهدف الأكبر الثاني فهو الوقوف حجر عثرة فى وجه تحول الدول الأوروبية واتحادها إلى قوة عظمى بازغة تهدد المصالح الأمريكية. وتستغل الولايات المتحدة هنا الخلافات والاختلافات بين دول أوربا لتبديد قواها، وتلعب بريطانيا الدور الأول لحسابها في هذا الصدد.

على ضوء هذا التحليل أزعم أن البديل يتطلب بناء جبهة عالمية واسعة مناهضة للمشروع الرأسمالي الليبرالي ولعسكرة العولمة ولهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي عناصر ثلاثة لا يمكن الفصل بينها. وخاصة بناء جبهة الجنوب، فبلدان الجنوب هي الضحية الأولى للعولمة، ومعنى هذا رفض التركيز على "الخصوصيات الإقليمية"- وليس نفيها طبعاً- في مواجهة عسكرة العولمة الرأسمالية الليبرالية.

إن الاستعمار مثله مثل أي ظاهرة تاريخية يمر بمراحل متعددة، ويكتسب دوماً المزيد والجديد من السمات التي يجب على القوى المناهضة له أن تستوعبها أولا بأول وفي وقت مناسب حتى لا تجرفها مفاجآت أو تسيء تقدير الظروف المرحلية. وفي هذا الصدد فإنني انطلق هنا من نقد خطاب فكري سائد يركز على "الثورة التكنولوجية" وما تجره من احتمالات عن طابع "غير استعماري" مزعوم. غير أن من المؤكد أن الطابع الاستعماري هو طابع ثابت ومرادف لجميع مراحل التوسع الرأسمالي، رغم ما تنطوي عليه كله مرحلة من متغيرات وسمات خاصة.

ولسنا هنا بصدد استعراض تاريخي لتلك المراحل، وإنما نؤكد أساسا أن المرحلة السابقة الأخيرة (الاستعمار التقليدي أو الكلاسيكي) قد قامت على التضاد بين المراكز والأطراف، وهو انقسام يكاد يكون مساويا للانقسام بين الأقطار المصنعة والاقطار غير المصنعة.

والآن لم يعد الحال كذلك. فقد دخل العديد من بلدان العالم الثالث عصر التصنيع بفضل الانتصارات التي حققتها حركات التحرر الوطني. أما المرحلة القادمة (تحت البناء) فهي ما أسميها مرحلة "التصنيع التابع" ("التحديث التابع") وذلك بفعل آليات الاحتكارات الخمسة للمراكز في مجالات التكنولوجيا والهيمنة على رأس المال والهيمنة على الموارد الطبيعية واحتكار وسائل الاتصال الحديثة وأخيراً احتكار أسلحة التدمير الشامل. والنتيجة الطبيعية لهذا أن تصبح الصناعات في الأطراف نوعاً من الأنشطة الإنتاجية التي تعمل من الباطن لصالح رأس المال المهيمن في المراكز.

ويفرز هذا التطور مجموعة من السمات الجديدة. أولها كما ذكرنا من قبل الطابع الجماعي للاستعمار. لقد قامت الأشكال السابقة للاستعمار على التعددية، أي

تعددية المراكز وتجلياتها المتمثلة في أن المنافسة الاقتصادية والسياسية بينها قد أنتجت أعظم الحروب على مدى خمسة قرون. وهو ما يؤكد أن الحروب داخل منطقة "الغرب" الثقافي لم تكن صراع حضارات وإنما صراعات المصالح بين المراكز.

وأصبح من الملحوظ بقوة الآن وجود تضامن ظاهر بين أطراف الثالوث. لقد انتهى التضامن العسكري والسياسي فى مواجهة الشيوعية ، وذلك بعد أن سقط حائط برلين وتفكيك المنظومة الاشتراكية "الواقعية". إلا أن الطابع الجماعي للاستعمار اليوم يستمد جذوره من التحولات التي طرأت في مجال آليات تراكم رأس المال والتي تتحكم في أشكال المنافسة الاقتصادية في الأسواق.

ومن أهم هذه التحولات أن الشركات العملاقة لم يعد باستطاعتها أن تفرض نفسها إلا من خلال هيمنتها على السوق العالمية (أي درجة أعلى من التركز في رأس المال). ومن ثم هناك مصالح مشتركة في "فتح السوق العالمية"، وهي مصالح تتجاوز التناقضات "التجارية" الثانوية.

أما السمة الجديدة الثانية فهي بروز الطابع الطفيلي للاستعمار الجماعي الجديد. لقد تمثلت اشكال الاستعمار القديمة في استعمار "توسعي" بمعنى أن المراكز تصدر رأس المال إلى الأطراف، ومن ثم تقوم بدور فعال في "قولبة" الاطراف طبقا لمقتضيات التراكم على صعيد عالمي. وهنا نلحظ الطابع الخلاق لهذه العملية إلى جانب طابعه التدميري المتمثل فى تفكيك المجتمعات السابقة على الرأسمالية.

أما الشكل الجديد للاستعمار فلم تعد المراكز بمقتضاه تصدر أموالا إلى الاطراف (ربما باستثناء الصين)، وإنما أصبحت المراكز هي التي تمتص الفائض المنتج عالميا، وبالأخص الولايات المتحدة. والمعنى النهائي لذلك هو تغلب الجانب التدميري لعملية التراكم (نشير مرة أخرى إلى مثال: ٥٠ مليون مزارع في الأطراف فى مواجهة ثلاثة مليارات فلاح مهمش).

والطابع التدميري هو طابع طفيلي وسلاب. ولعل المثل الآخر البارز في ذلك هو آلية الديون الخارجية كوسيلة لامتصاص الفائض الاقتصادي في الأطراف دون مقابل يتجسد في صورة إنماء للقدرات الإنتاجية.

وبدون التحليل السابق لن يتسنى لنا فهم قضية عسكرة العولمة وتصاعد الهيمنة الامريكية.

وإذا كان الخطاب الأيديولوجي السائد ينسب الهيمنة الامريكية إلى تفوقها في جميع المجالات من الإبداع العلمى إلى المبادرة الاقتصادية مروراً بالتفوق العسكرى وانتهاء بالتفوق "الثقافي"، فإن تفحص حقيقة الأمور لا يساند بالمرة تلك النظرة شديدة التبسيط.

يزعم الخطاب السائد أن تفوق أمريكا الاقتصادي قد تمظهر خلال عقد التسعينيات فيما سمى "بالمعجزة"، أى تحقيق معدلات نمو أعلى من أوربا. غير أن أولئك الذين يجترون هذه الحجة بلا ملل يتجاهلون عمدا أن هذا التفوق قد تجسد بالأساس في ارتفاع معدلات نمو القطاع المالي ("الفقاعة المالية"). وبالنظر الى القطاعات الإنتاجية من الزراعة والصناعة والخدمات نتوصل إلى استنتاجات مختلفة تماما، ففيها لم تكن معدلات النمو القطاعي الأمريكية أعلى من المعدلات الأوروبية، بل إن الميزان التجارى الأمريكى في هذه القطاعات (بما فيها قطاعات ما يسمى الاقتصاد الجديد) قد شهد اتجاها سلبيا متصاعداً.

إنها "معجزة" وهمية. فإلى جانب أبعادها

الاجتماعية الكريهة مثل تصاعد التفاوت في التوزيع وتفاقم مظاهر الفقر.. الخ، نجدها تقوم بالأساس على تضخيم "أمولة" بورصة نيويورك، علماً بأن هذا التضخيم لا يمثل زيادة فى القدرة الإنتاجية وإنما هو مجرد انعكاس للتفاوت المتصاعد في توزيع الدخل.

وغني عن التنويه أن منهج الحسابات الأمريكية قد أصبح "مزيفاً" بهدف إخفاء واقع التدهور وليس "المعجزة"، وهو- باللسخرية- نموذج قريب من الممارسة السوفيتية في عهد بريجنيف.

ولكن السؤال الهام كيف تمكنت أمريكا من سد هذا العجز رغم استمرار تدهور أوضاعها؟

كان المصدر الأساسي هو جذب تدفقات الأموال السائلة إليها، حتى أصبحت الولايات المتحدة تمتص معظم (أو قدراً كبيراً) من الفائض المنتج عالمياً. ونتجت هذه السيولة المتزايدة عن الخيار النيوليبرالي (أي "أمولة" النظام financialisation) وهو بدوره نتاج خيار يفرضه تفوق مصالح الشركات العملاقة للثالوث على المصالح الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ("سياسات انكماشية").

ولكن لماذا تذهب هذه السيولة إلى الولايات المتحدة بالذات؟ لأنها مركز المراكز، ومن ثم تمثل الملجأ المأمون.. بيد أن الأموال الخليجية المهولة المستثمرة في أمريكا قد أصبحت مرهونة بقرار من جانب واحد، ولا شك أنها سوف "تصادر" يوماً ما.

وهناك مصدر آخر ثانوي لتدفق الأموال إلى الولايات المتحدة، من خلال تدفقات مبيعات الأسلحة المفروضة على "حلفاء" ضعفاء. ولما كان هؤلاء الحلفاء لايستطيعون استخدام هذه الأسلحة بشكل فعال أو خارج حدود الهيمنة الأمريكية، فإن هذه المبيعات تأخذ طابع "الإتاوة" التي تشارك في تخفيف عجز الميزان الأمريكي، لا غير.

ولعل الاستنتاج الحاسم من هذا كله أن عسكرة النظام هى خيار إستراتيجي أمريكي يسعى الى تعويض التدهور الأمريكي في مجال القدرة على الاستمرار فى المنافسة بالوسائل الاقتصادية وحدها.

تهدف هذه الاستراتيجية الأمريكية أولا إلى توظيف التفوق العسكري لتدعيم قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار في الضغط على روسيا والصين (بالإضافة الى الهند وإيران...) والحد من حرية حركتها ومناورتها فى المجال الدولى. وفى هذا الصدد لم تكن حروب الخليج والبلقان وأفغانستان (وقريبا العراق) موجهة بالأساس ضد نظم إقليمية إلا فى تلك الحدود السابقة. وقد برعت الإدارة الأمريكية في توظيف حجة "مقاومة الإرهاب" في هذا الإطار.

ثانيا، تستهدف الاستراتيجية الأمريكية تكريس تضامن الثالوث بالشكل الذى يفرض موقعا ضعيفا ومكشوفا نسبيا لأوروبا، وذلك من خلال انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على مصادر النفط الحيوية بالنسبة لأوروبا، ومن ثم تحجيم المشروع الأوروبي. ويضاف هنا الدور الذي تلعبه بريطانيا "كحصان طروادة" في الاتحاد الأوروبي. والمعنى الهام هنا أن الولايات المتحدة لم تختر منطقة الشرق الأوسط أو منطقة وسط آسيا للمبادرة في تنفيذ مشروعها الخاص لأن هذه المنطقة أو تلك تمثل "العدو الأساسي" لها، وإنما لأنها غنية بالنفط أولاً، ولأنها تعاني من ضعف هيكلي حاسم فهي الحلقة الضعيفة في المنظومة العالمية. وهنا تتلاقى أو تتطابق المصالح بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

كما تستهدف الاستراتيجية الأمريكية، ثالثا، توظيف وترسيخ الدور الأمريكي بوصفه رأس الحربة العسكرية المطلوب بقوة من أجل فرض مشروع العولمة الليبرالية المشتركة، وتعويض النواقص الأمريكية في المجالات الأخرى.

هكذا استطاعت الولايات المتحدة تثبيت موقعها المهيمن رغم تزايد الطابع الطفيلي لنظامها (استمرار التدهور، معدل ادخار أصبح صفرا...)لكن هل يظل

هذا النمط قابلا للاستمرار والثبات؟ أو ما هي احتمالات نجاح أو انهيار المشروع الأمريكي؟ وما هي شروط البديل العالمي؟

لن أتناول هنا بالتفصيل جوانب عديدة من الإشكالية لأنها أضحت معروفة للكافة، إلا أنه من الواجب التذكير بها.

أولا، إن الأساليب التي تستخدمها الولايات المتحدة لتطوير مشروع هيمنتها تنحى تماما قواعد ما تسمى "الشرعية الدولية" جانبا (مثل دور الأمم المتحدة، وحق الدول في السيادة...)، بل إنها أساليب شبيهة حقا بأساليب النازية.

ثانيا، إن تلك الأساليب تقتضي حدوث ردة خطيرة فى الممارسة الديمقراطية، فها هي المكارثية الجديدة تتبلور في الولايات المتحدة نفسها، وفي المقابل نجد شخوصا مثل "بن لادن" و"صدام حسين" أصبحت "رموزا" للصمود أمام المشروع الأمريكى، ولعلها الرموز المعادية التى تفضلها تماما الولايات المتحدة.

ثالثا، إن هذه الخيارات توفر البيئة المواتية تماما في منطقتنا لتدعيم وتوسيع المشروع الصهيوني الإسرائيلي بلا شروط ولا تحفظ.

رابعا، إن الخيارات الأمريكية تشجع- موضوعيا و بوعي كبير من مخططي هذه الاستراتيجية - "التقوقع الثقافي" والعزلة بين الشعوب ضحايا هذا المشروع. فهي تبدل القيم الإنسانية عالمية الطابع بأيديولوجيات مغرقة فى تكريس "الخصوصيات". وهو فى جوهره تحرك نحو الخلف، حيث يمثل تخليا عن أصول "عالمية" القيم البرجوازية. ولا شك أن هذا الملمح يمثل إحدى ظواهر دخول الرأسمالية في

مرحلة الترهل. ومما يلفت النظر بقوة أن العولمة الاقتصادية يرافقها تفتت ثقافي/ سياسي على الصعيد العالمي.

ومع ذلك نقول إنه رغم وحشية المشروع الامريكي وظلاميته، ورغم الاختيار الموضوعي لمنطقتنا الضعيفة لتكون موقع الضرب والمبادرة في تنفيذ المشروع، فإن هناك العديد من المعالم التي تشير الى حتمية احتدام التناقضات والخلافات مستقبلا بين الولايات المتحدة من جانب، وأوروبا وروسيا والصين/ الهند والعالم الثالث (البرازيل؟) من الجانب الآخر. وبالتالي احتمال تبلور شروط موضوعية لتقارب (إن لم يكن تحالفا) بين تلك الاطراف الأربعة في مواجهة مشروع الهيمنة الأمريكية.

اولا: التناقض الأمريكي الأوروبي المتصاعد. وليس أساس هذا التناقض هو الاختلاف في المصالح الأعم لقطاع رأس المال المهيمن (المتعدي للجنسيات) الحاكم حاليا في مراكز الثالوث، وإنما يكمن جوهر الاختلاف فى مجال التكوين السياسي- الأيديولوجي- الثقافي- التاريخي بين المجتمع الأمريكي من جانب والمجتمعات الاوروبية بمختلف تلويناتها من جانب آخر . فالأيديولوجية الأمريكية تقوم على مبدأي الحرية والملكية، ومن ثم تتبنى مفهوما مطلقا لحقوق الملكية. هذا في مواجهة معضلة أوروبية تحاول تحقيق التوازن بين قيمتي الحرية والمساواة فتتبنى مفاهيم أخرى للملكية تفترض ممارسة قدر من التقنين والتضبيط لتحقيق مقتضيات نسبية للعدالة الاجتماعية. وهو الاختلاف الذي أصبح موضع وعي متزايد وسط "الرأي السياسي العام" في أوروبا، لا سيما في فرنسا وألمانيا. ويضاف الى ذلك أن الدوائر السياسية الأوروبية

أخذت تدرك أن خيار أمريكا- أي الإدارة العسكرية للعولمة - أمر غير ضروري، إنه مضر بالنسبة إلى مصالح أوروبا الجيوستراتيجية.

ونستنتج من هذا وجود احتمال "إنهاء انفراد رأس المال المهيمن في التحكم بأمور المجتمع كلية"، وفرض "حل وسط تاريخي" متجدد.

ثانيا: احتمال التقارب بين أوروبا وروسيا، حيث تتبلور بشكل متزايد "مصلحة مشتركة" بين الطرفين. إذ إن معظم تجارة روسيا (وكذلك تدفق الاموال والاستثمارات) مع أوروبا وليس مع الولايات المتحدة. كما أن أوروبا تمثل المنفذ الرئيسي للنفط الروسي، وتأتي أهمية هذا لأوربا من زواية أنه يتيح لها فرصة تخفيف فعالية التهديد الأمريكي بالسيطرة على نفط الشرق الأوسط ووسط آسيا.

ثالثا: احتمال التقارب بين روسيا والصين والهند، ولعل السبب الرئيسي في هذا التقارن سيكون مواجهة التهديد المترتب على إقامة قواعد عسكرية أمريكية فى آسيا الوسطى والشرق العربي. غير أن هناك عوائق خطيرة تقف بوجه هذا الاحتمال، مثل الصراع الصيني/ الهندي، وتوظيف "الإرهاب الإسلامي" ضد الصين والهند وروسيا، فضلا عن متطلبات استمرار "المعجزة الاقتصادية الصينية" والتي تحدوها الى الامتناع عن إثارة أسباب التوتر مع الولايات المتحدة بوصف الأخيرة المنفذ الرئيسى للصادرات الصينية، إلا إذا استطاعت الصين إيجاد بديل حقيقي مثل الاعتماد على توسيع السوق الداخلية.

رابعا: احتمال إعادة بناء جبهة تضامن أفريقي/ آسيوي وعلى صعيد القارات الثلاث.

وربما يكون الميدان الرئيسي لإرهاصات هذه الجبهة هو الصراع داخل "المنظمة العالمية للتجارة" وبالذات في مجال الزراعة (وذلك فى مواجهة المشروع الليبرالي الذي يعتبر الأرض سلعة والإنتاج الزراعي إنتاجا سلعيا). فهل يمكن أن يؤدي هذا التقارب إلى انعاش روح مماثلة لروح باندونج أو انعاش روح التضامن بين القارات الثلاث؟ وهو سؤال كبير، خاصة في ضوء شراسة المشروع الأمريكي، وهشاشة دول ومجتمعات الجنوب، والمصاعب التي تواجهها الاحتمالات الثلاث الاولى، ناهيك عن موقع الجنوب في عمليات التقارب الثلاثة المحتملة سابقة الذكر وعن قدرته على الاستفادة منها- إن تحققت- كهامش جديد للمناورة.

خلاصة ما نريد قوله إن الماضي/ الحاضر في سبيله للاختفاء، والمستقبل لم يتبلور بعد، بينما في الظلال ترتسم الوحوش، واحتمالات الفوضى قائمة في كل الاحوال.

ولا نملك الا النضال من أجل بديل عالمي في سبيله الى التبلور، ومن العبث محاولة تقديم تصور كامل له، فهو سيكون محصلة صراعات وتبدلات شديدة التعقيد. غير أن هناك محورين أساسيين يبرزان الآن بقوة، ويجب تعميق وتوسيع النضال من أجل المزيد من استيضاحهما:-

أولا: جبهة عالمية ضد الليبرالية الجديدة (وليس الرأسمالية بالضرورة)، وضد العسكرة والهيمنة الامريكية.

ثانيا: إحياء التضامن الأفرو- آسيوي وتجاوز الانحباس في المناطق "الحضارية" (فهو من صلب استراتيجية العدو) والعمل من أجل التضامن على صعيد القارات الثلاث.

العلم والعولمة بين الهيمنة والمقاومة

سهير مرسي

مقدمة : العولمة والعلم في سياق تاريخي – اجتماعي

«العولمة والإمبريالية لاتمثلان شيئاً جديداً . فتاريخ الرأسمالية هو تاريخ الانتشار الإمبريالي ، ودائماً كان هذا النظام كونياً . أما افتراض البعض أن العولمة تمثل شيئاً جديداً فهذه أضحوكة . فماذا عن استعمار الهند إن لم يكن عولمة ، وتعمير القارة الأمريكية منذ القرن السادس عشر كان عولمة ، وتجارة العبيد في إطار هذا التعمير كانت عولمة . بعد ذلك كان الاستعمار عولمة والعولمة كانت دائماً عولمة إمبريالية ولم تتم أبداً بطريقة سلمية ومباحثات متوازنة ... ولكننا نخطىء إذا افترضنا أن الحال اليوم هو على ما كان (في السابق) ، فقد دخلت الرأسمالية مرحلة جديدة من زيادة تمركز رأس المال . وهذا أساس تضامن المصالح الرأسمالية على المستوى الكوني ...» .

سمير أمين[١]

«(إن التميز العلمي والخبرة التقنية) يمثلان (اليوم) شكلاً أكثر اكتمالاً وموارية للإمبريالية عن أي حقبة سابقة في التاريخ» .

هنري ناو

عضو مجلس الأمن الأمريكي خلال حكم الرئيس ريجان[٢]

كثيراً ما يتسم خطاب تسويق «العولمة» بالتأكيد على اقترانها بالعلم و «التقدم» بل بدفع التنمية بجميع جوانبها بما في ذلك الأوضاع الاجتماعية للمرأة (من معرفة وصحة إلى «اندماج» اقتصادي ... إلخ) . ومثل هذا التبشير بمستقبل مشرق لا يجيء عبر الترويج الإعلامي لسياسات التكيف الهيكلي والخصخصة المرتبطة به فحسب ، ولكن أيضاً عبر بعض الدراسات «المتخصصة» التي توحي بأن العالم بصدد فرصة تاريخية للتقدم والتمدين والمساواة النوعية ، عن طريق المشاركة في منظومة «السوق الحرة» . وقد أدت مثل هذه الادعاءات إلى صياغة تعبير «نسوية السوق» من قبل منتقدي منهج «المرأة والتنمية» المستند إلى مفهوم «التحديث» الذي يستبعد السياق التاريخي والعلاقات الكونية (أي عولمة رأس المال)[٣] .

والدراسات التاريخية التي توضح أن «العولمة» ليست بجديدة . تسلط الضوء أيضاً على العلاقة بين تطور هذه العملية التاريخية والإنتاج والتوظيف الاجتماعي للعلم والتكنولوجيا ، في أنحاء مختلفة من العالم وليس في أوروبا (ومنها لأمريكا) فحسب[٤] . فما شاهده العالم على مرور الخمسة قرون الماضية من التطور الاقتصادي السياسي المصحوب بتغيرات في مجالات مختلفة نتجة من البحوث العلمية الأساسية – له جذور في مراحل تاريخية سابقة .

وترجح دراسات التاريخ الاجتماعي أن جذور النظام العالمي تمتد إلى مرحلة سبقت بداية وانتشار الرأسمالية الأوروبية عبر القارات . فقد مثل النصف الثاني من القرن الثالث عشر نقطة تحول لافتة للنظر . ففي هذه المرحلة الزمنية تلاقت وتفاعلت أجزاء من العالم بدرجة غير مسبوقة . وفي الفترة ما بين آخر القرن الثالث عشر والعقود الأولى من القرن الرابع عشر ربط النظام «الاقتصادي العالمي» حتى ما بين أوروبا والصين بشكل مباشر، وإن كان على نطاق ضيق ، علاوة على دائرة التبادل التجاري المحورية التى تضمنت العالم العربي / الاسلامي . ولكن بحلول منتصف القرن الرابع عشر تراجع هذا الاندماج الاقتصادي المصحوب بالازدهار الحضارى (بما في ذلك التواصل العلمى) ، إلى أن ترأست أوروبا ما أسماه إيمانويل ولرستين بالنظام العالمي الحديث[٥] ، ومن هذا المنطلق الذي

لايسلّم بمركزية أوروبا يجب التذكير بأن المناظرات العلمية في العهد الذهبي للعالم الإسلامي لم تكن محصورة في مناطق جغرافية محدودة أو تجمعات دينية . فكما يشرح سمير أمين .

«من الصعب حقاً أن يوصف ابن رشد باعتباره مسلما وابن ميمون باعتباره يهوديا وتوماس الأكويني باعتباره مسيحيا ، فجميعهم ينتمون للحقبة الثقافية نفسها ، يفهم أحدهم الآخر ، ينتقدون بعضهم البعض ويتعلمون»[٦]، وبالطبع يختلف هذا التفاعل العلمى عن محاولات «التطبيع» تحت ستار العلم[٧] ، وما يحتويه من استخدام المعرفة العلمية والتقنية للهيمنة على الأمة العربية في الوقت الذي يستخدم فيه الصهاينة «سياسات التجهيل» ضد فلسطين المحتلة ، حسب قول ماجد الحاج .

أما عن الانبهار «بالتقدم العلمي» ، في الحاضر أو الماضي ، والتركيز على أهميته في تحسين أحوال البشرية (من الصحية البدنية والنفسية ، إلى الإنتاج السلعي باستخدام التكنولوجيا العالية ، إلى إرتياد الفضاء) فإنه يقتصر على التوظيف الاجتماعي المستحب للمعرفة . ولكن هناك وجه آخر لهذا التوظيف ، فالمعرفة العلمية ، في مجالات العلوم الطبية أو الطبيعية ، سلاح ذو حدين ، يمكن استخدامه للخير أو للشر ، سواء في عهد الاستعمار الكلاسيكي أو العولمة الإمبريالية في زمن الحرب الاستباقية كالتي شاهدناها في العراق مؤخراً، حيث استخدم اليورانيوم المنضب والقنابل العنقودية «والمسماة بالذكية» وأسلحة كثيرة أخرى عالية التقنية .

وكما أنه من الضروري التنبه إلى الأوضاع المعاشة الضارة لعولمة رأس المال فمن الواجب أيضاً الحذر من تسخير العلم والتكنولوجيا المرتبط بهذه الحقبة ، لأن العلم قد ارتبط بأيديولوچيات الهيمنة على مر التاريخ[٨] . ويمتد ذلك أيضاً إلى علاقات النوع[٩]، فهناك فرق بين تسليع المعرفة العلمية واحتكارها من جهة ، والحفاظ على فاعلية المعرفة العلمية التي يملكها المجتمع ويتوارثها ودورها المركزي في النضال في سبيل العمل الاجتماعي والاستقلال الوطني والتضامن النسوي والأممي القائم على الاحترام المتبادل من جهة أخرى[١٠] .

العلم والترويض السياسي – الاجتماعي

كثيرا ما تستخدم مؤشرات التقدم العلمي والتكنولوجي كدليل على «تقدم» و«نمو» دول الشمال . وقد مثل العلم والتكنولوجيا بالفعل أداة أساسية للسياسة الخارجية لهذه الدول . وتعترف هيئة العلوم الوطنية بالولايات المتحدة بأن التعاون مع البلاد النامية يقدم «مكاسب اقتصادية وديبلوماسية وسياسية أخرى تتعدى المهام العلمية»[١١] . ومن المؤكد أن التكنولوجيا الناجمة عن التقدم تُعطي الشمال الكوني مكاسب اقتصادية وقوة نفوذ سياسية فاعلة . وقد كان هنري كيسينجر من أكثر مؤيدي استخدام التفوق العلمي كرافد للسياسة الخارجية الأمريكية ، وما يترتب على هذا من الهيمنة الكونية .

ويمتد استخدام «جزرة» التكنولوجيا إلى إملاءات منظمة التجارة العالمية . توضح شيفالى شارما المنتمية إلى معهد سياسات الزراعة والتجارة في جنيف ، في بيان صحفي صادر في أوائل ٢٠٠٣ أن «المساعدات التقنية تستخدم كأداة سياسية لإقرار أجندة تنمية يدور الجدال حولها في منظمة التجارة العالمية . وتمضي شارما محذرة «ليس هناك أى قدر من المساعدات الفنية يكون ذي جدوى في إطار سياسات هي في الحقيقة معوقة ومقيدة للدول النامية» .

وقد تسببت خصخصة الخدمات التي ارتبطت بتقليص دور دولة الرفاه في معاناة النساء ، بما فيهن المهنيات الحاصلات على شهادات عليا في مجالات العلوم الطبيعية . فاللجوء إلى الدعارة بعد هدم الاتحاد السوفييتي شمل الكثيرات من هؤلاء . وتستهدف أجساد نساء الجنوب عبر التكنولوچيا الحيوية المتقدمة ، بغرض الإدارة الديموغرافية الفعالة للتحكم في المسار التنموي – حسب أولويات المنظمات الدولية المسماة بالتنموية[١٢] .

وفي داخل الولايات المتحدة الأمريكية يمثل التأثير الممتد للتكنولوچيا الحديثة لمنع الحمل التى يتحكم فيها الأطباء وليس النساء (لكونها تحتاج لجراحة لزرعها ولإبطال مفعولها) يمثل أداة للتحكم الاجتماعي . ففي المجتمع الأمريكي حيث يتقاطع الوضع الاجتماعي للمواطنين من أصل إفريقي مع العنصرية تشكل بعض تكنولوجيات منع الحمل (مثل النوربلانت) خطرا على الحقوق المدنية للمرأة الإفريقية - الأمريكية مثلها مثل فقيرات العالم في القارة الأم[١٣] ، وأماكن أخرى من العالم المسمى بالنامي ، حيث تستخدم النساء كفئران تجارب لصالح شركات الأدوية المتعولمة سواء في إنتاج «أمصال ضد الخصوبة»[١٤] أو عقاقير للمصابين بفيروس الأيدز .

ولا يقتصر استخدام العلم والتكنولوجيا كأداة للسيطرة على المرحلة الحالية لعولمة رأس المال ، وإن كان هذا التوظيف قد أصبح أكثر اتقانا الآن عبر «التطبيب» . ففي حقبة الاستعمار الكلاسيكي نجد ثنائية «العلم - الطبيعة» التي أسقطها بيكون على علاقة النوع فخدمت الأبوية الأوروبية جيدا ، نجد هذه الثنائية توظف للتفريق بين الأوروبي وغير الأوروبي . وعبر هذا النوع من الثنائية امتد البحث العلمي إلى جميع نواحي وأنماط الحياة في المجتمعات المستعمرة . وقد شمل ذلك ما سمي بطب المناطق الحارة وفحص شكل الرأس والفك الذي استند إلى الفلسفة العنصرية المرتبطة بالداروينية الاجتماعية .

وامتد العلم في حقبة الاستعمار الكلاسيكي إلى خيال الأوروبيين عن إغراء جسد المرأة «البدائية» ومن أكثر الأمثلة فظاعة ولا إنسانية «البحث» الذي استخدم جسد سارا بارثمان التي أطلق عليها تسمية «فينوس الهوتينتوت» . كانت هذه المرأة شابة من جنوب القارة الإفريقية تعمل خادمة في أوائل القرن التاسع عشر في أوروبا حيث وجد اعتقاد بأن النساء الإفريقيات حاملات لـ «نهم جنسي بدائي» مفرط . وكان لجسم سارا بارتمان صفات أعتبرت تجسيدا للـ «بدائية» الجنسية وهي ضخامة الأرداف والأعضاء التناسلية .

وقبل موتها في سن الخامسة والعشرين في عام ١٨١٥ كانت سارا بارثمان تعرض في لندن وباريس . وبعد وفاتها شرح جسدها ووضعت أجزاء من أعضائها التناسلية للعرض في متحف الإنسان في باريس[١٥] .

ولم تكن أعضاء جسد بارثمان إلا جزءا من مجموعة أكبر تشمل «رءوس الغنائم البشرية من أهالي الكوكوي والسان التي عرضت في المتاحف ومؤسسات البحث العلمي الأوروبية . وكما جاء في صحيفة الواشنطن پوست (٧ فبراير ١٩٩٦) طالبت حكومة الرئيس مانديلا باستعادة جسد بارتمان وآخرين من أهل بلادها . تقول الواشنطن پوست إن «القرار بشأن مصير بارتمان سيتخذه العلماء الفرنسيين . وقد تكرر الطلب نفسه من قبل المؤتمر العالمي لعلوم الآثار الذي عقد في كيب تاون في عام ١٩٩٩[١٦] . ولكن تبقى قصة بارتمان مثالا للإنتاج الاجتماعي للمعرفة العلمية .

وبينما اعتبر جسد «الآخر الأنثى» مصدرا للذة الجنسية والتقدم العلمي فإنه عُدَّ أيضا خطرا لكونه «آلة للإنجاب» . ولكن ذلك لم يقلل من قيمته «العلمية» ، ففي الوقت الذي يتصدى فيه مقاولو «التنمية» لما يعتبرونه «الخطر» الديموغرافي عن طريق «الإغراق بأدوات منع الحمل» يستفيد علماء الشمال من البحوث العلمية المتعلقة بهذه الأدوات في عملهم الهادف إلى التغلب على العقم الذي انتشر في مجتمعاتهم[١٧] . وهكذا يستخدم التحكم التكنولوجي للإنتاج البيولوجي في إعادة الإنتاج الاجتماعي . والتكنولوجيا الحيوية تحمل في طياتها إمكانية التأكيد على قيم مختلفة مثل ما يعطى كتعريف «مناسب» لصحة المولود أو التقييم «المهني» وتلغيز علاقات القوى سواء محلية أو دولية . وهنا علينا أن نؤكد أهمية تعميم الثقافة العلمية التي لا غنى عنها في المقاومة الجماعية والتغلب على استراتيجيات الهيمنة الاقتصادية السياسية والتحكم الاجتماعي بأشكاله المختلفة . باختصار ، مع أهمية التكنولوجيا بأشكالها المختلفة ، بيولوجية وطبية ومعلوماتية وغيرها ، يجب الانتباه إلى المنطق الذي

يستند إليه تفعيلها اجتماعيا . وفي عالم اليوم حيث يسود منطق اقتصاد السوق ليس الأمر هو «الرهبة» من التكنولوجيا كما يدعي البعض بل الخطر من نمط التحكم في تطوير التكنولوجيا . وكان هذا واضحا لتشجيع بالنسبة لمشروع الجينوم البشري عندما اقتحمت شركات خاصة (Human Genome Sciences و and Celera Genomics) . هذا المشروع الممول من قبل الدولة (في الولايات المتحدة) . والآن نجد انحسار دور الدولة في الإنفاق على البحث العلمي في مجال الهندسة الوراثية وتعاظم دور الشركات التي تسعى للربح في المقام الأول . أما في وطننا العربي ، حيث التبعية الاقتصادية وغياب قاعدة إنتاجية صناعية متينة ، فإن حالة البحث العلمي بعيدة كل البعد عن الشعارات الرنانة التي تبثها وسائل الإعلام[١٨] .

ومن الطبيعي أن يمتد مأزق الثقافة العلمية في وطننا العربي إلى الإناث . فالإنجاز العربي في مجال التعليم لا يتجاوز توسيع التعليم الابتدائي . ولا نجد إهتماما حقيقيا بمجالات العلم والتكنولوجيا . والواضح هو غياب برامج جادة لتطبيع علاقة الإناث مع هذه المجالات الحيوية . فبينما نجد نداءات لتشجيع الثقافة العلمية (مثل ما جاء في الإعلان الصادر في الدوحة عام ١٩٩٩) ، وبينما تشجع بعض وكالات الأمم المتحدة هذه الثقافة ، يبقى تفعيل هذه النداءات محدودا في ظروف انحسار دور الدولة والإنفاق على التعليم – حسب شروط المؤسسات الدولية الملتزمة بقواعد عولمة رأس المال – وفي غياب خطط تنموية عربية واضحة ومستندة إلى مؤسسات ديمقراطية فعالة ، تحرر الإمكانيات العربية الشعبية المحاصرة والمكبلة . وبمعنى آخر ، نحن في حاجة إلى انتفاضة ثقافية علمية تخرجنا من دائرة الفكر الغيبي السائد في وطننا العربي .

تسليع المعرفة العلمية وعسكرتها

مثلما تتسم المرحلة الحالية لتطور الرأسمالية الإمبريالية بتركيز رأس المال فإنها تتسم بتركيز المعرفة العلمية . فهناك توجه نحو خصخصة المعرفة بما فيها المعرفة التقليدية المستندة إلى التجربة العملية (في مجالات الزراعة والصحة والتشييد المعماري ... إلخ) في المجتمعات غير الغربية بل هناك توجه نحو الاحتكار المعرفي لهذه الثقافة المشاعة (عبر قوانين الملكية الفكرية) إلى مدى غير مسبوق . وبهذا المنطق تخبرنا جريدة الشؤون الخارجية «الإسرائيلية» في موقعها على الإنترنت في فبراير ٢٠٠١ بـ «اكتشاف» القيمة الغذائية العالية للحمّص واهتمام الشركات العالمية بتحضير مساحيق تجميل منه . وقد سجل اختراعاً بهذا الشأن في واشنطن .

وبينما يوظف رأس المال للتحكم التكنولوجي المسنود علميا ، يساهم التفوق التكنولوجي بدوره في عملية تركيز رأس المال التي تتسم بها المرحلة الحالية من العولمة الإمبريالية. لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات بدور محوري في تحرير رأس المال ومكنته من التحرك بسهولة على نطاق الكون في مجالات عدة (منها التجارية والإنتاجية والاستثمارية والمضاربات المالية) . وساهم في ذلك أيضا مساندة الدولة مما دعي البعض إلى صياغة عبارة «دولة الشركات» التي تُخدم متطلبات السوق «الحرة» وتعزز الأيدولوجية الليبرالية الجديدة دولياً ومحلياً وإن كان هذا يغلف بمصطلحات موارية مثل «الشراكة» بدلا من «الخصخصة» الأكثر وضوحاً . وفي إطار الليبرالية الجديدة تتواجد الشركات العملاقة كـ «شريك» في مشروعات الخدمات العامة . ولا يثير الدهشة إن مكدونالدز يساهم في برامج تعليمية في بريطانيا وإنشاء مستشفى في مصر مثلاً في الوقت الذي تُستهدف فيه هذه الشركة من قبل ناشطين في الولايات المتحدة معنيين بنشر الثقافة الصحية المتعلقة بالغذاء سواء من منطلق التحذير من المنتجات الزراعية المعدلة جينيا أو خطورة الدهون على الصحة العامة في زمن الوجبات السريعة .

وفي الوقت الذى يعتمد فيه «تحرير» رأس المال على مساندة الدولة تخترق أيدولوجية «رأس المال المعلوماتي» المجال التعليمي والبحثي بقوة وصولا لمؤسسات التعليم العالي بغرض خلق قوى عاملة

«مرنة» بمعنى أن تكون خارج نطاق الضمان الاجتماعي الذي عرفه العالم كحق مكتسب في مرحلة سابقة اتسمت ببقاء الفرد في وظيفته حتى وقت التقاعد . وهنا تصبح النساء مرغوبات فيهن حيث إنهن آخر من يعين وأول من يطرد من العمل . وفي مجال البحث العلمي يزيد الاعتماد على الدارسين في مرحلة ما بعد التخرج الجامعي كقوة عمل رخيصة و «مرنة» يسهل الاستغناء عنها . وقد لاحظ هذا التوجه ناعوم شومسكي في الجامعة التي يعمل بها وهي معهد مساشوستس للتكنولوجيا [19] .

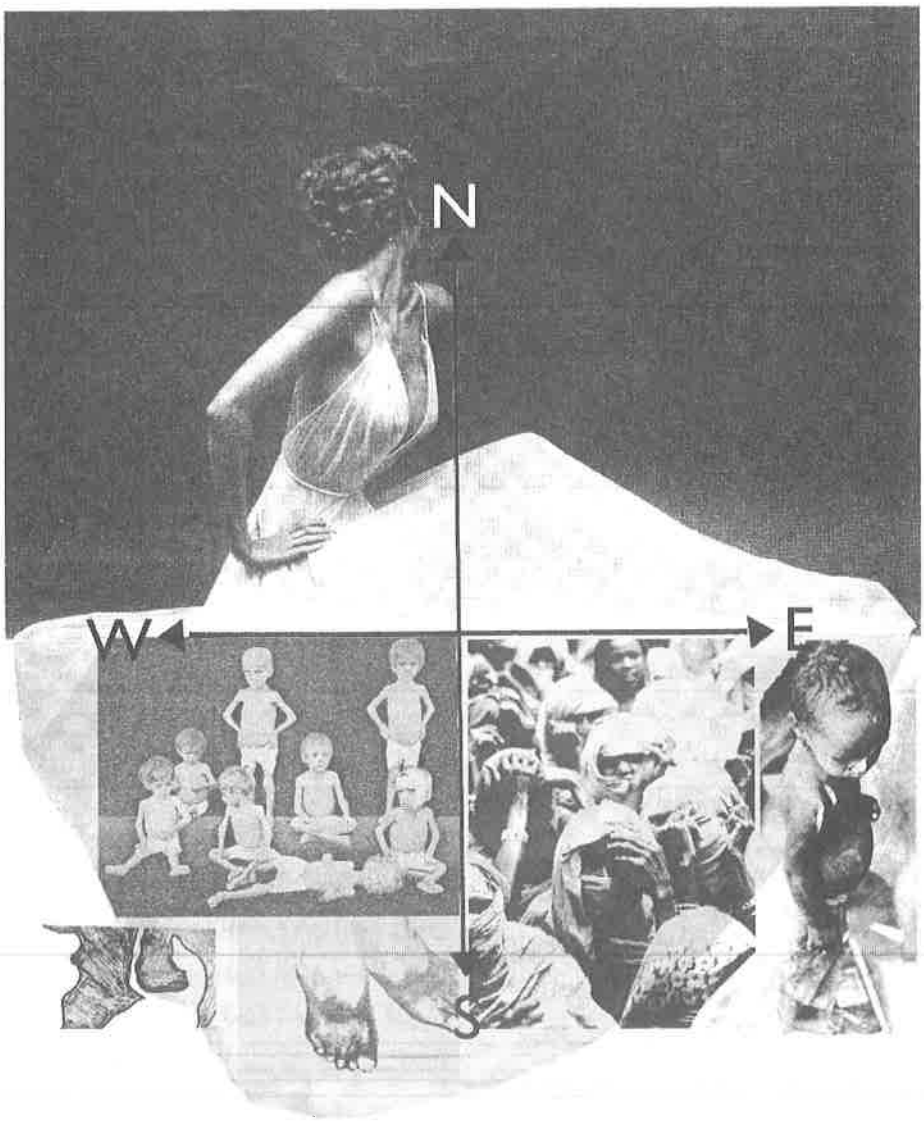

يصف شومسكي كيف يتحول التمويل من المؤسسات العامة ومن بينها البنتاجون (الذي عرف طويلا بدوره في تغطية تحويل الموارد المالية العامة إلى مكاسب خاصة) والمؤسسة الوطنية للعلوم - إلى الشركات الخاصة ، وما يترتب على ذلك من تحول في أولويات برامج البحث العلمي . فالأبحاث الأساسية المعنية بالصالح العام تتراجع لصالح الأبحاث التي تتحول سريعا إلى تكنولوجيا مدرة للأرباح . وليس من المستغرب أن يتسم النوع الآخر من الأبحاث بالسرية للحفاظ على قيمته السلعية في سوق العلم «الحرة» ، وهكذا يكون السير نحو خصخصة المعرفة ، واعتبارها ملكية خاصة ، وإن كانت لا تمثل إلا تطورا مبنيا على ثقافة وخبرة إنسانية ترجع إلى فجر التاريخ بل وقبل ذلك . والترجمة الاجتماعية لهذا التوحش في

الاقتناء المعرفي هي تقليص التعاون العلمي المتكافيء سواء المحلي أو الدولي . والعملية تلك تهدد التعاون في تبادل المعلومات (وبالذات في مجال صحة المرأة) الذي يمثل نموذجا جيدا للتضامن النسوي العالمي المستند للاحترام المتبادل وهو نقيض منهج «عبء المرأة البيضاء» العنصري - الاستعماري .

ويتعدى التوجه نحو السرية للمعرفة العلمية والتخطيط لها المجتمعات الوطنية في اتجاه العالمية متناسقا في هذا مع عولمة رأس المال . ففي الوقت الذي يفرض فيه على هيئات الأمم المتحدة المنطق الاقتصادي في شتى محاور التنمية بما في ذلك الصحة نجد التحكم في مسار العلم يتزامن مع اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي . فقد كشف صمويل إپستين (أستاذ طب البيئة الذي ينتمي لتحالف الوقاية من السرطان) عن أن لقاء سريا بين رئيس الأكاديمية الوطنية الأمريكية للعلوم وبعض رؤساء المؤسسات المماثلة من أنحاء العالم . التأم في اجتماع المنتدى في دافوس في عام ٢٠٠٠ . وتم الاتفاق في هذا اللقاء على تأسيس «مجلس أكاديمية عالمي» في صورة هيئة استشارية تقدم «النصيحة العلمية غير المنحازة» للحكومات والمنظمات الدولية في مجالات الهندسة الوراثية والبيئة المهددة والتنوع البيولوجي .

وإن كانت هذه الهيئة الاستشارية في حد ذاتها لا تمثل خطرا واضحا إلا أن إپستين يلفت النظر إلى أن رئيس الأكاديمية الوطنية (الأمريكية) للعلوم هو أيضا رئيس مجلس البحوث الوطني (الأمريكي) الذي ينتهك مبدأ الشفافية (الذي تنص عليه اللائحة الحكومية للجان الاستشارية لعام ١٩٧٢) ، عن طريق عدم مراعاة تعارض المصالح والتمثيل المتكافيء .

وهكذا توظف المؤسسات العلمية للدولة في خدمة الشركات الخاصة . فأي نوع من «المشورة» يمكن أن نتوقعها للحكومات ومنظمات الجنوب في «دفعها» في مسار التقدم العلمي حسب التعبير الإعلامي . أما البديل للتكتلات الاحتكارية فنجده في منظمات علمية أهلية مثل «العلم من أجل الشعب» وعلماء للتوظيف المسئول للعلم والتكنولوجيا» و «علماء العالم»[٢٠] .

وبمعرفة سعي المؤسسات المخابراتية في الهيمنة على المعرفة العلمية ، يتضح ضرورة الإشراف الشعبي على مسار البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا . دعا ذلك ١٧١ عضوا برلمانيا أوروبيا إلى الإصرار على مناقشة عمل المنظومة المعلوماتية المعروفة باسم إيشيلون ودورها في جمع معلومات «اقتصادية» لصالح الولايات المتحدة . وأفادت جريدة النيويورك تايمز (الصادرة في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٩) بأن وكالة المخابرات الأمريكية أسست شركة استثمارية لمساندة شركات التقنية العالية في سيليكون فالي في كاليفورنيا ، حيث يشكل النساء عنصرا مهما من العمالة الرخيصة) . أما الصناعات «القذرة» فقد رأى كبير الاقتصاديين في البنك الدولي أن تكون من نصيب الدول المسماة بالنامية فحينما كان لورنس سامرز يشغل هذا المنصب كتب مذكرة بهذا المعنى في عام ١٩٩١ ولا نندهش أنه عين وزيرا للمالية في الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ .

وفي إطار «الحرب على الإرهاب» إزداد الاهتمام بالأبحاث المتعلقة بما يسمى أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيماوية وبقيت خطورة الأمراض القاتلة الكبرى مثل الأيدز والسل والإنفلونزا . فكما كان للمؤسسات المالية والتنموية الدولية دور محوري في نشر سياسات الإفقار ، وما ترتب عنها من تأنيث الفقر ، لعبت سياسات هذه المؤسسات دورا أساسيا في «سحب الاستثمار من الصحة»[٢٢] .

وبالمثل ، قامت شركات التكنولوجيا الحيوية بحملات إعلامية مكثفة حول «العلاج الوراثي» . وفي ما يدور النقاش حول أخلاقيات أبحاث التكنولوجيا الحيوية ، وبالذات مسألة الاستنساخ ، يتضاءل الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والسياسية والبيئية للصحة والمرض وعدالة توزيع الفوائد المتوقعة من هذه الأبحاث ، ومنها المتعلق بزرع الأعضاء وعلاج السرطان واختبارات أدوية جديدة وغيرها من مجالات البحث الصحي .

وهنا لا يجوز إهمال التساؤلات المتعلقة بالإنتاج الاجتماعي للصحة والمرض ، وتوزيع الموارد العلاجية ، في عالم واقع تحت طائلة اقتصاديات السوق «الحرة» .[٢٣] وتأخذنا مثل هذه التساؤلات إلى مجالات اجتماعية وعلاقات قوي دولية تتعدي بكثير المجالات الضيقة لما يسمى «الصحة» من منظور التطبيب . وفي هذا المضمار يبرز دور شركة بيكتل (التي حازت على نصيب الأسد من عقود ما يسمى بإعادة إعمار العراق) . ففي تقرير حديث صادر عن منظمة (المواطنة العامة) بابليك سيتزن (في واشنطن) بالتعاون مع منظمات أهلية أخرى سلط الضوء على الأضرار المرتبطة بمشروعات هذه الشركة العملاقة من عينة تدمير البيئة الطبيعية وانتهاك حقوق الإنسان وسوء الإدارة المالية . ويمثل نضال بابليك سيتزن ضد استغلال بيكتل أحد أشكال التصدي الشعبي للاستغلال الكوني . وفي إطار النضال المتعلق بأحد المشاكل الصحية المهمة في العالم يجب الإشارة إلى عمل الناشطين في مكافحة مرض الأيدز . ففي إبريل سنة ٢٠٠١ قامت حملة دولية للتصدي لمحاولات شركات الأدوية ضد تفعيل قانون صادر في جنوب إفريقية (في سنة ١٩٩٧) يسهل تدبير الدواء لما يزيد على أربعة ملايين مصاب بالأيدز . ويشير الناشطين وفي هذه الحملة إلى تشابه دور الشركات العملاقة في وقت النضال ضد النظام العنصري والآن حيث تساهم في الإبقاء على «أپارتيد طبي» عن طريق «القتل عبر براءة الاختراع» .

أما بالنسبة للأمم المتحدة في زمن «حصارها» تحت وطأة القطب الواحد (وتكوين المجلس التجاري للتنمية المستدامة الذي حل محل مركز الأمم المتحدة للشركات المتعددة الجنسيات) فلم تسلم منظمتها الصحية من منطق الليبرالية الجديدة بواسطة مفوضية جديدة معنية باقتصاد الصحة يرأسها رجل الاقتصادي چيفري ساكس ، وهكذا تسربت مصطلحات «البيزنس» المنبثقة عن لغة البنك الدولي إلى سياسات منظمة الصحة العالمية .

إن إبتعاد برامج المنظمة عن مبدأ «الصحة للجميع» الذي أعلن في ألما أتا قبل حوالي ربع القرن ، يزداد في التطبيق . ويظهر هذا الابتعاد حتى على ضوء التصريحات الرسمية لمديرة المنظمة الدكتورة جرو هارلم براندلاند . ففي حديثها عن الصحة والتنمية «كقضيتين من قضايا المساواة» تقول إن «في عالمنا ... الذي تسوده العولمة ، يجب أن تبدأ المساواة من أسفل ... ويتمثل المعيار الذهبي في التغذية والصحة وحقوق الإنسان . إنه من الضروري تحقيق علم وفهم جيدين على الصعيدين الاقتصادي والأخلاقي» .

أما في التطبيق فنجد أن المؤشرات المنتقاة للصحة باتت بعيدة عن التحليل الدقيق للإنتاج الاجتماعي للصحة والمرض (بما في ذلك علاقات القوى الكونية وتأثيرها في هذه المجالات الحيوية) ، بل هي قريبة من أولويات «التنمية» المنبثقة عن فلسفة الليبرالية الجديدة للمنظمات المالية الدولية . فبالنسبة للمنطقة العربية مثل مناطق أخرى ، نجد في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ مؤشرات ضئيلة لعدم التكافؤ النوعي في مجال الصحة ، وليس أكثر من ذلك . أما الخصوصية النوعية فنجدها منحصرة في مؤشر واحد وهو «المرأة الحامل والملاريا» وعلى المنوال نفسه ، وفي ما يتعلق بالمؤشرات الخمسة لـ «التقدم في البقاء» نجد أن مؤشرا واحدا فقط هو الذي له علاقة بالنوع وهو «موت الأمهات» . وفي الوقت الذي يزداد الخطر من مرض الأيدز عند النساء لا تفصح الإحصائيات عن هذه الخصوصية النوعية . فمن الواضح أن التعامل الانتقائي مع المؤشرات يدل على تعريف ضيق لمفهوم صحة المرأة وإن كان متناسقا مع أولويات التنمية الصحية التي تصاحب برامج التكيف الهيكلي . وقد اشترك البنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية في نشر الاهتمام بما سمي «موت الأمهات» الذي هو في الحقيقة تعبير ملطف لاستراتجيات التحكم الديموغرافي[٢٤] .

مناقشة ختامية :

على الرغم من زيادة الاهتمام بـ «مساهمة» و «اشتراك» المرأة في مجالات العلم والتكنولوجيا فقليلاً ما نجد دراسات تضع مسائل العلم والنوع في سياق المسارات التنموية المحددة تاريخيا وما ترتبط به من علاقات اجتماعية مركبة ، سواء على النطاق المحلي أو الدولي . وبالنسبة لمنطقتنا العربية يلاحظ غياب التوجه النظري الاقتصادي السياسي في الدراسات الاجتماعية للعلم والتكنولوجيا إلا في حالات قليلة في مقابل التزايد الملحوظ لاستخدام هذا المنهج التحليلي في دراسات «العلم والمجتمع» عالميا[٢٥] .

إن علاقة المرأة بالعلم والعولمة امتداد لعلاقة مجتمعها بهما ، مع مراعاة الخصوصية بالطبع . فأي تقييم جاد لسياسات العلم والتنمية في بلادنا العربية سواء في علاقتها بالنوع أو غيره ، يحتاج لسند نظري واضح وخصوصاً في الوقت الحالي ، حيث يسود أمتنا العربية نمط استهلاكي يصل حتى إلى نطاق المعرفة العلمية والتكنولوجية . فنحن نستهلك بنهم التكنولوجيا الحديثة الناجمة عن تطبيق مفاهيم ونظريات علمية ، في غياب سياسات جادة لتعميم التفكير العلمي والمفاهيم العلمية الأساسية التي تسيّر التطور التكنولوجي وكثيرا ما نجد خلطا بين ما يسمى نقل التكنولوجيا وما هو في الحقيقة نقل سلع عالية التقنية . فنحن نستهلك الأدوية الفعالة وسلعا طبية أخرى ومبيدات وغيرها (ومنها المعروف بضرره في بلد المصدر) في غياب التطور المحلي في مجالات الكيمياء الحيوية وبيولوجيا الجزيئات ومجال الهندسة الوراثية وما يتبع ذلك من بحوث في مجال إنتاج الغذاء تجري في بلد مثل كوبا وهو بلد تحت حصار شديد وطويل المدى ولا يتمتع بمثل ثرواتنا العربية المادية والبشرية . فقليلاً ما نجد في بلادنا مشروعات جادة للاستثمار في الإبداع العلمي . وهكذا يبقى العقل العربي مهمشا في وقت يقبل فيه البعض بالمقولة العنصرية التي تربط المال العربي والعمالة المصرية بالعقل الصهيوني .

وبالرغم من الأحوال الرديئة في وطننا العربي حيث يسود القمع السياسي نجد محاولات تستند للمعرفة العلمية كأداه لمقاومة المخاطر المحلية الناجمة عن العولمة الرأسمالية . ومثال لذلك فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر التي تصدى خلالها علميون للمخاطر التي ارتبطت باستيراد أدوات منع الحمل والنفايات الذرية ، ومواد الإنتاج الزراعي من مبيدات وهرمونات ، بالإضافة لاستخدام المصريين كفئران تجارب لصالح المؤسسات «العلمية» الشمالية[٢٦] . وفي هذا الصدد يجب التأكيد على أن مثل هذا التصدي لا يعني أبدا «الانغلاق» على الثقافة العلمية العالمية (التي ساهم العرب في تكوينها وتطويرها) ولكنه يؤكد ضرورة الاستقلالية .

إن إخضاع التعاون الدولي للأولويات المحلية يتطلب الاستقلالية . فهذا التعاون ليس هدفا في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق أهداف . فعلينا نحن العرب أن نحدد أهدافنا سواء المرتبطة بمسائل علمية نسوية أو غيرها من المهام العلمية ليكون التعاون مرتبطا بهذه الأهداف . ولكن مهما كان من دور إيجابي للتعاون الدولي الشعبي فلا غنى عن دور الدولة القطرية في صياغة السياسة التنموية بما في ذلك العلمية .و يجب ألا يقتصر هذا على تشريع بناء جامعات ومعاهد ، وتكوين مجموعات بحثية وعقد مؤتمرات بالإضافة إلى أنشطة أخرى ينتشر فيها العنصر النسائي . فمهما أنفقنا من جهد أو مال بهدف التقدم العلمي فلن نستثمر طاقتنا الإبداعية إلا في إطار حرية التعبير مما يجعل حرية الفكر والتنظيم ، بما في ذلك التنظيم السياسي والاجتماعي ، ضرورة ملّحة . فالحوار في مجالات التخصص العلمي المحدودة لا يكفي .

ومن الضروري الاعتماد على مناهج تحليلية شاملة تمكننا من الكشف عن ، والتصدي ، لمشاريع الهيمنة على أمتنا العربية ، تحت ستار التنمية الاقتصادية أو التقدم العلمي والتكنولوجي أو تعميم الفكر النسوي أو غيرها من مصطلحات مضللة ، تحجب الأسس البنيوية لأحوالنا المتردية وتبرر استهدافنا تحت مسمى «تحرير» في زمن «الدمقرطة» المسلحة .

الهوامش :

1. V. Sudhar, "For Struggles, Global and National: Interview with Samir Amin". Frontline Vol 20 (2), January 18-31, 2003.

2. David Dickson, The New Politics of Science. New York: Pantheon Books,1984, p. 164-5.

3. Jaqui Alexander and Chandra Talpade Mohanty, eds. Feminist Genealogies, Colonial Legacies, Democratic Futures. New York: Routledge, 1995.

4. أنطوان زحلان ، العـرب وتحديات العلم والتقـانة : تقدم من دون تغيير . بيروت .، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩ .

Susantha Goonatilake, Toward a Global Science: Mining Civilizational Knowledge. Indiana University Press, 1998.

5. Janet L. Abu-Lughod, Before European Hegemony: The World System A.D. 1250-1350. New York: Oxford University Press, 1989.

6. Samir Amin, Eurocentrism. New York, Monthly Review Press, 1989.

7. أشرف البـيومي «التطبـيع العلمي بين مصـر واسرائيل» ، المواجـهة، الكتـاب السادس مـايو ١٩٨٦ ، لجنة الدفـاع عن الثـقافـة القـوميـة ، القاهرة .

8. Michael Adas, Machines as the Measure of Men: Science, Technology, and Ideologies of Western Dominance. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.

9. Ruth Hubbard, Profitable Promises: Essays on Women, Science and Health.

Monroe ME: Common Courage Press. Evelyn Reed, Sexism and Science. New York: Path findeer Press, 1978.

10. Soheir Morsy, "Not Only Women: Science as Resistance in Open Door Egypt." In Pragmatic Women and Body Politics, Margaret Lock and Patricia Kaufert, eds.Cambridge Univeresity Press, 1998.

11 - انظر هامش رقم 2 .

12. Soheir Morsy, "Deadly Reproduction Among Egyptian Women: Maternal Mortality and the Medicalization of Population Control." In Conceiving the New World Order: Local/Global Intersections in the Politics of Reproduction. Faye Ginsburg and Rayna Rapp, eds, Berkeley: University of California press, pp. 162-176, 1995

13. Soheir Morsy, "Bodies of Choice: Norplant Experiment Trials on Egyptian Women". In Norplant Under Her Skin. Barbara Mintzes, Anita Hardon and Jannemieke Hanhart, eds. Pp. 89-114, 1993.

14. Judith Richter, "Beyond Control: About Antifertility 'Vaccines', Pregnancy Epidemics And Abuse". In Power and Decision Making: the Social Control of Reproduction. Rachel Snow and Gita Sen, eds. Cambridge: Harvard University Press, 1994.

15. Glenn Jordan and Chris Weedon, Cultural Politics: Class, Gender, Race and the Postmodern World. New Brunswick: Rutgers University Press.

16. Zola Maseko, director, The Life and Time of Sara Baartman: The Hottntot Venus. American Anthropologist 102(3), 2000, p.606.

17. Renate Klien, The Exploitation of a Deisre: Women's Experience with In Vitro Fertilization. Deakin University, Australia: Women's Studies Summer Institute. Noelle Moreau-Bisseret, "A Scientific Warranty for Sexual Politics: Demographic Discourse on 'Reprdocution' (France 1945-1958)". Feminist Issues 6(1):67-85.

18. أشرف البيومي ، تحديات العلم والتنمية في مصر : رؤية سياسية أقتـصادية في الاتجـاهات الاقتـصادية الاستـراتيجـية ٢٠٠٢ . مـركز الأهرام للسياسات والاستراتيجية .

19. Naom Chomsky, Assaulting Solidarity- Privatizing Education. Znet Commentary online, May 2000.

20. Press Release to Medical Environment and Science Editors: The Cancer Prevention Coalition Charges National Academy of Science With Proposing Secret World Science Court. Chicago, May 11, 2000.

21. Michel Chossudovsky, "How War and Globalization Support American Business". Multi National Monitor 21(12), Decembeer 2000.

22. Mohan Rao, ed. Disinvesting in Health: The World Bank's Prescriptions for Health. New Delhi, Sage Publications, 1999

23. "If Cloning is the Answer, What is the Question: Power and Decision-Making in the Geneticization of Health." Corner House Briefing !6, October 1999.

24 - أنظر / ي هامش رقم 12

25. Soheir Morsy and Ashraf El-Bayoumi. "Science, Development and Globalization: Reflections on a Neglected Theme in Arab Intellectual Circles". Draft of paper presented at the Annual Meeting of the Association of Arab-American University Graduates, Beirut, Lebanon, June 2000.

26 - أنظر / ي هامش رقم 10 و أشرف البيومي «قضية رش المصرين بالمبيدات» . الأهرام الاقتصادي ، ٢٧/ ١٢/ ١٩٨٢ .

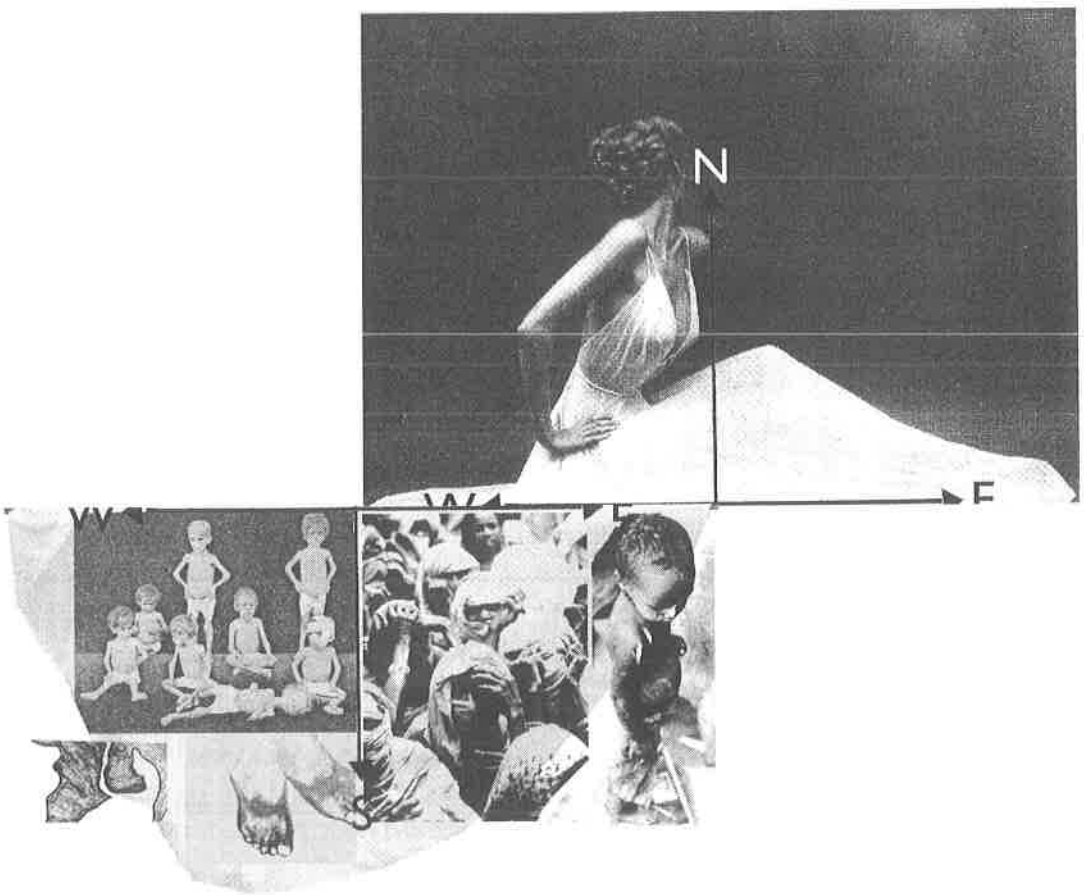

هل ثمة متغيرات طالت الأسرة العربية في السنوات الأخيرة؟

منى فياض

عندما أعود الآن إلى الفصل الذي كتبته في نهاية السبعينيات حول "موقع الأسرة والطفولة في الحضارة العربية- الإسلامية"[1]، أجدني كتبت بنوع من الحماس الزائد إذا أمكن القول؛ بحيث لو أنني أعدت كتابته الآن لفعلت ذلك بطريقة مختلفة، أكثر حيادية. كيف ذلك؟ ربما من المفيد أن أذكر أن الهدف أو المنظور الذي كتبت من أجله ذلك الفصل حينها كان محاولة في فهم خصوصية وضع الطفل في هذه الثقافة، وخاصة الطفل المتخلف عقلياً. وذلك بعد أن لفتت نظري كتابات كل من Foucault, Mises, Aries et Weulersse[2] حول الطفولة عامة، وحول موضوعة التسامح والموقف الخاص من الطفل في هذه الحضارة. الأمر الذي جعلني أعود إلى الجذور التاريخية للموقف المتسامح تجاه الطفل المعوق والذي كان نموذجه موقف جارة لنا، من أصول ريفية ومتدينة ومحافظة على تقاليدها، من ابنها المعوق عقلياً ونوعية حمايتهااللافتة له من اعتداءات أطفال الحي ومن إهمال المؤسسات ومن موقف بعض الأطباء المحمل بالآراء المسبقة.

كما شكل القرآن وأحاديث النبي التي تزخر بالأمثلة التي تحض على التسامح الخلفية التي دعمت مثل هذا التوجه. ربما نجد أن بعض أنواع السلوك والممارسات لا تزال سائدة، وربما كانت ملاحظاتي تصح على الوضع الذي سبق الحرب في لبنان، ولكن هذا التحليل لم يعد يكفي الآن. ربما هو التغير الحاصل بسبب الحرب أو بسبب الدور المتعاظم للإعلام الذي يساعد على انتشار المزيد من الصفات العامة المشتركة بين البشر، (أي ما يطلق عليه اسم العولمة) الأمر الذي يجعل التجارب الإنسانية المتنوعة والشديدة الاختلاف في متناول الجميع مع ما يحمله ذلك من إمكانية التأثير في تغيير أنواع السلوك أو على الأقل تمايزها واختلافها عن الموروث؛ لكنه لا يمنع التمسك بالخصوصية والاندفاع فيها من ناحية أخرى.

أول ما لفت نظري بعد الحرب وأثناء حضوري لزفافين تقليديين إذا أمكن القول، هو وعيي المفاجئ، من موقع الباحثة - وليس من موقع المشاركة أو المتورطة- للاختلاف الذي لاحظته حديثاً في مسألة الزفاف هذه والعودة إلى تقاليد كنا قد اعتقدنا أنها انتهت. وانتبهت إلى أن بداية السبعينات، وقبيل الحرب مباشرة، كانت مرحلة تشكلت فيها فئة اجتماعية جديدة حملت أفكاراً وقيماً جديدة وقامت بممارسات مختلفة عبرت فيها عن مفاهيم غير تقليدية طالت الزواج والأسرة والإنجاب والموقف من الذات والآخر. الأمر الذي كان موضوع بحثي في العدد الأول من باحثات: "الكوبل"، نمط آخر من الزيجات في بداية السبعينات - نظرة مغايرة للذات وللتقليد.

والاستنتاج أن التغيرات حدثت وتحدث بسرعة وكثافة، ونكاد أن نلحظها عيانياً. ففي فترة طفولتي لم تكن النساء كثيرات في شوارع مدننا، وكن عندما يخرجن إليها يسرن مسرعات متلفعات بأنواع مختلفة من الأحجبة منها ما كان قريباً نوعاً ما من الملابس السائدة الآن في شبه الجزيرة أو في اليمن. بمعنى أنهن لم تكن مكشوفات الوجه أو حتى ظاهرات للعيان.

وكان هذا حال جدتي ووالدتي[3] قبل أن تتزوج. أما الآن فإن نظرة من حولنا تجعلنا ندرك كم أن المرأة موجودة في الشارع، فلكأنها تركت البيت الذي كان موقعها الأساسي وخرجت لتنزل إلى الشارع والمقهى وأماكن التنزه، كما دخلت المكتب والمصرف والمعمل

والمدرسة... إنها حاضرة في كل الأمكنة. وهذا تغير هائل في عمر إنسان واحد، حيث إن التغيرات في السابق لم تكن تقاس في فترة زمنية بهذا القصر. إنه تغير كبير يصيبنا بالدوار فمؤسسة الزواج تتغير ودور المرأة فيها يتغير[٤]. الأمر الذي يعني تغير وضعية الأسرة، وظيفتها ودورها طالما تغير وضع حاملتها الأساسية وحاميتها.

الأمر الآخر الذي ساهم في لمسي لمدى التغيرات والتمايزات الحاصلة كان نتيجة عملي على السجناء (أطفالاً وكباراً) وجمعي لسيرهم الذاتية (هذا بالإضافة إلى الملاحظات العيانية التي يقوم بها كل منا كفرد يشكل جزءاً من المحيط الذي يعيش فيه)؛ ما أوضح لي أننا غالباً ما نمتلك عن أنفسنا صورة تكون مختلفة أو هي لا تزال سابقة على التطورات الحاصلة فعلياً وميدانياً أو التي سبق و تكونت في الواقع. فالفكرة السائدة التي نكونها عن الأسرة في مجتمعاتنا هي أنها متماسكة ومتضامنة (التعبير الإسلامي المستخدم هو التكافل) وتقوم مقام الدولة ومؤسساتها في عملية دعم أفرادها وحفظ حقوقهم على مختلف الأصعدة. وشعارنا عامة: الحمد لله إن مجتمعاتنا لا تزال في منأى عن التفلت الحاصل في الغرب والأفراد لم يعرفوا بعد التحلل والتمزق والأسرة لم تتفكك...وإلى آخر هذه الشعارات التي تستخدم الأواليات الدفاعية بالمعنى النفسي كي تركن إلى ما تطمئن إليه أمام التغيرات أو التهديدات الممكنة. ربما لا تعرف مجتمعاتنا أنواع العنف المرضي الغربي، لكن يجدر بنا عدم نسيان عنف الحرب اللبنانية التي ذهبت مثلاً يحتذى وصار يكفي أن نشير إلى "لبننة" حرب ما، كي نعرف تقريباً ما هو المقصود؛ أي العنف الأهلي المتنقل والمتجدد والمتكرر؛ والممارسات العنفية التي حصلت كانت سباقة وشكلت نموذجاً يحتذى في أنواع التمثيل بالجثث والتنكيل بالمحجوز عليهم والمسجونين والمخطوفين، بحيث تم تطبيق آخر صرعات أفلام العنف الشديد. والأسر نفسها عانت من التفكك ومن المشاكل على أنواعها. ولست أملك هنا معطيات محددة[٥]؛ ولكني أسأل نفسي أحياناً عن سبب عدم تفجر الأوضاع أكثر مما هو حاصل وأجد أن السبب ربما يعود إلى قدرة الإنسان في هذه البلاد على التحمل والمكابدة أكثر مما يعود إلى مدى التعاطف الذي يحصل عليه بالضرورة من الآخرين. إن نمط تربيتنا يجعل من الخضوع والامتثال والطاعة وتقليد الأكبر سناً هو السلوك المستدخل من قبل المواطن العربي. ونسأل هنا هل يمكن لشعب أن يتحمل ما يتحمله الشعب العراقي؟ إنها القدرة الفائقة على الاحتمال (صبر أيوب) وعدم البحث عن منقذ، أو منفذ، آخر ممكن. لذا أفكر أن الإنسان العربي لم يستوعب، أو هو لايتطلب أصلاً، فكرة مسؤولية الدولة والمجتمع عن مصائبه بل هي مسألة بينه وبين ربه الذي بيده هو نجاته أو خسارته. الأمر الذي لم يعد الإنسان الغربي ليقبل به فهو يعي حقوقه ويطالب بها.

يتعلق الأمر ربما بكيفية تشكل الدولة-الأمة التي حصلت في سياق مختلف عن السياق الغربي وحصلت في بلادنا كتقليد للغرب وبسبب التدخل الاستعماري المباشر في تقاسم البلدان وتقسيمها بين القوى الكولونيالية حينها، أكثر مما حصل كتطور في المتطلبات والذهنيات نابع من سياق داخلي. ولكن هذا موضوع آخر.

في الدراسة التي قمت بها عن السجن[٦]، لاحظت لدى المسجونين وبالرغم من تخلي أسرتهم عنهم، بحيث قد يترك الأولاد المدرسة إذا لم تستطع الأم تأمين أقساطها، ومع ذلك نجد لدى السجناء "وهم" الركون إلى أقاربهم مثل الوالد أو الأخ أو العم؛ وهو وهم أكثر من كونه واقعاً ملموساً. إذ يكون السجين في أسوأ حال ويخبرني عن أن أسرته تدعمه وتهتم به أو أقاربه ويعود في مناسبة أخرى يذكر، مع تنهيدة، أن أمره لله وأن "ما حدا لحدا". وذلك أكان متزوجاً أو عازباً. فغالباً ما لا تحصل أسرة السجين وأولاده وزوجته على الدعم المنتظر لها من هذه البنى التقليدية[٧]. الأسرة تتغير بالطبع وما أفكر فيه حالياً هو عدم وجود Stereotypes من الآن وصاعداً، فليس هناك من أسرة شرقية نموذجية

عـد الآن، هناك "أسـر" بمعـنى الجـمع والاخـتـلاف
والتمايز.

أخبـرتني طالبة لي منذ فترة قـصيـرة عن نفسـها
وأسـرتهـا ووالدها ونـظرتهـا إلى
نفسـهـا وأخـبـرتني أنهـا
اكـتـشـفت أن شـاباً
إنجليزياً في مثل
سنها تراسله
بواسـطة
البريد

الإلكتـروني
خضع لضـغوط
من جانب أسرته حول
حرية حركتـه تفوق الضغوط
التي تتعـرض لها هي نفسـها (هي ابنة
لأسـرة عـاشت في الخليج ولأب مـتـفـتـح بالرغم من
ذلك، لكن نعرف جـمـيـعنا ما يعنيه العـيش في الخليج
وجـهة الـضغط والممـارسـات...). هل يمكن بعـد الآن

الركون إلى "أنماط اجتماعية" موحدة في مجتمع ما؟ أم
إلى فئـات وطبقات تتـشابه أكـثر فأكـثر على الصعـيد
العالمي وتختلف باختلاف الطبقة الاجـتماعية والمستوى
التعليمي ونوعيـة الثقافة؟ هل يمكن
أن أعـد نفـسي أقـرب إلى
فلاحـة من بلادي أم
إلى بـاحـثين
غـربيين من
مجـتمع
آخر؟

وهل تشبه
أسـرتي أسـرة
عامل أو فـلاح من
هذا الـوسط أم أسـرة
مـتـوسـطة أقـرب إلى الـنمط
الغربي؟ خاصة إذا أخذنا العامل الثقافي والانتماء
إلى مفاهيم الديموقراطية الليبرالية بعين الاعتبار؟

هذا ما حدا بي مـرة أن أقوم ببحث[٨] صغير فـي الجامعة

والقسم الذي أدرس فيه (قسم علم النفس)، في العام ١٩٩٦ حيث صار من اللافت للانتباه الأعداد المتزايدة مع الوقت للطالبات اللواتي صرن بمعظمهن من العازبات بعد أن كنت أصادف أعداداً لا بأس بها منهن إما مخطوبات إما متزوجات في بداية الثمانينات. واستخلصت من هذا الاستفتاء أن الفتيات لم يعدن يخفن كثيراً من فكرة البقاء عازبات أو "عانسات" بحسب التسمية التقليدية؛ كما لم تعدن على استعداد لتقديم كل التنازلات الممكنة من أجل الحصول على مرتبة زوجة. وصار من الواضح أن العقلانية (أو البراغماتية) هي الغالبة، وشعار "الحب مع حبة الزيتون" لم يعد سائداً هو الآخر. لا يقتصر الأمر على الفتيات العصريات أو غير الملتزمات دينياً بل على المحجبات أيضاً؛ ومن نقاشاتي معهن يتبين أن فترة فورة الزواج التي حصلت مع بدايات الثورة الإسلامية الإيرانية وقبول الكثيرات منهن العيش مع أسرة الزوج خفّت بالتدريج بعد حصول الكثير من حالات الطلاق بسبب عدم احتمال الزوجة لتدخل الحماة في شؤونها. الأمر الذي كانت تقبله بشكل عام المرأة العربية التقليدية. كما لاحظت بروز شيوع تطلب الحصول على العلم والعمل عند الجيل الراهن. ومن خلال عملي على مشروع المراهقة العربية[9] نلاحظ أن فئات متعددة من الفتيات المتعلمات لم تعدن تقبلن فكرة التخلي عن طموحاتهن ومشاريعهن المستقبلية في العلم والعمل من أجل الزواج، وهناك من ترفض زوجاً يشترط تركها العمل أو زوجاً لا يشاركها المهام المنزلية ومهمة العناية بالأطفال. ذلك لا يعني عدم وجود شرائح تقليدية، فمثل هذه الشرائح التقليدية المحافظة لا تزال موجودة في أوروبا وأميركا. لذا من الملاحظ بشكل عام تغير النظرة إلى الزواج عند فئات مهمة من الفتيات فهو لم يعد ضرورة مطلقة ولم يعد صمام أمان وحيد للمستقبل.

ملاحظات أولية حول الأسرة من خلال العمل الميداني في إطار البحث عن المراهقة العربية:

تأخر سن الزواج .

على كل حال تجمع التقارير في الكثير من البلدان العربية على تأخر سن الزواج. ففي المغرب، واستناداً إلى تقارير المسح الديموغرافية، يرد ما يلي: "لم يتوقف سن الزواج الأول عن التزايد منذ العام ١٩٦٠، حينها كانت هذه السن ١٨ عاماً، لكنها بلغت الآن ٢٧ عاماً.

وتزايد تناول حبوب منع الحمل من ٨٪ في الستينات إلى ٦٠٪ الآن". كذلك تأخر سن الزواج في تونس) ٢،٢٩ سنة للفتيات و ٥،٣٢ للفتيان) أي متوسط ١٦ عاماً بعد البلوغ. كذلك تأخر سن الزواج في لبنان إلى متوسط ٢٩ سنة (بحسب إحصاءات وزارة الشؤون ١٩٩٦).

أما المجتمع اليمني فلا يزال يتميز بانتشار ظاهرة الزواج المبكر بين الذكور والإناث، ورغم التحسن النسبي الذي طرأ على سن الزواج لأول مرة بحيث بلغ ٦٣،٢٣ سنة للجنسين (٢٥، ٣٥ للذكور و٩٤،٢١للإناث) إلا أن الواقع يشير إلى استمرار اتجاهات الزواج المبكر في الأسرة اليمنية[10]. وقد أشارت العديد من فتيات العينة أثناء المقابلات أنهن سوف يتزوجن في الصيف وبعضهن كن مخطوبات أو متزوجات. ويبدو أن الزواج المبكر يشكل ظاهرة خليجية؛ إذ مع الإشارة إلى رصد ارتفاع في سن الزواج في البحرين[11] فهو لم يتحسن سوى بنسبة بسيطة من ٩،٢١ في العام ١٩٩٠ إلى ٣،٢٢ عام ٢٠٠٠, وما يشجع على مقاومة ظاهرة الزواج المبكر واستمرارها عدم تشجيع المجتمع الخليجي عامة على الاختلاط بين الجنسين.

ولم تعد العزوبية تعني، في البلاد العربية وبتحفظ، شذوذاً وخروجاً عن تقاليد المجتمع[12]. نلاحظ الآن ظاهرة جديدة تعبر عن نظرة نقدية ومتسائلة لمسألة الزواج، وخاصة بعد بروز الصعوبات والمشاكل الأسرية إلى العلن وعلى قاعدة التطور الحديث الذي غيّر في وظيفة الأسرة من ناحية وفي متطلبات أفرادها من بعضهم االبعض من ناحية أخرى. تعبر ماجدة (مصر)عن أن"أغلبية المتزوجين يشكون من الفقر،

فالزواج هرباً من الفقر يوقع فيه، وكذلك تسمع بالمشاكل، من يضرب زوجته أو الإنجاب ومشاكله والطلاق"، الأمر الذي لا يشجعها على الزواج. وهو موقف بعض الفتيات في لبنان، نقول إحداهن "إنها لا تفكر كثيراً في الزواج، فهي تكره فكرة بقاء اثنين مع بعضهما، بس لانه صارت عادة؛ مثلاً عادة انه آخذ كلينيكس (محرمة ورقية) وامسح تمي". لكن ذلك لن يمنعها عن أن تجرب الزواج. كذلك نجد هذا الاتجاه عند بعض الشباب ذوي الميول اليسارية أو الليبرالية، فالبعض منهم ضد مبدأ الزواج. وبعض الفتيات يضعن شروطاً للزواج: "فالشريك المثالي يجب أن يكون مثقفاً وأن يفهم متطلباتها، فالمرأة يجب أن تحصل دائماً على استقلالية معينة؛ وهي ترفض كل ما يتعلق بالعقلية القديمة، مثل بقاء المرأة من أجل العمل في البيت؛ فإذا تطلب شريك المستقبل أن تترك عملها بعد الزواج تفضل أن لا تتزوجه".

الحصول على موافقة الأهل

يشير المسح التونسي، بالإضافة إلى تأخر سن الزواج، إلى التغير الذي طرأ على أنماط وكيفية الزواج، فنجد أن تعرف الزوجين المقبلين على بعضهما عبر علاقات الجيرة والقرابة في نقصان مستمر من عقد إلى آخر[١٣]:" وهو ما يعني تراجع دور الأسرة في اختيار قرين البنت (كان في عام ١٩٧١ ٨٩٪ أصبح في العقد الأخير ٧٢٪". وهو ما يعني أن الجيل الجديد يعتبر الزواج مسألة شخصية، أكثر فأكثر، وليست جماعية بحيث يعود القرار فيها إلى الأسرة.

فمونيا مثلاً (الجزائر) غير منشغلة بالزواج حالياً، وعندما يشرع الباحث في سؤالها عن ضرورة الزواج، تقاطعه مجيبة:"لا، صراحة لا، أرى نفسي أعيش منفردة أو أعيش مع شخص أحبه". وصحيح أن رأي والديها مهم، لكن الزواج يتعلق بقرارها هي، فاختيار الزوج "مسألة شخصية". وهي على استعداد للقطيعة مع والديها "لأنهما لو يكنان لي احتراماً، فيجب عليهما احترام قراراتي بكل بساطة". إن رفض الوالدين لخيارها يعني ببساطة عدم احترامها.

وعبر البعض بوضوح أن الخيار متعلق بهم وحدهم "الشخص يأخذ المرأة التي اقتنع بها، فهو من سوف يعيش معها وليس الوالدين".

وهذه من دلائل بروز الكائن الاجتماعي كفرد له استقلاليته ويعتمد على آرائه الخاصة في خياراته المصيرية. وأن الحب والتفاهم بين شخصين هو الأساس وليس مصالح أسرتين، إذ لا يغيب عن بالنا أن الزواج في المجتمعات التقليدية هو شأن عام واجتماعي وتقرره مصالح الأسرتين المعنيتين[١٤].

ولقد تم التعبير عامة خلال دراسات الحالة، وفي جميع البلدان، عن هذا الميل إلى التغيير عند الجيل الجديد. ففي أكثر من حالة في مصر ولبنان والمغرب، برزت ظاهرة رفض الفتاة للزواج (هكذا) أو ربطه بشروط تراعي المشاركة المساواتية التامة بين الزوجين، وعدم قبول استعادة سيرة الأم العاملة التي تضنى في العمل خارج المنزل وداخله. وبرزت عدة حالات تجد أن الأولوية في خططها للمستقبل تعطيها للعلم والعمل قبل أو في مثل أولوية الزواج. ولو أن هناك من يعتبر العمل نوعاً من وسيلة من أجل تحسين شروط الزواج نفسه. وهذا رأي سيرين (تونس) التي لا تريد "أن تتزوج قبل أن تحسن مستواها كي لا يأتي يوم يعيرها فيه زوجها ويشعرها أنه أفضل منها، وهي تريد أن تحقق حلمها قبل الزواج وتصبح مصممة أزياء".

يختلف الأمر في اليمن[١٥] نوعاً ما، فمعظم المراهقين يقدرون رأي الأهل والمساعدة في الاختيار ولا يوجد رفض كبير لدورهم بل هم يستأنسون برأي الأم والأب وكبار الأسرة "لما يتمتع به هؤلاء من خبرات وتجارب وحرص على الأبناء"، كما عبر الكثيرون. فنادر يرى:" رأي الأسرة ضروري"، وشهاب يقول:"طبعاً في حاجات أنا مش شايفها، مثلاً هم شايفين حاجات بحكم التجربة أكيد عارفين أكثر مني"، وعمرو يرى:"رأي الأهل مهم لأنهم سوف يختارون له الزوجة

الصالحة"، ورويدا ترى:"أن أهلها أدرى بمصلحتها". ولكنهم مع ذلك غالباً ما يرفضون الإجبار وفرض زوج أو زوجة دون اعتبار للطرف المعني بالزواج أو لمجرد تحقيق مصالح عائلية. ويعتقد المختصون اليمنيون أن رغبة هؤلاء في تدخل الأهل والاستئناس كثيراً برأي الأم أو الأب ربما يرجع إلى محدودية مساحات الاختلاط في المجتمع، وبخاصة أن هناك فصلاً بين مجتمع النساء ومجتمع الرجال في الجلسات والحفلات والمناسبات، التي تتيح مزيداً من الاختلاط والتعارف. ولهذا عوّل معظم أفراد العينة من الذكور على مساعدة الأم. كما لوحظ وجود رفض متزايد للارتباط والزواج المبكرين، حتى تلك الحالات التي ظهرت في العينة متزوجة مبكراً ترى أنه قد وقع عليها الظلم بهذا الزواج المبكر. فنعمة التي لا تزال في مرحلة المراهقة وتزوجت مبكراً تقول:" تزوجت كذا على طول ... أنا كان عمري صغير... وهو كان صغير السن ١٦ سنة يعنيإحنا أنظلمنا وتواصل حديثها بالقول:أهلي لم يعطوني حرية الاختيار، وكنت أمام الأمر الواقع... ولكن زوجي متفاهم جداً متسامح يتحمل مثلي وصابرين".

مواضيع النزاع

وهكذا نجد بروز تغيرات عدة على مستوى متطلبات الجيل الجديد من الأهل بشكل عام، وقد نرصد هذه التغيرات بواسطة طرق عدة، ومنها مواضيع النزاع بين الجيلين الجديد والقديم.

ومع أن هناك فئة من المراهقين الذين لا يظهرون وجود الكثير من التناقضات بينهم وبين أهلهم. وقد يختلف الوضع من بلد إلى آخر، فالتغير موجود بشكل ملموس في مجتمع كالمجتع المغربي الذي يعرف حراكاً مهماً، نلاحظ أنه أقل حدة أو هو غير واضح بعد، في مجتمع كالمجتمع اليمني أو الخليجي عامة، حيث لا تزال العادات والممارسات التقليدية هي السائدة.

مع ذلك هناك تلمس لتغير، فإذا كانت مواضيع النزاع بين الجيلين تطال الخروج ومواعيده أو رفقة الجنس الآخر أو اللباس وعصريته في بلدان مثل تونس والمغرب ولبنان، إلا أن ذلك لا يعني أن المجتمع اليمني ثابت، إذ نلاحظ أن اللثمة مثلاً أو حجاب الوجه هي موضع تساؤل من الكثيرين، من الجنسين، في بلد كاليمن وحتى أن البعض يجد أنها تدعو إلى الفتنة والسلوك المنحرف[١٦]. وهناك شكوى في اليمن من سن الزواج المبكر وكثيراً ما تعبر بعض الفتيات عن أنها "ظلمت هي وزوجها" بسبب تزويجهما بعمر ١٥ و١٦ عاماً. بينما لا يوجد تطلب فعلي للسماح بالصداقة بين الجنسين في اليمن وفي البحرين نوعاً ما، إلا أن هذا تطلب يجده الجيل الجديد محققاً في بلدان مثل تونس ولبنان، والاختلاط موجود بدرجة أكبر في المغرب على ما يبدو.

من الملاحظ أن المدن تتعرض لوتيرة سريعة من التغير أكثر من الأرياف، فنلاحظ (انطلاقاً من عملنا الميداني في لبنان) أن العلاقات بين الأقارب عند سكان المدن أقل حميمية وشيوعاً وتنحو نحو التراخي والفتور حتى ما بين الأخوة، ويسود نمط علاقات عصري حديث طابعه الالتجاء إلى كنف الأسرة النواتية أكثر فأكثر. لكن يختلف الأمر نوعاً ما في الأوساط الشعبية.

ففي مقابلات المراهقين ظهر جلياً ندرة العلاقات الواسعة والتكافلية أو المحافظة على وشائج القرابة في الأسر. وفي حال وجود علاقات متماسكة نلاحظ أن وفاة الجدين عامة أو أحدهما يضعف الروابط بين الأسر حتى في الريف.

من المواضيع التي تخضع للتغير وللتفاوض بين الجنسين مسألة تقسيم العمل ، أو من يقوم بالمهام المنزلية. فمن الملاحظ أن العمل المنزلي لا يزال بشكل عام منوطاً بالمرأة وأن المراهقة تمضي وقتاً أطول بكثير من المراهق في ذلك. لكن هناك تغيرات عدة، فالفتاة، في لبنان خاصة، بدأت تعترض على هذا النوع من التمييز ولو أن الفتاة الريفية والمدينية الفقيرة أقل اعتراضاً. لكن من اللافت أن التغير يحصل عند جيل

المتعلمات اللواتي أصبحن أكثر تطلباً وظهر ذلك جلياً في المسح القومي الذي تم في مصر[17]، فلقد أبرز هذا التقرير[18] ميل الفتيات إلى تطلب المساعدة والمشاركة فيما يتعلق بميزانية الأسرة (٨،٧١٪ للفتيات و ٣،٥٣٪ للفتيان) ومشاركة الزوج في تعليم الأولاد وتتطلب الفتاة فرصة العمل خارج المنزل. في اليمن هناك بدايات رفض للتمييز السائد ضد المرأة، ولأفضلية الذكور على الإناث في المعاملة.

أشارت إلى ذلك مراهقات ومتخصصات. هذا التمييز يناقش بشكل أكبر وهو موضوع رفض أكبر في بلدان مثل لبنان وتونس والمغرب.

كذلك نلاحظ في هذه البلدان حصول نزاعات حول الملابس، فملابس الفتيات تنحو لأن تقلد الملابس الشائعة عالمياً (فلم يعد مناسباً أن نسميها غربية!)، بينما يتطلب الأهل بشكل عام احتشاماً أكثر؛ ولو أن مفهوم الاحتشام مطاط وغير محدد وهو يتغير بتغير مكان السكن والفئة الاجتماعية. فقد تعترض فتاة لبنانية مدينية على السماح لأخيها بالسهر حتى الثانية عشرة ليلاً بينما تمنع هي عن ذلك، في مقابل فتاة مدينية فقيرة من حي شعبي أو أخرى ريفية تطلب مجرد السماح لها بالخروج حتى نهاراً من دون مرافقة أخيها. كما أن لعدم الاحتشام معنى مختلفاً لفتاة مدينية يطلب منها الأهل مجرد عدم "كشف بطنها" وبين أخرى ريفية تمنع من ارتداء البنطلون الضيق دون تغطيته بتنورة.

هل هناك تغير فعلي؟

كل ذلك يطرح أسئلة جديدة، ربما علينا مواجهتها من الآن وصاعداً من أجل محاولة معرفة التمايزات التي تجمع وتفرق وأسبابها ومظاهرها. فلكل مجتمع "فئاته التقليدية" التي تحافظ على الثبات، وفئاته المسؤولة عن التغيير، ومثقفيه وحرفييه، وسكان المدن وسكان الريف... ربما الأجدى القيام بأبحاث صغيرة تطال أطراً محددة ومن دون آراء مسبقة وعمل مقارنات من أجل رؤية ما الذي يجمع بينها وما الذي يفرق.

وما أفكر فيه منذ فترة هو ضرورة قيامنا بأبحاث معمقة حول التغيرات التي تطال الذهنيات Mentalite على صعيد المواضيع التي نود دراستها. الأمر الذي نلمس ضرورته بعد الاطلاع على أعمال المؤرخ آرييس وعلى أعمال مدرسة Annales الفرنسية وخاصة[19] /Le Goffe/ Duby و .Braudel إن ما يتغير وما نلمسه كمختلف هو تعبير عن تغير حصل على مستوى معين (أو مستويات معينة ومتعددة أيضاً) وهو المستوى الذهني. وهذا ليس مجرد تغير في نظمة الأفكار أو القيم أو العقائد؛ إنه شيء مختلف[20] ويعبر عن شيء عميق يحدث بضربات خفيفة وبلمسات لا تكاد أن تحس، وعندما نتنبه إلى المسألة يكون التغير قد حصل.

ما العمل

على كل حال إن السمة التي نتمتع بها في عالمنا العربي هي النقص في الأبحاث في هذا المجال وهي إذا وجدت لا تتوفر بسهولة وليست دائماً في متناول اليد، للنقص في التوثيق وتبادل الخبرات بين الجامعات، وبين فروع نفس الجامعة أحياناً، ولعدم تقديم التسهيلات الممكنة للباحثين. الأمر الذي يستوجب إيجاد أهداف مشتركة تربط بين الأبحاث الجامعية ومطالب الوزارات والإدارات العامة التي تلحظ الحاجات وتخطط للسياسات العامة.

- فيما يتعلق بالأسرة يمكن القيام بأبحاث تتعلق بالتحولات التي طرأت على القيم الأسرية وعلى العلاقات داخل الأسرة:
  - هل تغيرت وظيفة الأسرة؟
  - ما هو أثر الحرب اللبنانية على الأسرة؟
  - ما الذي يغلب على الأسرة (اللبنانية أو العربية..): القيم التقليدية أم قيم جديدة وهجينة؟

هل يختلف دور الأسرة ووظائفها من بلد عربي إلى آخر؟

- هل الأسرة النووية مقطوعة عن المحيط التقليدي؟ إلى أي درجة؟ (في حال اللا والنعم).

- هل ضعفت الروابط الأسرية أم اشتدت بعد الحرب؟

- هل ظل دور الحماة التقليدي على ما هو عليه؟

- هل يمكن أن يتساكن الزوجان مع الأسرة كما كان يحصل في السابق؟ ولماذا؟

- ما هي السن الأنسب للزواج؟

- ما أثر شيوع مجتمع الاستهلاك على شروط السكن المادية: نمط الشقة، نوع المفروشات والتجهيزات؟ مدى ارتباطها بالأشكال التقليدية السابقة؟

يتطلب ذلك تعريف معنى الأسرة المثالية - الموقف من تنظيم الأسرة - الطريقة الفضلى لاختيار شريك - الموقف من اختلاط الجنسين - الموقف من العمل - الموقف من الجنس قبل الزواج- الحاجة إلى العلاقات مع الآخرين وأولوياتها: أقارب، جيران، أصدقاء، رفاق عمل... الموقف من أقارب الشريك، الطلاق، العزوبية،....ربما تسمح لنا مراكمة الأبحاث حول الأسرة في المجتمع العربي بالتوصل إلى بلورة معرفة أعمق وأدق بأحوال الأسرة وموقع المرأة فيها.

الهوامش:

١ - انظر الفصل المتعلق بالموضوع في كتابي: الطفل المتخلف عقلياً في المحيط الأسري والثقافي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٣

٢ - Foucault, M: Histoire de la folie a l'age classique, Gal-- limard, Paris, 1972.

- Mises, R: L'enfant deficient mental, Puf, Paris, 1975.

-Weulerse, J: Paysans de Syrie et de Proche -Orient, Gallimard, Paris, 1946.

-Aries, Ph: L'enfant et la vie familiale sous l'ancien regime, Seuil, Paris, 1973.

-Shorter, E: Naissace de la famille moderne, Seuil, Paris, 1977.

3 - لم تكن والدتي تغطي وجهها(وهو التقدم الذي حصل على أيامها)، ولكنها كانت تضع ما يطلقون عليه اسم "الفيشة" وهي عبارة عن غطاء من قماش أسود رقيق وشفاف.

٤ - هل يمكن أن نعثر على شبيه "سي السيد"، بطل ثلاثية نجيب محفوظ بعد الآن؟ ألا يشير نوع النقاشات العاصفة التي أثيرت تجاه مسلسل الحاج متولي، وآراء النساء الغاضبة، إلى نوع التفكير الذي أصاب النساء العربيات المعاصرات؟ انظر قراءتي للمسلسل في ملحق نوافذ التي تصدره جريدة المستقبل البيروتية، أحد أعداد ديسمبر ٢٠٠٢، حيث كتبت ما يلي: المسلسل أولاً مساحة للحلم وللتسلية الرمضانية، فهل أضرت أسطورة سيندريللا بأحد؟ وهل منعت زواج الفتيات بفتيان التقين بهم في محيطهن بالرغم من حلمهن بالأمير الفارس الذي على حصانه الأبيض!

ثم هي أيضاً التعبير عن تحول في المجتمعات العربية، وربما أكون متفائلة بما لا يوافق عليه الكثيرين، لكن تعدد الزوجات في طريقه إلى الزوال، أو الندرة، والتحول إلى فولكلور يمارسه من يستطيع ذلك إليه سبيلا. لكن من سوف يستطيع ذلك بعد الآن؟ وبأي شروط؟ ألا نرى النساء من حولنا؟ ألا يتطلب تعدد الزوجات قبولهن هن أنفسهن بذلك؟ وهل تبدو نساء الحاج متولي نماذج شائعة أو قابلة للتحقيق؟ ثم كم "حاج متولي" سوف ينتج من الآن فصاعداً في مثل هذه المجتمعات التي تعاني من ضائقات ليس الانكماش الاقتصادي أقلها أهمية؟

حدثني ابني عن حلقة في برنامج S-L-SHIتتهكم على العلاقة بين الشابات والشبان وعن لعب الأخيرات دور الشبان، في العمل وفي التلطيش وفي المغازلة والتشبيح، بسبب هجرة الشبان المكثفة وبسبب التغير الحاصل على مستوى شخصية المرأة ودورها في المجتمع. لكنه لا يثير سوى الضحك لأن رؤيته مبالغة وتبتعد عن الواقع الموجود الآن. وبالتالي هي أبعد من أن تثير الخوف أو الجدل، فتصبح مجرد تنكيت وبرنامج لإثارة الضحك.ثم هناك على ما سمعت مسلسل "النساء قادمات" وفيه نقد للمرأة المصرية المعاصرة؟فهل يمكن الظن أن الرجل العربي التقليدي و"الذكوري" بدأ يشعر بالخطر يتهدد مكانته ومدى سيطرته على الأمور فبدأ بالهجوم المعاكس؟ ولكن هل هي الصحوة الأخيرة يا ترى قبل أن يتغير العالم بشكل لا عودة عنه؟

أعتقد أنها الصيحة التي تسبق النزاع الأخير، فلنخفف من قلقنا ومن حماسنا. ربما هو مسلسل الوداع لأمثال الحاج متولي ونساءه!

٥ - لكن كون ٢٠٪ من الأسر في لبنان تعولها امرأة (بحسب إحصاءات وزارة الشؤون عبر المسح الذي أجرته عام ١٩٩٦)، بمفردها هو مؤشر هام على التغير الحاصل في مجتمعنا .

٦ - السجن مجتمع برّي، دار النهار، بيروت، ١٩٩٩

٧ - انظر كتاب: السجن مجتمع بري، دار النهار، بيروت، ١٩٩٩

٨ - "الفتاة العازبة"، في كتاب "الأسرة واقع ومرتجى"، أبحاث مؤتمر مؤسسات الصدر حول الأسرة، ١٩٩٧

٩ - بإشراف "كوتر" أو مركز دراسات المرأة في تونس.

١٠ - ففي نتائج المسح الديموغرافي اليمني الدورة الأولى (٩١/ ١٩٩٢)، بلغ متوسط العمر عند الزواج الأول للفتاة ١٦ سنة، الأمر الذي يعني أن

نصف النساء في الشريحة العمريه ٢٠-٤٩ سنة يتزوجن في عمر ١٦ سنة على الأقل

١١- بحسب التقرير البحريني

١٢- في أوج حركة التحرر والعلمانية في لبنان قبل الحرب كان يصعب على العازب استئجار شقة في وسط سكني للعائلات "المحترمة". وحتى الآن هناك أماكن معينة يمكن فيها للعزاب وخاصة العازبات، السكن بسهولة ومن دون إثارة شبهة المحيط.

١٣ - المسح التونسي لصحة الأسرة، التقرير الرئيسي، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ص ٦٧

١٤ - I est interessant ici de se referer (entre autre) a:Aries, Ph: L'enfant et la vie familiale sous l'ancien regime. Seuil. 1973. horter, E: Naissance de la famille moderne. Seuil. 1977.

انظر أيضاً الفصل عن الأسرة في كتابي: ال ..... المتخلف عقلياً في المحيط الأسري والثقافي، معهد الانماء العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٣

١٥- تم استطلاع رأي المراهقات والمراهقين في مسائل الزواج وطرقه، وقد أشارت معظم المراهقات في العينة أن الاختيار للزواج (للفتاة بالتحديد) لا يزال يتم بالطريقة التقليدية وعبر الأهل مع أخذ رأي البنت، بينما ذكرت عينة صنعاء (وهي عينة حضرية) أن مجالات العمل والدراسة، والزيارات توفر متسعاً للاختيار بين الأبناء والبنات. ومع ذلك فقد أكدت معظم مفردات العينة من المراهقات على أهمية رأي الفتاة والتعارف عن طريق الأسرة، ويرفضن فكرة الزواج في سن مبكرة، سن المراهقة، وذلك بحسب ما جاء في دراسة أجريت في جامعة الملكة أروى للعلوم الأكاديمية: دراسة اجتماعية- ميدانية حول فهم عناصر الثقافات الفرعية المؤثرة في السلوك السكاني في الجمهورية اليمنية. صنعاء ١٩٩٩

١٦- يشيع في اليمن، والخليج عامة، أن للحجاب وظيفة تنكرية، فعندما تضعه المرأة تحصل على حرية حركة مطلقة وتفقد الرقابة دورها ووظيفتها.

١٧- "الانتقال إلى مرحلة النضج"، مسح قومي حول النشء في مصر، الذي قام به مجلس السكان الدولي، نيويورك - الولايات المتحدة الأميركية. القاهرة ط ٢٠٠١

١٨- نفس المرجع، ص ١٦٥-١٦٧,

١٩- انظر أبحاثهما في: Faire de l'histoire, Gallimard, Paris,1974.

٢٠- يقترح بياجيه القيام بأعمال معمقة تطال الذهنيات، المستوى الذي لم يبحث برأيه كما يجب، وسبق أن اهتم أيضاً واللون بهذا الأمر، يمكن الاطلاع على هذه الأفكار في :

J. Piaget: Epistemologie des sciences de l'homme. Gallimard.Unesco.1970.

Le fonctionnement mental. S-d. collectif. Delachaux et Niestle. 1991.

تعليم الفتيات في إطار العولمة

ملك زعلوك

تبارى المحللون في إدانة العولمة كنظام إقتصادي وسياسي كوني تسبب في إزدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء وأيضاً في سلب الدول من سيادتها وقدرتها على إدارة أزماتها. ورغم صحة هذه المقولات في التحليل النهائي إلا أنها تتسم بقدر من التبسيط عند الحديث عن علاقة التعليم بالعولمة.

فهناك نواتج متنوعة دولياً لمسارات وتوليفات النظم التربوية فى سياق العولمة دعونا فى مقتبل هذا المقال أن نبدأ برصد أهم خصائص وإنعكاسات العولمة على الأنساق الإقتصادية والثقافية والسياسية، ثم ننتقل إلى أثر كل ذلك على تعليم الفتيات.

تتلخص أهم خصائص العولمة في إضعاف وإخفاء الحدود القومية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية لصالح النظم السائدة دولياً، وتنعكس في الاتفاقيات حول التجارة الحرة وتفشي الشركات عابرة الجنسيات التي تتسم بالإمساك بالسلطة والقرارات الكونية بين أيديها.

يفرز هذا النظام الجديد على الصعيد السياسي والثقافي طبقات وفئات تعتبر من أحفاد "كوكاكولا" أو من أبناء "ميكروسوفت" وينطق الجميع بلغة واحدة ويسلكون مسلكاً واحداً في إطار إنتمائهم لثقافة واحدة هي ثقافة "مكدونالدز".

وتقترن العولمة بتحولات إقتصادية واضحة المعالم وتسمى في كثير من الأحيان "إعادة الهيكلة Structural Adjustments وتتلخص أهم معالم هذه التحولات فيما يلي :

١- نمو أشكال جديدة من تقسيم العمل الدولي في إطار دمج النظم الأقتصادية القومية في نظم دولية (أسواق مشتركة وإتفاقيات تجارية)

٢- نمو علاقات تبادلية جديدة بين الدول وبين الطبقات والقطاعات الاجتماعية بداخلها.

٣- عولمة التجارة وتشابك الأسواق والقدرة على نقل رؤوس الأموال عبر الحدود القومية.

٤- إعادة تنظيم سوق العمل وتبديل الأعمال بالقطعة بدلاً من العمل المنتظم مقابل أجر.

٥- زيادة العمالة الفائضة (سواء فى حالة بطالة فعلية أو مقنعة) واحتداد المنافسة مما أدى إلى التراجع في الحماية المكتسبة للعمال من خلال نظام التعاقد للعمل.

٦- الإنتقال من النظم الرأسمالية التقليدية إلى النظم المستحدثة التي تساعد على سرعة نقل المنتجات والمعارف عبر القارات.

٧- الإنتقال من شكل الإنتاج التقليدى المعتمد على الأساليب الميكانيكية القديمة، إلى الإنتاج من خلال البرمجيات والتكنولوجيا المتقدمة.

٨- التوسع في الإنتاج المعتمد على كثافة رأس المال وليس على كثافة العمالة. مما أدى إلى بروز إستقطاب حاد في سوق العمل بين العمال المهرة الذين يتقادون أجوراً مرتفعة، والعمال غير المهرة الذين يتقادون أجوراً زهيدة.

٩- الارتفاع في نسبة العاملين نصف الوقت والعاملات اللائى يعملن من منازلهن.

١٠- تصخم قطاع الخدمات.

١١- إزدياد الفجوة الإقتصادية التكنولوجية والثقافية بين الدول المتقدمة والدول النامية. وبالإضافة لكل ذلك تتلاشى الحدود القومية على المستوى السياسى، وتقع معظم الدول تحت ضغوط متعددة المصادر ؛ فأحياناً تأتي هذه الضغوط من شركات الجنسيات العابرة وأحياناً أخرى من الهيئات الدولية، وأخيراً تتلقى الدول ضغوطاً داخلية.

وتشكل جميع السياسات بما فى ذلك السياسات التعليمية، في سياق هذه التوليفة من الضغوط السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعرضنا لها أعلاه. ولا يوجد رد فعل موحد فهناك دول واجهت العولمة بسياسات إنكماشية واضحة في الإنفاق على التعليم وذلك تحت الضغوط الاقتصادية الدولية وتوجيهات البنك الدولى تحديداً.

وثمة دول أخرى فضلت التوسع فى الإنفاق على التعليم بزعم الزيادة في الإنتاج والقدرة على المنافسة الدولية .

وهناك رد فعل سياسي من نوع ثالث تمثل في إعتناق بعض الدول سياسات تربوية قومية إرتكزت على صنع مواطن معتز بقوميته ولديه ولاء واضح لوطنه. ونجد دولاً أخرى فضلت التركيز على الهوية الدولية المنفتحة لدى مواطنيها فشكلت سياسات تشجع على تعلم اللغات الأجنبية والسفر إلى الخارج والتسامح وتقبل الثقافات الأخرى. وعلى عكس ذلك هناك ردود أفعال للعولمة ركزت على الإنعزال ورفض التأثيرات الخارجية.

كما أن هناك دولاً سمحت لقطاع الأعمال والشركات عابرة الجنسيات أن تشارك وبشكل مباشر فى خصخصة التعليم، بل وسمحت لبعض الشركات أن تخترق المجال التربوي. ومن ناحية أخرى كانت هناك ردود أفعال حرصت على تجميع شمل مواطنيها وتوحيد وترسيخ أسس الهوية الوطنية من خلال وضع مستويات معيارية لقطاع التعليم والابتعاد عن الشروخ في وحدتهم القومية.

من الواضح أن علاقة التعليم بالعولمة ليست بالعلاقة النمطية الواحدة، بل أن هناك تباينات كثيرة والأهم من ذلك أن تيار العولمة يتسم بتناقضات داخلية وأنواع من الجدلية الصحية.

فهناك تيار فوقي للعولمة يتصف بكل ما تعرضنا له سابقاً، وهناك تيار تحتي ومضاد لكل التطورات السلبية التي برزت نتيجة للتحولات الهيكلية على الصعيد الاقتصادي وإنعكاساته السياسية والثقافية.

هذا التيار التحتي الشعبي يتمثل في العديد من الحركات الاجتماعية الهامة على الساحة الدولية. من أهم هذه الحركات الاجتماعية حركة حقوق الأنسان، والحركات النسوية المستنيرة، وكذلك الحركات الدولية حول التعليم، وتلك التي تخص الفتيات بشكل أساسي. وقد تقوم هذه الحركات الاجتماعية على أسس من الفكر الراديكالي بقوة دفع من المجتمع المدني الدولي وخاصة الأجنحة التقدمية داخل بعض المنظمات الدولية مثل منظمات الأمم المتحدة، ومنظمات العفو الدولية وإنقاذ الطفولة والتي تتمكن بدورها من وضع ضغوط سياسية ومعنوية على الأنظمة الحاكمة في معظم الدول النامية. وتقترن كثير من الحركات الاجتماعية الحديثة بالمد الديمقراطي حتى ولو كان من حيث الشكل.

ومن أمثلة الحركات الاجتماعية القوية والتي تدعو إلى شكل مستحدث تماماً في النسق التعليمي هي الحركة الدولية لتعليم الفتيات، والتي أخذت شكل مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات التي أعلنت بداكار في السنغال عام ٢٠٠٠ وتحمل هذه الحركة في طياتها إمكانية تحول مجتمعي شامل إذ تدعو إلى المساواة كركيزة أساسية للديمقراطية. ويعتبر ذلك فكر مغاير للفكر الديمقراطي السائد الملاصق للفكر الرأسمالي والذى إستبعد المساواة والعدالة الإجتماعية.

تعتمد هذه الحركة الاجتماعية على الفكر المشاركي

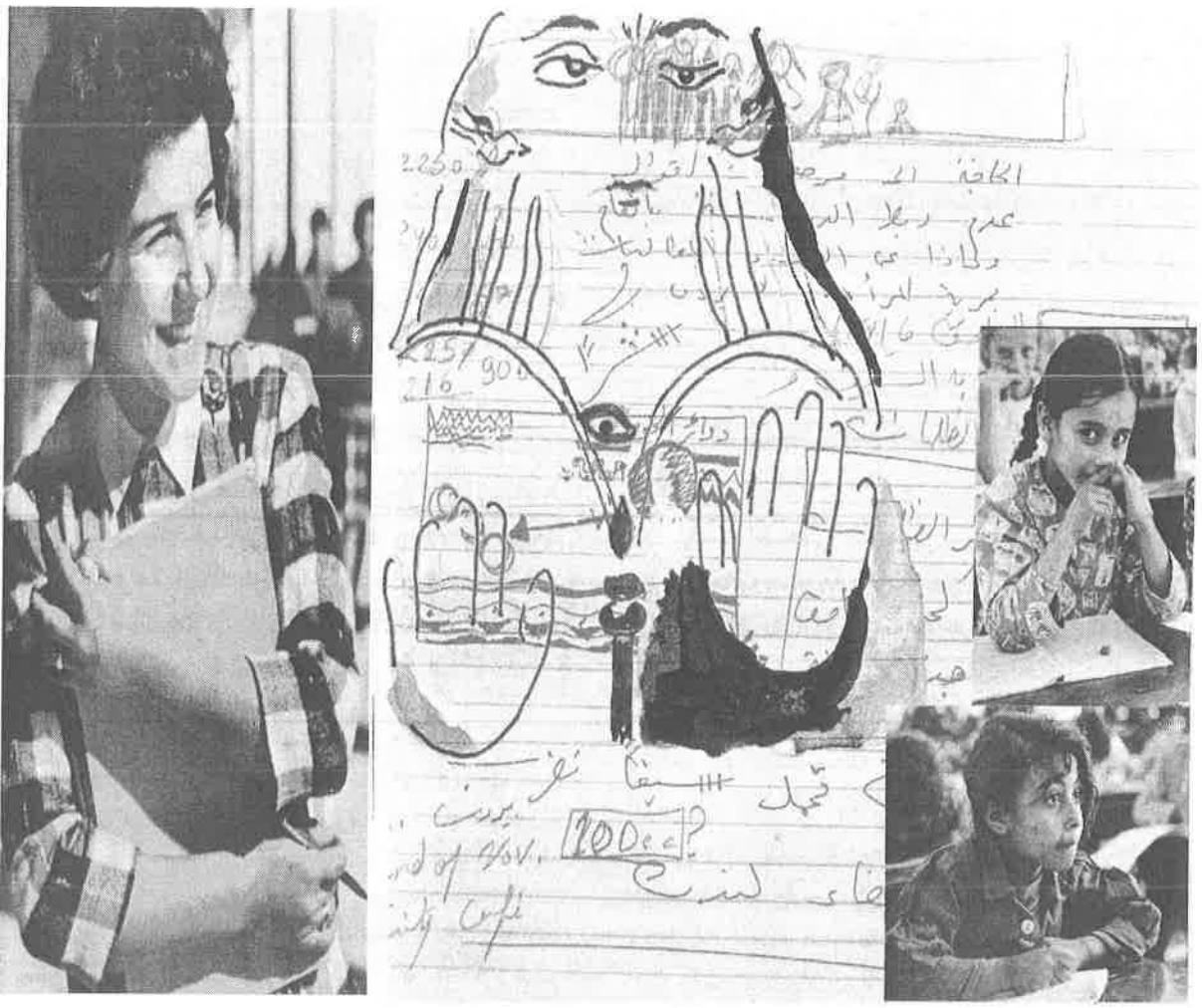

الديمقراطي الـذي يدعو الدول إلي وضع خطط لتنفـيذ المبادرة من خلال رؤى تحتية تنبع من أصحاب الشأن.

و قد كانت مصـر أولى الدول التى أعتنقت هذه المبادرة ووضعت أسسـاً للتخطيط المشاركى تدعـو إلى التفاؤل حيث قامت فـرق من المجتمع المدنى، من خـلال عملية إمتدت على نحـو عام كامل، بوضع رؤى وخطط لحل مـشاكلهـم وبشكل تطوعى. ثم دربت هذه الفـرق من خـلال حوارات مـفـتوحـة ولقـاءات ثرية لتـقف على متـابعة تنفيـذ هذه الخطط ومسائلة الحكومـة عن جودة العمـلية التـعليميـة التى سوف تـقدم لها. والجـودة هنا تقاس بمستويات معيارية مستحدثة قد تؤدي إلى صناعة مواطن ديمقراطي مستمتع بحقوقه السياسية وقادر على ممارستها، وقادر أيضاً على وضع أسس لقيم تؤكد على إيجـابيـات تراث الفكر العـالمي حـول مبـادئ العـدل والعدالة الاجتماعية والمساواة وعدم الاستغلال والتمييز وحرية الرأي والحق في الاختلاف والمشاركـة السياسية والحق في تحقيق كل مكونات الكرامة الإنسانية.

تنعكس كل هذه الأفكار فى مقـاربة تعليمية مسـتحدثة Paradigm Shiftعلى الصعيد الدولـي التي استفادت من الأفاق الجـديدة التي أوضـحتهـا نتائـج البحـوث حول قدرات المخ والخـبرات التربوية المتـقدمة المستـوحاه من فكر "فـريري" وغيـره من المفكرين التقـدمين وتقتـضى المقـاربة الجديدة تغـيـير كـثيـر من مكونات التـعلم في المدارس، ومن بين هذه المكونات مايلي:-

- مشاركة المتعلم، والفاعلية الذاتية، والتمكين.
- مشاركة المجتمع المحلي.
- أهداف التعلم والتعليم.
- أستفادة المعلم من الوقت.
- مصادر المنهاج الدراسي، والتعليم
- أسلوب المعلم في التقييم.
- أسلوب المعلم في تحقيق الانضباط.
- إدارة المدرسة، والقيادة البناءة.

مشاركة المتعلم والفاعلية الذاتية والتمكين

يقع هذا المفهوم في قلب عملية التعلم التي تتخذ من الطفل مركزاً لها. إنه قدرة المعلمين على حث الطلاب على الاهتمام الأصيل، فضلاً عن أتباع المعلمين بالفعل للمسار الذي يشير إليه الأطفال. ويعتبر تمكين الطلاب عملية واعية، يعكس المعلمون بمقتضاها مسار " القوة على الآخرين" نحو نقيضه، أي الفاعلية الذاتية لتلاميذهم. وخلال هذه العملية، يتمكن الطلاب من تحمل مسؤلية التعلم وإحداث الأشياء. كما يطور الأطفال، خلال هذه العملية، قدراً أعلى من الاعتزاز بالذات، ومن ثم يمتلكون الدافعية بوضوح. يقوم الأطفال بتطوير سمات الفاعلية الذاتية(نقيض التبعية)، وهي السمة الأكثر احتياجاً في مستقبل غنى تقانياً. يؤمن الطلاب بأنفسهم وبقدراتهم، ويعزز المعلمون ذلك باحتواء قواهم وتجنب البخس من قيمة دينامية الطلاب والحد منها.

إن عملية التعلم، بعيداً عن كونها نقلاً للمعرفة من جانب الخبراء، هي فعل اكتساب المعرفة عن طريق المتعلمين أنفسهم. والتعلم داخل هذا النموذج هو دنيا المتعلمين. فالمعرفة تكسب من خلال الاستكشاف النشط.

مشاركة المجتمع المحلي

التعلم عملية معقدة، تتطلب إشراك مجموعة واسعة من الشركاء. فإذا كان التعلم يعتبر مسؤولية مجتمعية يحدث خلالها التعلم - وهو عملية تحدث داخل وخارج المدرسة - إذن يتطلب الأمر إشراك العديد من الشركاء. وتصبح عندئذ مشاركة المجتمعات المحلية، وأولياء الأمور، والعائلات، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وغيرها من المؤسسات، والقطاع الخاص، مشاركة ضرورية.

أهداف التعلم

يجري التركيز حالياً على التعاون والعمل الجماعي خلال فريق عمل. وقد لاحظ خبراء الإدارة، في كافة أنحاء العالم، أن القدرة على العمل فى مجموعات وتطوير الولاء للمجموعة كان وراء نجاح اليابان. وهناك إقرار حالياً بأن القدرة على العمل في مجموعات تماثل، هدف تعليمي، أهمية محو الأمية الأبجدية والحسابية.

وعلاوة على محو الأمية الأبجدية والحسابية، تكتسب مهارات الاتصال والتواصل أهمية أيضاً بالنسبة إلى تشكيل المجموعة، وهي المهارات التي لا تتقلص بالضرورة إلى معرفة القراءة والكتابة مثل: التخطيط، وعرض الأفكار، والتفكير الناقد والمنطقى، وأساليب الاتصال والتواصل غير اللفظى.

وفي اقتصاد يقوم على المعرفة، هناك هدف آخر، لا يقتصر على مجرد الوصول إلى المعرفة واستخدامها، وإنما أيضاً معالجتها، وتعلقها، وربط المعانى العميقة. ثم يصبح الابداع، كما تصبح المهارات التي تعالج المعرفة، أموراً أساسية. إن القدرة على التفاعل مع المعرفة هي القيمة الأعلى لهذا العصر، قيمة من الضروري ترجمتها إلى أهداف مدرسية.

كما أن محو الأمية الوجدانية يمثل هدفاً جوهرياً آخر للمؤسسات التعليمية. فتمييز عواطفنا، وتقديم الرعاية، وتحييد العوائق أمام التعلم - كلها مهارات ضرورية لعملية التعلم.

وارتباطاً بما سبق، فإن المدراس والمعلمين مدعمون الآن لتعزيز شكل متجانس وكلي من التنمية الإنسانية خلال التعلم المرتكز على القيم.و يهدف هذا البرنامج من

التعليم إلى إمداد الطلاب بفلسفة شاملة عن الحياة. فمن خلال قيم مثل التعاون، والحرية، والسعادة والأمانة، والتواضع، والحب، والسلام، والاحترام والمسؤلية، والبساطة، والتسامح (قبول الآخر)، والوحدة، ويصبح باستطاعة الطلاب تطوير الأدوات والمهارات الروحية والوجدانية لاختيارات جيدة في الحياة. وتنعكس القيم بما يحقق أفضل تلاؤم مع كل مجتمع بعينه.

وتتمثل أهداف التعلم الجوهرية الأخرى في اكتساب مهارات الحياة ومهارات التفكير.

وتوجد، قلب هذا المفهوم، الحاجة إلى أرتباط التعليم بمواقف الحياة ارتباطاً وثيقاً. ينبغي أن يؤدي التعلم إلى تمكين الأفراد من الحياة بصورة أفضل بتعلمهم كيف يعرفون، وكيف يتصرفون، وكيف يشتغلون معاً، وأخيراً كيف يوجدون. ولا توجد قائمة جاهزة من المهارات لكن البرامج المختلفة يمكن أن تحدد هذه المهارات بطرق عديدة.

استفادة المعلم من الوقت

يظل التخطيط والإعداد المكونين الأساسين خبرة تعلم فعالة وتراكمية بالنسبة إلى جميع.

يوظف المعلمون قدراً وافراً آخر من وقتهم في مراقبة الفصل، وتقييم التقدم المتحقق من جانب الطلاب. إن التسجيل والمناقشة مع الأقران والمدرسين يمثل أيضاً جزءاً شديد الأهمية من وقت المدرس، والذى يتم توظيفه من أجل النمو والإثراء. وعلاوة على ذلك، يعتبر الأنعكاس مكوناً جوهرياً في التدريس / التدريب؛ فهو يتضمن أيضاً التعلم والتقييم الذاتي.

مصادر المنهاج الدراسي، والتعليم

يعد أقوى مصدر للمنهاج الدراسي والتعليمات، رغم التنوع، هو الخبرة والمواقف. وبوجه خاص، تمثل خبرات الطلاب ومواقفهم جوهر الدراسة. كما يمثل أسلوب المعلم مصدراً مهماً آخر للمنهاج الدراسي.

أسلوب المعلم في التقييم

التعلم وتقييم ما تم تعلمه يميل إلى أن يكون أكثر فعالية عندما تكون نتائج التعلم ومعايير الاداء محددة أولاً. إن تحديد نتائج واضحة للتعلم يوفر إطار التقييم العملي. وفي غضون ذلك فالتقييم في مجتمع بيئة المتعلم يكون أكثر من إختبار. لقد أصبح واضحاً أن أستخدام مهمة تقييم واحدة أو مناسبة اختبار واحدة لإجراء تعميم حول طالب فردي، او فصل أو مدرسة، لا يمكن أن يقود إلى معرفة أصلية أو مفيدة. والتقييم الحقيقي يجدر القيام به من خلال العديد من الوسائل، أو المهام أو المناسبات عبر فترة زمنية قبل إصدار أي حكم. إن المداخل الطولية عادة ما تضع نتائج التقييم في المنظور السليم.

أسلوب المعلم لتحقيق الأنضباط

تعالج المقاربة الجديدة للتعليم الأساسي المسائل المتعلقة بالانضباط والسيطرة بطريقة مبتكرة. ينظر إلى الفصل والمدرسة كأسرة ممتدة. إنهما يمثلان المجتمع المحلي بكل معنى الكلمة، حيث توجد الأهداف، الثقافات المشتركة. وتكون العلاقات شخصية، والتعلم تعاونياً. وعلاوة على ذلك، تكون العلاقات بعيدة المدى، وليست وقتيه عابرة. ولا تتسم العلاقات فحسب بطابع شخصى، وإنما هو حالت التعلم أيضاً : يوجد شعور بالمساءلة الشخصية والمواطنة. إن عقداً اجتماعياً تجري صياغته والاتفاق عليه. وفي هذا السياق، يصبح الطلاب مواطنين، يلتزمون بقانون أخلاقي صاغوه لأنفسهم، يضم القواعد المتعلقة باستعداد للطلاب للحصص يومياً، والانتباه أثناءها، وحسن السلوك الشخصي، واحترام باقي الأفراد وممتلكاتهم.

إدارة المدرسة والقيادة البناءة

إن جميع الابتكارات المشار إليها أعلاه في مجالات التعليم، والمجتمع المحلي، والمدرسة، والفصل، لا يمكن أن تتحقق بدون وجود مراجعة جوهرية لأسلوب الإدارة، التنظيم، والقيادة.

و تتحقق تغيرات دالة في ادارة المدرسة عندما يتم

١- إدراك ما هو هادف بالنسبة إلى مجتمع المتعلمين. يشارك المجتمع، دون استثناء، فى تصميم الرؤية الجديدة، وبيان المهمة، بالنسبة إلى الهدف المشترك. والأكثر أهمية، حاجة جميع المنخرطين، سواء من داخل المدرسة أو خارجها، إلى فهم الأسس الفكرية والنظرية الرئيسية لاختياراهم.

٢- تبنى العلاقات على نحو يقلص كل ما يفصل بين الأدوار بدرجة كبيرة (المعلمون عن النظار، والمدربون على المجتمعات المحلية.) وفي غضون ذلك، يعيد أعضاء مجتمع المتعلمين إكتشاف أنفسهم كزملاء، إذ يمكنهم العمل معاً لتحقيق ما أعتبروه هدفاً مشتركاً بالنسبة إليهم: تبنى فرق حقيقية، ويصبح الهدف النهائي من التعليم هو الديمقراطية، كما كان يرغب جون ديوي عن حق.

٣- ينخرط النسق بأكمله في شبكات عملية حية، تتيح لأفراده على الدوام القيام ببحوث فعلية. وبمقدور جميع الفاعلين أن يعكسوا النتائج التى توصلوا إليها وممارستها، مع تعلمهم ان يجعلوا من المدرسة والمجتمع المحلي بيئتين أفضل للتعلم. ويجرى أدماج جميع المجالات داخل النسق.

٤- الفاعلون في هذا المجتمع الجديد من المتعلمين هم القادة على نحو بناء. ومن خلال تقاسم سلطتهم، يقوم هولاء القادة بإشراك الناس في عملية تعد تمكينية وتقضي إلى التعلم.

والنوع الجديد من القادة، في مقابل القائد التقليدى، هو نوع يساعد الآخرين على تحقيق الهدف المشترك. ولا يؤثر القائد فى الآخرين، وإنما بالاحرى يساعدهم على تحرير مواهبهم الخلاقة، وإعادة دمجها لتصل إلى أشكال عالية من الخبرة والتعلم. ولا تتولد المعرفة من خلال النقل وإنما من خلال العلاقة المحترمة التي خلقت بين الناس. وتشكل تلك العلاقات نسقاً اجتماعياً ايكولوجياُ، حيث الاعتماد المتبادل، والاحترام والثقة المتبادلين، وغالباً الحب.

و أخيراً تهدف هذه المقاربة التعليمية إلى تمكين الفتيات من خلال ادارة فصل صديق للفتيات يرسخ قواعد عادلة ومحترمة للتعامل مع فتاة متمكنة وحاصلة على قدر كبير من المهارات والإعتزاز بالذات والقدرة على التعلم في عالم متغير في إطار أسس التنمية الشاملة.

فللعولمة وجهان متناقضان. فهناك جانب سلبي قد أدى إلى تعميق أشكال الاستغلال وبالتالي توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

و هناك جانب أخر يدعو إلى التغير الشامل الديمقراطي للوصول إلى غاية العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة. ومن مصلحة الشعوب الواعية الدخول في تحالفات كونية حول الحركات الإجتماعية الواعدة والتي قد تكون نتيجتها تحولات هيكلية وبشرية غاية في الأهمية.

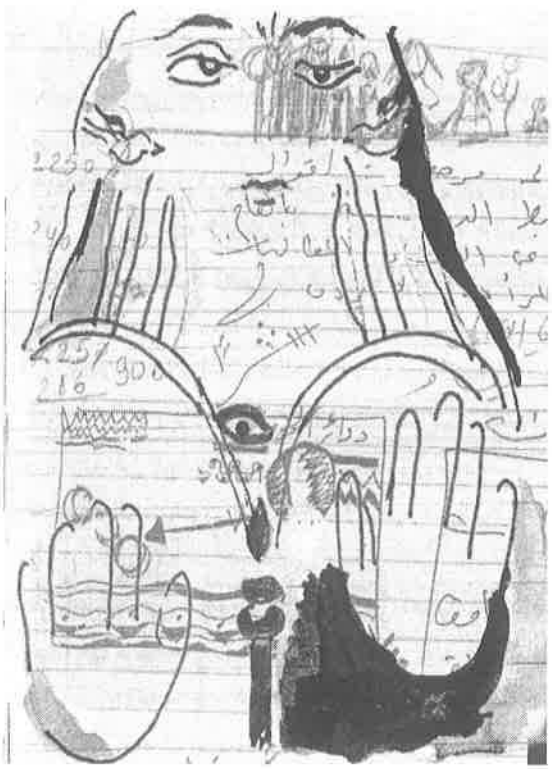

عولمة النوع الاجتماعي

المعاني المتعددة للحلي الذهبية

أنيليس مورز

ترجمة/ مصطفى مجدي الجمال

تنطوي العولمة على زيادة هائلة في حركة وتدفقات البشر والسلع (الرأسمالية والاستهلاكية) والأفكار (الصور والأيديولوجيات). وهي تشير بوجه عام إلى التكثيف الشديد للترابط العالمي من حيث انضغاط الزمن والحيز (Harvey 1989, Giddens 1990). ولدى الانتقال من العام إلى الخاص فإن هذا يثير أسئلة بشأن كيفية انتقال هذه التدفقات في سائر أنحاء العالم، مثل طبيعة تلك التدفقات، ونقاط انطلاقها ومحطات استقبالها، وأنواع الوسائط المرتهنة بهذا الانتقال. وفيما يتعلق بالمنتجات الثقافية قد يرى أحد المنظورات أن التدفقات الثقافية تتم بشكل أساسي من الشمال إلى الجنوب، وأن هذه التدفقات تعمل على تعميق سيطرة الأشكال الثقافية الناشئة في الشمال، وأن الأثر النهائي سيكون فرض الهيمنة الثقافية على العالم من خلال أجهزة الإعلام والترفيه والسلع الاستهلاكية الغربية. وقد ينطلق الأنثربولوجيون من منظور مغاير فيشيرون إلى أن التدفقات الثقافية أكثر تعقيداً من التصور السابق وأنها لا تقتضي بالضرورة الإلزام بتجانس ثقافي أكبر. كما أن تدفقات الصور والسلع الاستهلاكية لا تأخذ اتجاهاً واحداً من الشمال إلى الجنوب، وإنما تتم أيضاً من الجنوب صوب الشمال، كما تزيد في الوقت نفسه التدفقات بين مجتمعات الجنوب ذاته. وفوق هذا وذاك، وبصرف النظر عن نقطة انطلاق هذه التدفقات، لا يمكن الجزم بأن المتلقين مجرد مستهلكين سلبيين، فلا شك أن المعطيات الثقافية المحلية لها تأثير على كيفية عمل وتفسير تلك التدفقات Appadurai 1999; Gupta and Ferguson 1997; Meyer and Geschiere 1999.

وتركيز مساهمتنا هنا على الحلي الذهبية، ك "منتَج ثقافي" له علاقة خاصة بـ "العالمي"، بفعل مكانته الخاصة في النظام النقدي الدولي منذ وقت بعيد. ويحمل "ارتداء الذهب"- وفي الجنوب بشكل خاص- جانبين مختلفين وإن كانا مرتبطين ببعضهما. فمن ناحية تُعد الحلي الذهبية مورداً اقتصادياً هاماً وهي سلعة استثمارية، و من ناحية أخرى تُلبس كشكل من التزيُّن وتعرض على الجسد كمعدن نفيس. وتدعونا الحلي الذهبية كأصل مادي إلى مناقشة المكانة المركزية للذهب في الاقتصاد العالمي والنظام النقدي الدولي، وكذلك إلى مناقشة المظاهر المحلية لامتلاك أصل وثيق الصلة بالنوع الاجتماعي. ويدفع لبس الحلي إلى المقدمة بالسؤال عن كيفية استخدام النساء للتزيينات الجسدية في المفاوضات حول المكانة، وفي بناء الهويات[1]. ومن ثم تقوم الحلي الذهبية بعقد الصلة بين ما درجت الرؤية على اعتبارها معطيات منفصلة: أي بين النظام النقدي والرؤى الشخصية، بين الاقتصاد والثقافة، بين الاستثمارات وصور التزين. كذلك فإن تعدد معاني الحلي الذهبية يقودنا إلى مناقشة حول كيف يتم تضمين النساء في عمليات العولمة، خاصة وأن ارتداء وامتلاك الحلي الذهبية في الشرق الأوسط هو شأن نسائي بوجه عام.

ومن خلال التركيز على الحلي الذهبية تناقش هذه المساهمة كيف تتصل التغيرات في معاني الحلي الذهبية منذ عقد الستينيات تقريباً بعمليات العولمة. وسوف أبني مساهمتي هنا وبشكل أساسي على خبراتي الميدانية في جبل نابلس[2]. ومن خلال مناقشة استراتيجيات النساء فيما يتعلق بارتداء الحلي الذهبية،

سوف أتناول الطرق المختلفة لتعبير النساء عن تصورات خاصة للأنوثة- من خلال استخدام الأنماط المختلفة من الحلي الذهبية- والتي تتأثر بالموقع المحلي والطبقة ونمط الحياة.

(١) خصائص الذهب

إن مناقشة الحلي الذهبية كسلعة استثمارية تعني تحرّي خصائص مادة الذهب ومكانتها في النظام النقدي العالمي. وينتمي الذهب- حسبما أوضح "رينفرو" إلى تلك الطائفة من السلع التي تملك قيمة كبيرة في كثير (وإن لم يكن بالضرورة جميع) السياقات الثقافية، فهو يملك عدداً من الخصائص التي تجعله جذاباً لكثير من الناس: فالذهب يتصف بالبريق (أي يعكس الضوء بكفاءة)، وهو لا يصدأ (أي لا يتأكسد)، ولا يبلى بمرور الزمن، وهو أيضا معدن نادر (Renfrew 1986: 149) .

وإذا كان الذهب من الناحية التاريخية قد ظل معدنا ثميناً لا يستطيع اقتناءه إلا الموسرين، فإن حمى استخراج الذهب في كاليفورنيا واستراليا في أواسط القرن التاسع عشر قد أدت إلى زيادة المعروض من الذهب بدرجة كبيرة[٣]. وحصل الذهب على دفعة إضافية خلال الربع الثالث من ذلك القرن حينما اعتمدته البلدان التجارية الكبرى حينذاك كمعيار للتبادل. ولم يكن من الممكن دائماً الحفاظ على هذا النظام في ظل ظروف الحرب والركود الاقتصادي (مثل ثلاثينيات القرن العشرين)، إلا أن اتفاقية "بريتون وودز" (١٩٤٤) أعادت قاعدة الذهب مرة أخرى[٤]. بيد أن ما شهدته أوائل السبعينيات من اتساع الفجوة بين سعر الذهب الرسمي وسعره في السوق الحرة أدى إلى انهيار ذلك النظام، ففي عام ١٩٧٣ ارتفع سعر الذهب بشكل سريع من ٣٥ دولاراً للأوقية إلى ٩٧ دولاراً، ليصل في عام ١٩٨٠ إلى ٨٥٠ دولاراً. ومن ثم قرر عدد من البنوك المركزية بيع جزء من الذهب المملوك لديها، الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر الذهب إلى ٢٧١ دولاراً عام ٢٠٠١ .

(Gold Information Network)[٥] .

وإذا كان بعض الاقتصاديين قد نبذوا الاستثمار في الذهب باعتباره لا يعطي فائدة، ورأوا أن صور الاستثمار الأخرى هي أكثر ربحية من ذلك بكثير، فإن هذا لم يتطابق دائما مع المنطق الاقتصادي لحائزي الذهب. إذ إن هذا يتوقف أولا على أشكال حيازة الثروة والاستثمار المتاحة محليا (بالنسبة لفلسطين انظر: Harris 1988) ، وخاصة في تلك البلدان التي يصعب فيها الوصول إلى البنوك والأسواق المالية، والبلدان التي يجب الاحتراز فيها على الدوام من معدلات التضخم، وكذا البلدان التي لا يتمتع فيها جهاز الدولة بثقة كبيرة من جانب المواطنين، ففي مثل تلك الحالات تكون حيازة المدخرات في صورة الذهب أمراً أكثر معقولية، إذ إن الذهب سهل النقل ويتمتع بميزة فائقة في التسييل، فضلاً عن قبوله في أي مكان في العالم.

(٢) الذهب البلدي

الاستثمار والقرابة

يعتبر الشرق الأوسط مستهلكا كبيرا للذهب وحيث يستخدم معظم هذا الذهب في صناعة الحلي محلياً.والكثير من مدن المنطقة توجد بها أسواق ذهب كبيرة، حيث ترتادها جماعات النساء بانتظام، سواء بصحبة الأقارب الذكور أو بدونهم، وهن يشتركن في تلك السوق بنشاط سواء في شراء أو بيع الذهب. ولا يعتبر ارتداء الذهب وحده شأناً نسائياً، بل إن امتلاكه أصلاً يعتبر كذلك إلى حد كبير. ورغم التفاوت الكبير في حجم الذهب الذي تملكه النساء، إلا أن الكثرة منهن امتلكن ويملكن بعض الحلي الذهبية. وتحصل المرأة على الحلي الذهبية في أغلب الأحوال عند الزواج. إذ يعتبر جزءاً لا يتجزأ من ترتيبات الزواج الإسلامي أن يسجل في عقد الزواج الصداق الذي يجب على العريس أن يدفعه لعروسه ويظل ملكية خاصة لها[٦]. وفي أغلب الأحوال يقدم جزء من هذا الصداق في صورة حلي ذهبية.

ويقع جبل نابلس في منطقة ذات تاريخ طويل في ارتداء الحلي الذهبية, ٧ فحتى الستينيات من القرن الماضي كانت معظم نساء جبل نابلس الريفيات يحصلن على ذهبهن هذا في صورة عملات ذهبية عثمانية أو- بدرجة أقل- بريطانية ("ليرات دهب"). وكانت هذه العملات ترتدي في شكل عقد تحاك فيه على شريط قماشي ("قلادة دهب"). أما قيمة هذه العملات (التي كانت تقليداً للعملات الرسمية) فقد كانت تحدد بنوعيتها من الذهب (عيار ٢٢ قيراط عادة) ووزن الذهب الذي تحتويه. وهكذا يمكن اعتبارها بمثابة عملات "سبيكة"، أي كطريقة لحيازة سبيكة الذهبية "بكميات قليلة"[٨]. أما في مدينة نابلس فقد كانت النساء يرتدين الحلي الذهبية أيضا، ولكن بأشكال وأحجام أخرى. فبدلاً من لبس "قلادة" العملات الذهبية، أو بالإضافة إليها وغيرها من العقود، ارتدت النساء أيضا أنواعاً كثيرة ومختلفة من السوارات الذهبية الثقيلة مثل سوار "المبرومة" (السلك الملفوف) و"الإجاصة" (الكمثرى) و"الحية" (الثعبان) وكذا "السحب" الأخف وزناً. وبداية من أواخر الستينيات أصبحت تلك السوارات الذهبية أكثر شعبية في المناطق الريفية. كما أن قيمة هذه السوارات (وقد كانت معيارية تماماً) توقفت إلى حد كبير على وزنها، أما نوعيتها فكانت دائما من عيار ٢١ قيراط. وشاع أيضا في تلك الأوقات الجمع بين السوار والسبيكة. وكانت بعض السوارات تتكون من عملات ذهبية، بينما تشكل بعضها الآخر من قضبان ذهبية رفيعة تصل بين سلسلتين من الذهب.

ويسمى هذا النوع من الذهب (أي السوارات عيار ٢١ قيراط والعملات عيار ٢٢ قيراط) "الذهب البلدي" وهي تسمية مركبة تشير إلى معاني متعددة مثل: المحلي والأهلي والأصيل.

وتعتبر السمة الرئيسية في "الذهب البلدي" أن خيار بيعه ليس مستبعدا أبدا. فالسؤال الأساسي الذي تواجهه المرأة وهي بصدد شراء الذهب هو- كما أوضح لي الصاغة- كم ستخسر حينما تبيعه ثانية، إذ إن ما ستحصل عليه عندئذ يتحدد جزئيا بسعر الذهب في السوق العالمية، أما الخسارة مقابل المصنعية والتكاليف الإضافية فهي محدودة، حيث قد تقل المصنعية عن ١٠٪.

ومع ذلك فهناك بالنسبة "للذهب البلدي" ما هو أكثر من قيمته الاقتصادية، فالنساء يرتدين هذه السلعة الاستثمارية على أجسادهن، وحتى إذا كن لا يفعلن هذا بالضرورة على مدار الوقت فإنهن يبادرن إلى ارتدائه في المناسبات الاحتفالية. وبالنسبة لنساء النخبة كان ارتداء الذهب دوماً بمثابة إظهار للمكانة أكثر منه وسيلة لتحقيق نوع من التأمين المالي, ٩ وبشكل أكثر عمومية، ينطوي ارتداء العملات والسوارات الذهبية على مظهر علني لعلاقات اجتماعية معينة، إذ من خلاله تعبر النساء أو يفصحن عن العلاقات المرتبطة بالحصول على هذا الذهب. فحينما ترتدي امرأة "الذهب البلدي" يكون هذا برهاناً على رغبة وقدرة أهل العريس على إنفاق مبلغ كبير من المال على العروس، وهو في الوقت نفسه بمثابة إشارة عن الوضعية المالية للعريس، وعن احترامه للعروس

وأسرتها. كذلك يمكن قراءة عرض "الذهب البلدي" كتعبير عن العلاقة بين المرأة وأبيها. إذ إن "الذهب البلدي" فوق جسد المرأة يثبت أن أباها لم يحتجز شيئا من الصداق لنفسه، وإنما أنفق على ابنته بسخاء. كما يمكن قراءة هذا ايضا كعلامة على الحب والحماية الأبويين. إذن "فالذهب البلدي" أكبر من أن يكون مجرد مورد اقتصادي، فهو أيضا تعبير علني عن علاقات القرابة.

(٣) الذهب الإيطالي

دخوله في الزيجات الحديثة

بدءاً من الستينيات ظهر اتجاه جديد في تسجيل الصداق في عقود الزواج، كما دخل السوق نوع جديد من الذهب. فبدلا من تسجيل مبلغ كبير من النقود كمقدم صداق، أصبحت بعض العقود تتحدث عن صداق رمزي مثل دينار أردني واحد أو ليرة ذهبية واحدة. ولكن تسجيل صداق كهذا لم يكن معناه حرمان العروس من الحصول على حلي ذهبية أو عناصر أخرى، فقد كانت تتلقى في الغالب هدايا تساوي في القيمة ما كان يجب أن تحصل عليه لو كان سُجل في العقد صداق كبير. ولكن الفرق الجوهري هو أن النساء لم يعدن يتلقين هذه الأشياء كحق شرعي، وإنما كهدية يمنحها العريس "طوعاً" لعروسه. وهكذا فإن الصداق الرمزي يرمز قبل كل شيء إلى أن عائلة العروس تثق في العريس ثقة كاملة بغض النظر عن الضمانات الشرعية، أما الحلي التي تتلقاها كهدية تشير إلى قدرة ورغبة العريس (وليس قدرة والد العروس كما كان في السابق) في العطاء. وقد كانت النخبة الحضرية الحديثة هي التي "ابتكرت" هذه الطريقة الجديدة في تسجيل الصداق، وسرعان ما أصبحت ممارسة شائعة في العائلات ميسورة الحال التي تلقت بناتها تعليما جيدا، بل وحتى مارسن الأعمال المهنية.

وبالتدريج أخذت بعض العائلات من الطبقات المتوسطة والدنيا ومن المناطق الريفية تساير هذا الاتجاه الجديد. ومع ذلك فقد كان من الممكن لهذه الطريقة أن تنطوي على مجازفة، خاصة إذا لم ترق هدايا العريس لمستوى التوقعات، حيث لن يكون ممكنا في هذه الحالة اتخاذ أي تدابير قانونية[١٠].

وإلى جانب تلك التطورات، حدث تحول في معنى وطبيعة الحلي الذهبية. وكان أبرزها ظهور الذهب الإيطالي عيار ١٨ قيراط في أسواق نابلس وعلى أجسام النساء. وبدأت بعض القادرات على هذا في ارتداء قطع صغيرة من الحلي ولكنها أكثر رقياً في الذوق، وكانت تستورد عموما من إيطاليا. واعتدن على الإشارة إلى هذا الذهب بـ "القطع الصغيرة" أو "الموديلات" (فنظراً لما يتمتع به من صلابة أكبر يمكن صنع طائفة أكبر من الموديلات والأذواق). ولما كان هذا الذهب من عيار ١٨ قيراط فقط، ولما كان جزء كبير من ثمن القطعة يتضمن تكاليف المصنعية ورسوم الاستيراد، فقد كان الذهب الإيطالي أقل قيمة من الذهب البلدي من الزاوية الاستثمارية. وكان من الطبيعي أن تتعرض المرأة لخسارة كبيرة حينما تبيع هذا الذهب. ورغم هذا فقد انتشر ارتداء الذهب الإيطالي بسرعة وأصبح أكثر شعبية وسط الفئات الأقل تيسرا في المدينة وفي المناطق الريفية، حتى في حالة استمرار تفضيل أولئك النساء للسوارات عيار ٢١ قيراط في صداقهن.

وكانت الأسباب عند النساء في تفضيل "القطع الصغيرة" مماثلة لأسباب تفضيلهن تسجيل صداق رمزي في عقود الزواج. "فالنساء الحديثات" ذوات الوعي الذاتي يعتبرن كلا من الصداق الكبير وارتداء عدد كبير من السوارات الذهبية الثقيلة موضة قديمة. وكان تسجيلهن لصداق رمزي وارتداء الذهب الإيطالي بالنسبة إليهن بمثابة وسيلة لتأكيد حداثتهن، وإعلانا بعدم احتياجهن إلى ضمانات مالية بسبب الزواج. وهكذا فهن يصرحن بأن أزواجهن- أو

عـائلاتهن عند الضرورة- يـمكن أن يكونوا موضع ثقـة تامة من حيث تلبية جميع مطالبهن.

وبالنسبة لأولـئك اللاتي يعملن أعمالا مـهنية كان هذا بمثابة إعلان مـن جانبهن بعدم الحاجـة إلى الصداق (أو حـتى إلى الزواج) لاقـتناء الممـتـلكات، إذ إن عـملهن المهني يوفر لهن الوسائل الكافية لتـحقيق هذا. أما نساء الطبقـات الدنيا فـقد يسجلن في عـقود الزواج صـداقا رمزيا رغبة في ادعاء مكانة اجتماعية أعلى، ومن ثم قد يفـضلن أيضا الحـصول عـلى قطع أصغـر- ولكن أقل ثمنا- من الذهب الإيطالي، إلا أنهن مع هذا لا يغامرن في الغالب بالتخلي تماما عن "الذهب البلدي".

كـذلك يرتبط تسـجيل صـداق رمـزي وارتداء الذهب الإيطالي باتجاه آخر جديد أيضا هو ازدياد دور الفتاة في اختيار شريك حياتها. وفي بعض الأحيان تحاول النساء فعليا التساهل في الجانب الاقـتصادي للزواج (أي فيما يتعلـق بالصداق الكبيـر والسورارات الذهبـية الثـقيلة) وذلك من أجل تيـسـيـر الزواج من الشـخص اللاتي يفـضـلنه. وأصـبح الذهـب الإيطالي مـرتبـطاً في هذا السيـاق بالزيجات الحديثة (على النقـيض من الزيجات التقليدية ذات الإجراء الصارمة) وحيث تنظر الزوجات لأزواجهن كشـريك ورفيق. وتعتـبر شخصيـة العريس هي الأكثر أهمية في هذه الزيجات من مقدرته المالية.

بيد أن التـحول إلى الذهب الإيطالي لا يزال بعـيداً عن الاكتمال. ففـي الواقع أن هناك من الدلائل ما يشير إلى أن الذهب الإيطالي قد أخذ منذ أواخر الثمانينات يفقد بعضا من شعبيته فقد كانت الشابات الريفيات يعرضن علي بفـخر "القلادة الذهـبية" التي حـصلن عليهـا عند الزواج، والتي تتكون مـن ١٣ قطعة عـملة ذهبـيـة، مع قطعة كـبيرة في المنتـصف موضوعـة داخل إطار ثقيل، ولم تكن تلك العـملات مخـيطة في شريط (كمـا كان شـائعا في عـصـر جـداتهن)، وإنما تصل بينهـا سلسلة ذهبية ثقيلة. أما في صفوف الطبقات المتوسطة الدنيا في الحضـر فقد أصبح "الطقم الهندي" ذا شـعبية مـتزايدة، وهو من عيار ٢١ قيراط، ويجلب إما من منطقة الخليج العـربي أو يصنع مـحليـا. وهو يتـكون على الأقل من عقد وقرطين، ويزيّن بعدد كبـير من الدلايات الصغيرة وغرها من الإضافات. ورغم أن تكلفة المصنعية في هذا الطقم أعلى مـن السوارات الـبلدية، إلا أنهـا تظل أقل من تكلفـة مصـنعيـة الذهب الإيطالي. وبينمـا لازالت العـرائس تفضلن الحلي الحـديثة، إلا أنه يبـدو أن هناك تحـولا مرة أخـرى قد بدأ باتجـاه اقـتناء أصناف الذهب الأكثر ضماناً.

(٤) النوع الاجتماعي والذهب والعولمة

ترى ما هي آثـار عمليات العـولمة على المعاني المـضمنة في الحلي الذهبـية عند النساء فـي الشرق الأوسط؟ من أبرز العـناصـر فـي هذا الصـــدد أنه على الـرغم من التغـيرات الاجتـماعيـة والاقتصـادية الكبيرة فـمازالت الحلي الذهبية تتمتع بـأهمية عند نساء الشرق الأوسط، كمـورد اقتـصادي وكـشكل للاستـثمار. ومـن ثم فإن عمليـات العولمة قـد أثرت عليهن أولا وأخـيرا في هذا الشأن من خلال تغيرات سـوق الذهب العالية،حتى أن أقل التغيرات فـي سعر الذهب عالميا تصبح مـحسوسة على الفـور في السـوق المحليـة. ومـعنى هذا أن تراجع سعـر الذهب العـالمي في أواخر التـسعـينيات (بسـبب أساسي هو قـيام البنوك المركزيـة الغربية ببـيع جزء من احتياطيهـا الذهبي) قد ألحق الضرر بالنساء في الجنوب أكثـر من نظيراتهن في بلدان الشـمال، حـيث إن جزءا أكبر بكثـير في سعر الحلي الذهبيـة في البلدان الأخيرة يذهب إلى تكاليف الـتصـمـيم والمصنعـية والتـسـويق والضـرائب .. الـخ. وإن هذا الاخـتـلاف الكبـيـر في الاقـتصـاديات الثقـافـية للحلي الذهـبيـة بين الشمـال والجنوب قـد أعـاق إلى حد بعـيـد إمكانيـة تبني طراز الحلي الغـربيـة في بلدان الجنوب. وحـتى في حـالات ارتداء "الذهب الإيـطالي" فـإن هذا لا يـشـيـر بشكل مبـسط إلى تزايد هيمنة العـولمة. إذ إن معنى ارتداء هذا الذهب (الإيطالي) يظل ذا خصوصية محلية قوية. ففي جـبل نـابلس قـامت نســاء بالبـدء فـي ارتداء الذهب

الإيطالي من أجل التعبير عن الحداثة وتمييز أنفسهن عن كل من الجيل السابق والنساء الأقل يسرا. ويعد هذا النمط في التعامل مع الذهب مناسبا للرغبة في إبراز علو المكانة والحداثة، ليس فقط لأنه قادم من أوروبا، وإنما لأنه يبين أن مالكته ليست بحاجة إلى الاحتفاظ بخيار القدرة على بيعه، وأنها قادرة على تحمل الخسارة[11].

غير أن هناك سببا آخر للزعم بعدم وجود تجانس تام فيما يتعلق بالحلي الذهبية. فقد أدت عمليات العولمة ذاتها إلى إحلال الذهب الهندي محل الذهب الإيطالي إلى حد ما، أي إحلال تدفقات جنوبية- جنوبية محل تدفقات شمالية- جنوبية. إذ إن الذهب الهندي يتمتع بميزة مزدوجة حيث يجمع بين جماليات خاصة (ربما تكون أقرب بكثير إلى ذوق بعض شرائح السكان في الشرق الأوسط) وقيمة اقتصادية أفضل. فضلا عن أن "ارتداء الذهب" ينطوي على وضع أشكال عديدة للتهجين على المحك. فمن ناحية قد تجمع القطعة الواحدة من الحلي بين عناصر من تقاليد مختلفة، إذ تجمع الأشكال الأحدث من الذهب البلدي بين القيمة الاقتصادية العالية ومظهر أكثر رقياً (مثل السلاسل المشكلة بأوقية من القضبان الذهبية المزينة) عن أشكال الذهب البلدي الأقدم. ويجمع الكثير من "الحلي الهندية" بين أشكال من التقاليد العربية والهندية وينطبق الشيء نفسه على "الحلي الفضية" التي تجمع بين عناصر نمطية سابقة في التقاليد الآسيوية والشرق أوسطية والبحر متوسطية. وفوق هذا وذاك فقد تجمع المرأة بين أشكال مختلفة من الحلي، أو قد ترتدي طرازا لهذه المناسبة وطرازا آخر لمناسبة أخرى (وتعبر حفلات الزواج عن هذا بشكل أكثر وضوحا). وعلى سبيل المثال قد تحجم النساء الثريات عن إظهار الذهب البلدي، ويفضلن الجمع بين العقود والسوارات المصنوعة من الذهب الإيطالي وبين ارتداء خواتم ذات ماسة كبيرة (سوليتير). أما نساء عائلات الطبقة الدنيا فلا زلن يقيمّن ويشترين الذهب البلدي، إلا أنهن يحببن أيضا أن يرتدين بعض القطع الصغيرة من الذهب الإيطالي ذي الموضة الحديثة. ولا تكتفي النساء بارتداء أنماط مختلفة من الذهب، وإنما يجمعن أيضا بينها لإعطاء انطباعات خاصة عن الأنوثة والتي ترتبط بها بعض أشكال التمايز على أساس الطبقة أو الموقع أو نمط الحياة. وما زالت القيمة الاقتصادية للحلي الذهبية بمثابة العنصر الرئيسي لاقتنائها عند نساء كثيرات، ومن ثم فإن مناقشة تدفقات السلع الثقافية- ومن بينها الحلي الذهبية- تحتاج إلى تضمين الآثار الاقتصادية للعولمة.

الهوامش

١- يرتبط هذا مع تحديد 'رينفرو' للطبيعة النشطة للثقافة المادية. فبينما يرفض نمط التفكير التأملي الذي ينظر إلى سلع المكانة باعتبارها تعكس وضعية عالية، ويشير إلى عمل 'فيبلن' ١٨٩٩- عن الاستهلاك والعرض الظاهرين، يوضح أنه يمكن تحقيق المكانة العالية من خلال التعامل في السلع المادية واستعرض الثراء . Renfrew 1986-

٢- بالنسبة للذهب كملكية نسائية، وارتباطه بالتحول في إجراءات الصداق انظر . Moors 1995-وقد نشرت أجزاء مما سيلي في . Moors 1998-

٣- وبالمثل فإن عملية الإنتاج الكبير لأشكال معينة من الحلي- مثل السلاسل- قد بدأت مع إدخال الإنتاج الآلي World Gold Council 1997-

٤- يتم هذا في صورة معدلة: فقيمة العملات المختلفة كانت ثابتة أمام الذهب، ولكن دولار الولايات المتحدة فقط هو الذي ظل قابلا للتحول ٣٥ دولار للأوقية = ١, ٣١ جرام .

٥- http://goldinfo.net/yearly.html بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٢ .

٦- ليس معنى هذا أن جميع النساء لديهن سيطرة كاملة على ذهبهن، لكنه من المعترف به على نطاق واسع أن ذهب الصداق ملكية شخصية للمرأة . وبالنسبة للممارسات المرتبطة بذلك من حيث جوانبها التاريخية والجغرافية والطبقية الخاصة انظر . Moors 1995-

٧- ليس من السهل الفصل فيما يتعلق باستخدام الحلي الذهبية عند قبل القرن العشرين. وهناك كتاب مختلفون قدموا مادة أرشيفية عن الحلي الذهبية كتابتهم عن علاقات الملكية في العصر العثماني. انظر بالنسبة لجبل نابلس . Tucker 1988- وعلى الأقل حتى العقد الثالث من القرن العشرين كان ارتداء الحلي الفضية أكثر انتشارا من ارتداء الحلي الذهبية في فلسطين، وخاصة في المناطق الريفية . Weir 1989: 194- بل إن الفضة حافظت على شعبيتها حتى سبعينيات القرن الماضي في بلدان مثل اليمن وعمان.

٨- تنتج كميات كبيرة من هذه العملات في بلدان عديدة مثل سوريا والكويت والعربية السعودية. ويمكن تفسير الزيادة الكبير في إنتاج العملة الذهبية في السعودية أواخر السبعينيات- بشكل جزئي- بحقيقة أن العمال الوافدين والحجاج- كانوا يشترون هذه العملات كوسيلة آمنة لحمل مدخراتهم إلى الوطن . Weston 1983: 58-

٩- وبالإضافة إلى هذا لا تقتصر الحلي الثمينة على الذهب وحده، وإنما يضاف إليها أيضا أطقم الماس. ونظرا لاختلاف طبيعة تجارة الماس عن تجارة الذهب، فإن مخاطر خسارة المال عند البيع كانت أكبر إلى بعيد.

١٠- ارتبط هذا في المناطق الريفية بحقيقة أن العمال المهاجرين الذكور قد حققوا سريعا الأسبقية على الزراعة كمورد رئيسي لكسب القوت. ونتيجة لهذا تزايد دور الأزواج في شراء الذهب.

١١- يمكن مقارنة هذا على نحو مفيد بالطرق المذكورة عند "أبولغد": Abu-Lughod 1998: 262-3، فيما يتعلق بتطور الأفكار الجديدة عن الزواج الحديث، وأنها لا تتعدل ببساطة عند الترحال إلى مكان آخر، وإنما الأهم أننا بحاجة إلى تقصي عمليات التغيير الاجتماعي- الاقتصادي الجارية محليا والتي سهلت تطوير خطابات وممارسات معينة.

المراجع

Appadurai, Arjun, 1996, Modernity at large. Cultural dimensions of globalization. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Harris, Laurence, 1988, 'Money and Finance with Undeveloped Banking in the Occupied Territories', in George Abed, ed., The Palestinian economy. Studies in development under prolonged occupation. London and New York: Routledge. Pp. 191-223.

Giddens, Anthony, 1990, The consequences of modernity. Stanford: Stanford University PressGupta, Akhil and James Ferguson, eds, 1997, Culture, power, place. Explorations in critical anthropology. Durham, NC: Duke University Press.

Harvey, David, 1989, The condition of postmodernity. Oxford: Blackwell Publishers.

Meyer, Birgit and Peter Geschiere, eds., 1999, Globalization and identity. Dialectics of flow and closure. Oxford: Blackwell Publishers.

Moors, Annelies, 1995, Women, property, and Islam. Palestinian experiences, 1920-1990. Cambridge: Cambridge University Press.

Moors, Annelies, 1998, 'Wearing gold' in Patricia Spyer, ed., Borderfetishisms. London: Routledge. Pp. 208-223.

Renfrew, Colin, 1986, 'Varna and the emergence of wealth in prehistoric Europe', in Appadurai, Arjun, ed.), The social life of things. Commodities in cultural perspective. Cambridge: Cambridge University Press. Pp. 141-169.

Tucker, Judith, 1988, 'Marriage and family in Nablus, 1720-1856. Towards a history of Arab marriage', Journal of Family History 13, 2: 165-179.

Weir, Shelagh, 1989, Palestinian costume. London: British Museum.

Weston, Ray, 1983, Gold. A world survey. London: Croom Helm.

World Gold Council, 1997, 'Gold jewelry in the 1990s'. Geneva: World Gold Council.

العولمة والديمقراطية

برهان غليون

قبل أن يشيع استخدام كلمة العولمة، سيطر على مجال العلاقات الدولية بعد زوال الحرب الباردة مفهوم لم يعش طويلا هو مفهوم النظام العالمي الجديد. وقد صيغ مفهوم النظام العالمي الجديد على مراحل متتالية، وكان يشير في البداية إلى النظام العالمي الاقتصادي الجديد الذي طالبت به الدول النامية في السبعينات من القرن العشرين. وكان هذا النظام موضوع الخطاب التاريخي الذي ألقاه الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين باسم جميع البلاد الطامحة لانجاز مرحلة التصنيع في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ثم تحول في مرحلة ثالثة إلى مجال العلاقات الدولية الاعلامي وأصبح يعرف بالنظام الاعلامي العالمي الجديد. وقد استخدمته هنا أيضا الدول النامية في مساعيها لتوسيع دائرة مشاركتها في صوغ المعلومات والإعلام الدولي. وكان المدير الأسبق لليونسكو، أحمد امبو، من المتحمسين الكبار له، حتى جعل منه محور سياسة اليونسكو أثناء ولايته. وكما كان مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد يعلن احتجاج العالم الثالث على صيغة التوزيع غير العادل للثروة بين الأمم ويطالب الدول الصناعية الكبرى بالاعتراف بالتبادل غير المتكافيء على مستوى عالمي، وبالتالي بالكف عن العمل لتخفيض أسعار المواد الأولية التي يصدرها العالم الفقير، والقبول بدفع القيمة الصحيحة لها، كان مفهوم النظام الاعلامي العالمي الجديد الذي دافع عنه اليونسكو في الثمانينات وفي موجة صعود آمال العالم الثالث بإمكانية إنجاز مهام التحرر الاقتصادي والسياسي والثقافي، يهدف إلى التقليل من سيطرة وكالات الأنباء العالمية التابعة للدول الصناعية على صناعة الخبر والمعلومات في العالم أجمع.

وقد أثارت موجة الاحتجاج المتواصل للبلدان الفقيرة ضد النظام العالمي القائم خوفا كبيرا لدى الدول الصناعية ودفعتها لإعادة بناء علاقات التضامن فيما بينها وتعزيز تحالفها العسكري والسياسي في إطار حلف الأطلسي. أما الولايات المتحدة التي كانت القوة الأكثر تطرفا في رفض الحديث عن إعادة النظر في نظام العلاقات الدولية، فقد اعتبرت مشروع العمل لإقامة نظام إعلامي عالمي جديد مؤامرة شيوعية تهدف إلى فرض الرقابة على حرية الإعلام والرأي، وقررت بناءا على ذلك الانسحاب من منظمة اليونسكو احتجاجا على تبنيها هذا المشروع، وكذلك من قبيل الضغط لإجبار أحمد امبو على الرحيل عن المنظمة الثقافية العالمية.

وقد وضعت الدول الصناعية عامة وواشنطن خاصة بردود فعلها هذا حدا لجميع الآمال المعقودة على فتح مفاوضات دولية متعددة الأطراف حول أهم القضايا التي تخص مستقبل البشرية، وفي مقدمها قضية التنمية المرتبطة بصيغة توزيع الثروة والاستثمارات ونقل أو انتقال الخبرة العلمية والتقنية، ومن وراء ذلك لصدقية مفهوم النظام العالمي ذاته كموضوع للبحث والمساءلة.

لكن لن تمر فترة طويلة قبل أن يبعث هذا المفهوم من رماده ويدخل ميدان العلاقات الدولية أقوى مما كان عليه في أي حقبة سابقة. فبعد نهاية الحرب الباردة، وفي مواكبة المواجهة التي وحدت التحالف الغربي ضد العراق منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، سوف يدخل هذا المفهوم إلى مسرح العلاقات الدولية بثياب

ومضامين جديدة. فالدول الصناعية هي التي ستستخدمه في مواجهة الدول النامية وليس العكس، كما أنها سوف تحول مجال استخدامه من المسائل الاقتصادية والاعلامية والثقافية نحو المجال السياسي والجيوسياسي. فالنظام العالمي الجديد الذي سيتحدث عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بعد الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في مواجهة اعتداء العراق على سيادة الكويت لن يعني إعادة توزيع أي ثروة أو رأسمال، سواء أكان ماليا أو تكنولوجيا أو معلوماتيا، ولكنه سيعني تطبيق ما سمي بقواعد الشرعية القانونية الدولية التي تمنع أي دولة من الاعتداء على الدولة الأخرى. وهذا يعني أن مفهوم النظام العالمي الجديد لم يعد ينحو مثل المفهوم الأول نحو التغيير ولكنه بالعكس تماما يهدف إلى تكريس الأوضاع السياسية والجيوسياسية القائمة. إن الدول الكبرى التي تهيمن على مجلس الأمن الذي اعتبرت قراراته قاعدة الشرعية الدولية تضع نفسها باسم النظام العالمي الجديد وصية على ضمان استقرار واستمرار الوضع العالمي القائم، ومنع أي تغيير يمكن أن يعدل في الخريطة السياسية والجيوسياسية التي نشأت عن الحقبة التاريخية الماضية.

وفي ذلك الوقت انتشرت الفكرة التي تقول بأن نشوء النظام العالمي الجديد على أثر انتهاء الحرب الباردة سوف يفتح للانسانية، بضمانة الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى، أفاقا جديدة، على المستوى الاقتصادي أولا بما سوف توفره نهاية سباق التسلح بين المعسكرين والدول التابعة لهما من رساميل يمكن استخدامها لدفع عملية التنمية في العالم أجمع، خاصة في البلاد النامية، وعلى المستوى السياسي ثانيا بما يقود إليه تخفيف التوتر الدولي وزوال الأوهام التي كانت المعلقة على النظم الشمولية من تعظيم فرص توسيع دائرة الديمقراطية في العالم أجمع.

لكن الآمال التي كانت معقودة على النظام السياسي العالمي الجديد الذي وقفت وراءه الدول الكبرى لم تعش أكثر من بضع سنوات. فلا زادت مساعدة الدول الصناعية وتعاونها من أجل مواجهة مسائل التنمية، ولا تعمقت مسيرة الديمقراطية، ولا عملت الدول الكبرى كما وعدت على تطبيق القانون الدولي. إن ما حصل كان العكس من ذلك تماما، فقد ترافق نشوء ما سمي بالنظام العالمي الجديد بانفجار الحروب الداخلية والعرقية في العديد من البلاد الفقيرة، وبازدياد شراسة الدول الصناعية في سعيها لاقتسام الأسواق ومناطق النفوذ والموارد العالمية في مواجهة تصاعد وتيرة المنافسة بينها لتحسين صادراتها على حساب غيرها وتجاوز أزمة البطالة الخانقة التي تعرفها مجتمعاتها. كما تبين أن المعايير ليست واحدة في تطبيق ما سمي بالشرعية الدولية. وهذا ما دفع نقاد الدول الكبرى وسياساتها إلى وصف النظام العالمي الجديد الذي تقترحه بالنظام الاستعماري الجديد.

وشيئا فشيئا بدا مفهوم العولمة الذي كان يستخدم من قبل أوساط محدودة وعلى مستويات معينة يحتل مكان مفهوم النظام العالمي كأداة نظرية لفهم مجال العلاقات الدولية وتطوراتها المتواصلة تحت تأثير ثورة المعلوماتية والثورة التقنية العلمية عموما. وقد أعادت إشكالية العولمة طرح السؤال ذاته الذي كان قد طرحه النظام العالمي الجديد، أعني السؤال الذي يتضمن أهم تحديين تواجههما البلاد النامية والاجابة عليه وهو: هل تقود العولمة إلى زيادة فرص التنمية الاقتصادية الاجتماعية وإلى التحول نحو الديمقراطية؟

وقد اصطدمت في الاجابة على القسم الثاني من السؤال وجهتا نظر لا تزالان تتصارعان حتى الآن. تقول الأولى إن العولمة بقدر ما تضعف من سيطرة الدولة الوطنية على فضاءاتها الثقافية والإعلامية وتقلل من قدرتها على تكوين قاعدة إجتماعية واسعة من الزبائن السياسيين، وتربط مصير التنمية فيها بالسوق العالمية، سوف تدفع لا محالة إلى توسيع فرص وآفاق التحولات الديمقراطية في العالم الثالث.

أما وجهة النظر الثانية التي يدافع عنها تيار نقد العولمة، وريث الاتجاهات اليسارية الماركسية والنقدية عموما، فهي ترى العكس تماما. فكما يشير إلى ذلك هانس

بيترمارتين وهارالد شومان في كتابهما المترجم للعربية، فخ العولمة، والذي يعتبر مرجعا في هذا المجال، تشكل العولمة أكبر تهديد للنظام الديمقراطي، ليس في البلاد النامية فقط ولكن في بلدان الديمقراطية الناضجة والراسخة ذاتها، أعني البلدان الصناعية الكبرى ذاتها. وأهم الحجج التي تثار في تفسير ذلك أنه بقدر ما يسيطر على المجتمعات منطق الاقتصاد المعولم، أي البحث الشامل عن أقصى الأرباح، تفقد السلطة السياسية ذاتها مضمونها ومقدرتها على عمل أي شيء، وتتحول برمتها، كما يقول الكاتبان، إلى مسرح يضم حشدا من رحال مسلوبي الإرادة، وتفقد الدولة الديمقراطية شرعيتها، وتصبح العولمة مصيدة للديمقراطية. وبالمقابل، سوف تقع السلطة بين أيدي أقلية من المضاربين الدوليين ورجال الأعمال والمافيات العالمية والشركات المتعدية الجنسية التي تفرض سياساتها على الحكومات وتهيمن على الأسواق الدولية.

باختصار إن الخضوع لمنطق الاقتصاد يفرغ الديمقراطية من محتواها، ويضع السلطة جميعها في أيدي أصحاب الرساميل الذين يقررون وحدهم، في الواقع، ومن منطلق تحصيل أقصى الأرباح، مصير المجتمعات البشرية. وبالعكس، تحتاج الديمقراطية إلى أخلاقية الحرية وإلى دولة قانونية وتوازنات سياسية اجتماعية يضمنها التنظيم الحزبي والنقابي والمجتمع المدني عموما، كما تحتاج إلى حد أدنى من التضامن والتوزيع العادل للثروة، لايمكن تحقيقه مع ما يقود إليه تطور العولمة من تهميش متزايد للجمهور الواسع وتعميم للبطالة.

فهل العولمة تسمح لنا بالتفاؤل بمصير الديمقراطية أم أنها بالعكس تشكل أكبر تهديد لهذه الديمقراطية؟

ينطلق أصحاب وجهة النظر الأولى من فرضيتين رئيسيتين أولاهما أن الدول الكبرى الديمقراطية تسعى، أو هي معنية بتحقيق الديمقراطية في البلاد النامية على سبيل تعميم نموذجها الاجتماعي السياسي وتوسيع دائرة انتشار قيم الحرية الفردية التي تؤمن بها. وثانيهما أن رأسمالية السوق نفسها، وهي السائدة منذ الآن في العالم كله، تفترض وتتطلب ما يمكن اعتباره سوقا سياسية مماثلة ومقابلة لها تقوم على قاعدة التنافس بين أفراد النخبة الاجتماعية على الوصول إلى مناصب المسؤولية. وهذا يعني أنه بقدر ما تتجه الأمور في اتجاه الليبرالية الاقتصادية وتتوسع دائرة النفوذ والسيطرة الغربية على المقدرات العالمية، ترتفع حظوظ تحقيق الديمقراطية في البلاد النامية.

والحال ليس هناك تاريخيا ومنطقيا ما يدعم هاتين الفرضيتين. إن الدول الديمقراطية الكبرى تتحدث بالفعل عن تعميم القيم الديمقراطية، وهي تخشى سيطرة النظم الشمولية مثل النظم الفاشية والشيوعية، لكن ليس هناك ما يبرر الاعتقاد بأنها مستعدة لوضع الخيار الديمقراطي في مقدمة أولوياتها في علاقاتها بالدول الأخرى. إن الدول سواء أكانت صغيرة أو كبيرة لا تحدد سياساتها على أساس عمل الخير وتحسين نمط حياة أو طريقة حكم المجتمعات الأخرى، ولكن على أساس مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية. وبعد انهيار النظم الشمولية القوية، لم يعد هناك أي تهديد حقيقي للنظم الديمقراطية القائمة يفرض عليها من وجهة نظر مصالحها الاستراتيجية التعبئة ضد الخطر المحتمل. إن وجود نظم مستبدة وضعيفة ولا شعبية يمكن الضغط عليها بسهولة وتحقيق مصالح الدول الكبرى عبرها أكثر فائدة لها من وجود ديمقراطيات لا بد أن تعكس طموح شعوب العالم الثالث وجوعها للعدالة العالمية والتنمية والمشاركة في السياسات الدولية. وبالمثل، كل التجارب الحديثة، الناجحة أو شبه الناجحة، التي نشأت في القرن العشرين دلت على أن من الصعب تحقيق تنمية رأسمالية في البلاد النامية في إطار المنافسة الدولية من دون اتباع سياسات قمعية هي وحدها التي تسمح بالاحتفاظ بمعدل منخفض للأجور وبطاعة كلية للنظام. فالليبرالية الاقتصادية تتطلب حتما هنا الاستبداد السياسي، وهو ما لا تزال صوره بارزة في نموذج التنانين والنمور الآسيوية، وفي الصين وكل الدول التي تسعى إلى تحقيق تراكم رأسمالي سريع في العصر الراهن. إن عصر التوافق بين نظام الحرية الاقتصادية ونظام الحرية السياسية قد ولى منذ زمن طويل. لكن هذا لا يمنع بالتأكيد أن تسعى الدول الكبرى، وهو ما تقوم به بالفعل، إلى فرض الصبغة الديمقراطية والتعددية الشكلية على نظم قمعية في الجوهر، تتحكم بها نخب محدودة مرتبطة بالخارج، وتقوم بتنظيم الأمن والاستقرار فيها أجهزة أمنية تستخدم خبراء من الدول الديمقراطية ذاتها. فهذه الصبغة من المحسنات الضرورية لنظام الهيمنة الدولي القائم، ومن مستلزمات كسب الشرعية.

لكن بالمقابل، لا ينبغي سحب الفرضيات التي تمس العولمة في علاقتها بالدول الصناعية على الدول النامية كما يفعل العديد من النقاد الذين هم على حق في الجوهر فقط. إذ لا يعني تهديد العولمة للديمقراطية في البلاد الصناعية الكبرى أنها تشكل تهديدا من النوع ذاته للديمقراطية في البلاد النامية أو أنها تسد أي أفق ولو جزيء أمام مثل هذا التحويل. فهي تهدد بالفعل بضرب الديمقراطية في البلاد الصناعية بقدر ما تقود إلى تدمير فضاءات عديدة موجود للحرية، على مستوى السياسة والمجتمع المدني معا. ذلك أن الديمقراطية خلقت بالفعل العديد من هذه الفضاءات الفردية والجمعية. لكنها لا تتضمن التهديد ذاته لمجتمعات ليس فيها مثل هذه الفضاءات من الحرية، أي في البلاد التي لم تعرف الديمقراطية. بل إنها لا بد أن تعمل على تهديم العديد من الجدران التي كانت تحبس السلطة داخلها فئات الشعب المختلفة، وتتيح تكوين فضاءات جديدة أقل طواعية لآليات الضبط والمراقبة والعقاب الجماعي. وهذا يعني أن أثر العولمة السياسي ليس بالضرورة واحدا في الدول الديمقراطية والاستبدادية. لا يعني هذا بالتأكيد أن العولمة تسير بالمجتمعات نحو الديمقراطية. لكنه يعني إن لها بشكل عام وبصرف النظر عن طبيعة المجتمعات مفعولين

متناقضين: بحلها للأمة تضرب أساس أخلاقية الحرية والدولة القانونية وتشجع نظم التمييز الاجتماعي والأقوامي والديني والطائفي ، وبتعميقها دينامية الاستقطاب تدمر التوازنات الاجتماعية والسياسية الوطنية وتعزز التوتر وعدم الاستقرار داخل المجتمعات. كما أنها بتركيزها الثروة في مناطق وبين يدي فئات محدودة تلغي أسس النمو الاقتصادي بما يواكب نمو السكان، وتزيد من الهوة التي تفصل الشمال عن الجنوب مما يعني تزايد البطالة بل الجوع.

لكن بفتحها الفضاءات الوطنية في الداخل على حساب الأقطعة السياسية وفي الخارج بعضها على بعض، تعمل العولمة على توحيد المعايير وتخلق وعيا مشتركا أو عالميا بالمشكلات الانسانية. وهذا يعني أنها تقوم بتعميق الوعي الديمقراطي وجعل الديمقراطية نموذجا مرجعيا لجميع سكان الأرض وتخلق تدريجيا آليات من التضامن العالمي لم تكن موجودة من قبل تساهم ولا شك في بعث اتجاهات لبلورة حلول عالمية أو جماعية. وأن المفارقة فيها أنها تعزز من المطالب الديمقراطية العالمية في الوقت ذاته الذي تساهم فيه في إضعاف الشروط الموضوعية لقيام نظم ديمقراطية حية ومستقرة. وكل هذا يجعل الديمقراطية العولمية ديمقراطية شاملة لكن بمقاييس ومعايير متعددة ومتباينة وتحول مفهوم الحريات الفردية الكلاسيكي القوي ربما إلى نوع من الوهم.

وهذا يعني أن أثر العولمة مرتبط بطبيعة المجتمعات التي تخضع لها. إنها تهز نظم الاستبدادية العتيقة والقديمة بقدر ما تزيد من هشاشة نظم الديمقراطية الكلاسيكية. وبالرغم من أن الميل سيكون قويا لتبني ديمقراطية إجرائية شكلية في نظم تخفي استبداد الأقلية إلا أن التناقض سوف يستمر ويتعمق بين المعايير المرجعية وبين الواقع القاصر عن تحقيقها.

وسوف يقود بالضرورة إلى تعديلات وتغييرات داخل نظام العولمة ذاته. فالعولمة لا تزيد فرص الديمقراطية ولا تنقصها في الواقع، ولكنها تقضي على الأسس التي تقوم عليها النماذج الكلاسيكية منها. ولن يكون من الممكن إعادة بناء الديمقراطية منذ الآن إلا من أفق العالمية، أي من أفق يتجاوز القومية الضيقة التي بني عليها التضامن الاجتماعي الذي سمح ببناء الديمقراطية الوطنية. لكن هل تسمح العولمة ببناء القوى أو التحالفات الاجتماعية والسياسية العالمية القادرة على تحقيق تضامن من مستوى عالمي، ومن ثم تحقيق طفرة في الديمقراطية الوطنية ذاتها؟

الجواب بالتأكيد، فبقدر ما تساهم العولمة الليبرالية القائمة في تدمير البنيات الديمقراطية وبث الفوضى في العلاقات الاجتماعية والدولية، تثير وسوف تثير حركات احتجاج واعتراض وتفجر قوى متنوعة لن يكون في مقدورها مقاومة النظام إلا بموازاة نجاحها في اكتشاف وبلورة الصيغة التي تسمح ببناء تحالف من مستوى عالمي، هو شرط إعادة تحقيق الديمقراطية وقيمها في الواقع العيني.

إن مستقبل الديمقراطية في العولمة، ومن ورائها المجتمعات الانسانية، يتوقف على حصيلة الصراع بين القوى التي تجسد في برنامجها أولوية السياسة والمجتمع، أي منطق التضامن الانساني وتنظر إلى هذا التضامن فيما وراء الحدود الوطنية والقوى التي تجسد منطق التوسع الاقتصادي وأولوياته، والذي يضع موضع الشك والتساؤل نجاعة الدولة القومية ويدفع إلى تفكك المجتمعات التي تعيش تحت سيطرتها وحمايتها لصالح سيطرة التكتلات الاقتصادية والعدد المحدود من الدول الكبرى التي تستفيد من توطينها. وبناء الديمقراطية العالمية لن يتحقق بالفعل إلا كمخرج لهذا الصراع، وبقدر ما تنجح قوى المقاومة الدولية للعولمة الليبرالية في التطوير الحثيث لمؤسسات التضامن العالمي ما فوق الوطنية وتحقق مكاسب سياسية مستمرة تسمح لها بالتقييد التدريجي لرأس المال المعولم، أي في النهاية بإخضاع منطق الربح القائم على التنافس الحر إلى منطق الاجتماع البشري القائم على أولويات أخلاق التضامن والتعاون والانسجام.

العولمة و المجتمع المدني

جدال المفاهيم وحوار المقاربات

فتحية السعيدي

المجتمع المدني : إشكالية مفهوم وإشكال علاقة

نشأ مفهوم المجتمع المدني في ظل تطوّرات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية وفكرية، عرفتها أوروبا في القرون الوسطى. وهذا ما يحتّم ضرورة تناوله، من خلال مساءلة تاريخ الأفكار الذي أفرزه أوّلا وبالذات، قبل مساءلة النظرية ذاتها. إن هذا المصطلح محمّل بالدّلالات، والمعاني المتّصلة بتطوّر معنى الدّولة في الفكر السياسي الأوروبي الحديث، فلقد أبقت الاستعمالات الأولى، التي ظهرت عند بعض المفكّرين على لبس مفاهيمي في علاقة المجتمع المدني بالدّولة. والواقع أنّ أوائل مستخدمي هذا المفهوم قد أجمعوا على أن المجتمع المدني هو عامّة كلّ ما هو خارج فضاء الدّولة من مؤسسات دينية ومن تنظيمات حزبية ومن نقابات وجمعيات أو منظمات غير حكومية...

لقد ارتبط هذا المفهوم بمفاهيم عديدة كالمواطنة والعقد الاجتماعي والحرية والمساواة...، فهو غير مستقل عن سياق تاريخي اتصل فيه منذ نشأته بمفهوم الدّيمقراطية، ووطّد في كنفها استقلاله وانتظامه الدّاخلي والذاتي، وحدّد سماته المميّزة. ولقد أثار هذا المفهوم جدلا مفاهيميا بين فلاسفة العقد الاجتماعي، ثم بين هيقل وماركس وصولا إلى غرامشي الذي عاد بالمفهوم إلى هيقل، ليُكسبه تطوّرا نوعيا تمثّل في ربطه للمجتمع المدني بالهيمنة وبالثقافة.

لا يزال مفهوم المجتمع المدني يطرح إشكاليات متعدّدة، تضفي صعوبة على تعريفه تعريفا دقيقا، ذلك أن "عودة المفهوم المتكرّرة من النسيان بعد مراحل غياب مختلفة، منذ فلسفة القرن السابع عشر في أوروبا، تعني في كل مرّة شيئا مختلفا، لأنّها تأتي في سياق متغيّر بنيويا وتاريخيا يولّد حاجات جديدة، وأسئلة جديدة يجيب عنها المفهوم"[1].

إن عودة المفهوم إلى الساحة الاجتماعية من جديد – في ظل حقبة تاريخية اتسمت بتراجع الكُليانيات التي صاحبها " ضعف الدّولة القومية" وانهيار نظام التقاطب الذي كان يحكم بنية العالم السياسي، بالإضافة إلى تطوّر العلوم والنظريات – تُحيلنا إلى التساؤل عن مضمون هذا المصطلح وعن مختلف التعريفات التي ارتبطت به، وعن علاقته بالفكر السياسي الغربي أصلا ومنشأ ؟

دخلت فكرة المجتمع المدني الفلسفة السياسية الغربية، لتعبّر عن وجود علاقة بين الدّولة من ناحية والمجتمع من ناحية ثانية، "وذلك من خلال الصّراع داخل فكرة الحق الطبيعي، وبعدها فكرة العقد الاجتماعي التي بنيت على الأولى. وفي هذه اللحظة النّظرية التي أقيمت فيها الدّولة على العقد، بدأت مرحلة نظرية نهايتها اعتبار المجتمع سابقا عن الدّولة، وقادرا على تنظيم نفسه خارج الدّولة، وأصبح مصدر شرعية الدّولة ورقيبها" [2]. وهو منطق جديد يتناقض مع ما كان سائدا في فلسفة أرسطو أو من تتلمذوا عليه، الذين كانوا لا يميّزون بين الدّولة والمجتمع.

يتكوّن المجتمع المدني حسب هيجل[3]، في فترة لاحقة عن الدولة التي تسبقه كواقع مستقل. فهو يتوسط الدولة بمؤسساتها والعائلة بآليات إدماجها لأفراد المجتمع. وتعود نشأة المجتمع المدني إلى العصر الحديث الذي اعترف له بالحق في الوجود وفي التعبير عن إرادات جماعية خارجة عن الطابع الرسمي

والحكومي. لقد اخترق مفهوم المجتمع المدني "سيرورة طويلة من النزاعات والاختلافات التي عرفت لحظات من الهدم وإعادة البناء والإبدال لتحديد دلالة للمفهوم"[٤]، وعبّر عن لحظات تاريخية وعن أخرى مادية ارتبطت بجملة من الإشكاليات العملية ذات الصلة بمجال الممارسة والتجسيد الميداني للفعل الإنساني.

تكمن فرادة هذا المفهوم في الإشكالية التي طرحت ولا تزال مطروحة داخل الحقل التأمّلي النظري حول العلاقة بالدولة. ولئن مثلت هذه الإشكالية "سيرورة طويلة من التأمّل، ابتدأت مع ظهور أولى الدّول الأوروبية الحديثة المفتوحة على التجربة التاريخية والاجتماعية لهذه البلدان وارتبطت بصفة ضرورية بهذه التجربة التي كانت ترجع بها دائما إلى ورشة الفعل والتأمّل"[٥]، فإنّها لا تزال موضعا للدراسة والفهم والتمحيص حول إمكانية خلق آليات تواصل عقلانية بين فضاءين متجاذبين ومتكاملين ومتصارعين في آن واحد. وتشكّل هذه الإشكالية القائمة على الدوام محور النقاش المتواصل داخل الفضاءات الجمعياتية سواء كانت أوروبية أو عربية أو تونسية، وإن اتّخذت أشكالا وأنماطا مختلفة من منطقة إلى أخرى. وهذا يعني استمرارية الغموض عند ضبط الحدود بين الدولة والمجتمع المدني.

المجتمع المدني : مسرح لجدال المقاربات

بادئ ذي بدء، نميّز بشكل عام بين تيّارين فكريين حاولا فهم علاقة المجتمع المدني بالدولة. **التيّار الأوّل** يعتبر دور المجتمع المدني يكمن في موازنة قوّة الدولة وفي بلورة حدود بين الفضاءين، مستندا في ذلك على نظرية غرامشي حول الموضوع، وهو تيار منتشر بكثرة في البلدان الأوروبية خاصة الفرنكوفونية منها، ويتضمن علاقة صراع ومنافسة بين الدولة والمجتمع المدني. أما **التيار الثاني**، فهو ينظّر للعلاقة التكاملية بين الدولة والمجتمع المدني وينتشر خاصة في البلدان الأنقلوسكسونية. ويستند في عمله، بشكل واع أو بشكل غير واع، على نظرية الاعتماد المتبادل التي "ترى أن النموذج الصراعي ليس هو الطريقة الوحيدة لرؤية العلاقة بين القطاع الثالث والدولة، فهناك عوامل مهمة تهيئ للشراكة أو الاعتماد المتبادل بين الطرفين. فإخفاق الدولة واخفاق السوق من جانب واحتياج القطاع غير الربحي لمساندة سياسية من الحكومة من جانب آخر، يجعلنا نتوقع يجعلنا نتوقع علاقات تعاون بين الطرفين أو شراكة في مواجهة المشكلات الاجتماعية وتوفير الخدمات الإنسانية..."[٦] بتعبير أماني قنديل.

إن معظم الدارسين لإشكالية الدولة والمجتمع المدني في البلاد العربية يؤكّدون مركزية الدولة القطرية. وفي هذا الصدد، يقول علي الكنز " إن الدول المغاربية "يعقوبية" الطابع بفعل كل التكوينات التي راكمها البعد الاجتماعي من خلال التجربة السياسية لكل بلد على حدة. فهي اشتراكية صريحة في الجزائر إلى حين وفاة بومدين سنة ١٩٧٨، واجتماعية في تونس، خاصّة مع حكومة بن صالح في العقد الستّيني، وليبرالية في المغرب خاصّة بعد التجربة الأولى لحكومة الاتّحاد الوطني للقوات الشعبية. لكنّها النزعة اليعقوبية للنخبة في كل مكان، مدعّمة هنا وهناك بمركزية الدولة، مضيفة إلى احتكاراتها التقليدية من قوات الأمن، والإدارة العامّة، احتكارات جديدة"[٧].

لقد مثّلت مركزية الدولة الحلقة الأصلية في عملية استيعاب الجمعيات وتعبيرات المجتمع المدني الأخرى. وهو ما يؤكّده علي الكنز بقوله: "إن ديناميكية الدولة الشمولية انتقلت إلى الدوائر الأخرى للحياة المدنية لإدماجها في منطقتها الخاصّة ولإخضاعها لمنطقها المركزي"[٨]. والسؤال الأوّل الذي يتجاوز إجاباتنا المتواضعة حول إسهام الجمعيات بجميع أصنافها في مجال إدارة الشأن العام، يتعلّق، بمدى قدرة الجمعيات العربية على بلورة مجتمع مدني مستقّل ورائد وقادر على التعبير الحرّ وعلى على الاستجابة لمتطلبات الديمقراطية ؟

المرأة ومراكز اتخاذ القرار

يشكّل منهج التمكين الذي شاع الفترة الفاصلة بين ١٩٧٥ و١٩٩٥ في الهيئات الدولية والممولة للمشاريع أهمية قصوى في مسألة تعزيز مكانة النساء في مراكز اتّخاذ. وهو منهج يندرج في إطار معالجات "النوع الاجتماعي والتنمية "GAD، التي تساهم بطرق متنوعة في تطوير مفهوم التمكين الذي حدّد بأنه عملية تتناول من خلالها كل البناء التي تديم جميع أنواع الحرمان للنساء لكونهم نساء.

إن المتمعن في مسألة حضور النساء في مراكز القرار يلحظ بأن نسب مشاركتها قد بقيت دون المؤمّل، ويرجع ذلك لأسباب عديدة تطال الذهنيات والسلوكات والتصوّرات الاجتماعية لتقسيم العمل الاجتماعي داخل الأسرة وداخل الفضاء العام. رافق هذا المنهج مفاهيم جديدة تعبّر عن استراتيجيات مرحلية لبلوغ مبدإ المساواة بين الجنسين، أبرزها مفاهيم الكوتا والتناصف والإنصاف والتمييز الإيجابي.

لقد شكّلت هذه المفاهيم تطوّرا في صياغة الفكر الإنساني للمرأة من خلال الدور البارز والفاعل للحركات النسوية العالمية. هذه المفاهيم التي صيغت في حقل الممارسة والصراع من أجل اقتلاع الاعتراف بالقدرات النسائية قد تسرّبت تأثيراتها من خلال المؤتمرات الدولية للحكومات وللمنظمات العاملة في مجال الحقل النسائي. فأضحت تعبيرات ثقافية تسعى لأن تجد لها مكانا في الخطاب السياسي العالمي والعربي وفي خطابات مؤسسات المجتمع المدني المدافع عن دور أفضل للنساء.

إن تبني هذه الاستراتيجيات متفاوت بين الدول، إذ سعت الدول لاتخاذ إجراءات تستهدف تمكين النساء وتفعيل دورهن، ولكن هذه الاجراءات بقيت محتشمة، وهو ما تدل عنه مؤشرات النوع الاجتماعي. ذلك، أن فجوة النوع الاجتماعي لا تزال عميقة بين الجنسين. وتجدر الملاحظة، بأن مؤسسات المجتمع المدني التي تضم عضويتها الجنسين قد بقيت متخلفة عن بلدانها، وهو حال تونس مثلا. ففي الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة البرلمانيات من ١ ,١ بالمائة سنة ١٩٥٧ إلى ١١ ,٥ بالمائة سنة ١٩٩٩ بقيت نسبة النساء شبه غائبة في الهياكل العليا للأحزاب السياسية وللمنظمات والجمعيات، فعلى سبيل المثال نجد ٧ نساء من مجموع [٩] ٦٣٣ عضو في الهياكل العليا للاتحاد العام التونسي للشغل، كما نجد مجموع ٢٥٩ امرأة مقابل ٦٧٠ رجل على رأس الهيئات المديرة للجمعيات المبحوثة [١٠].

إن هذه المؤشرات دالة في ذاته على طبيعة مشاركة النساء في مراكز اتخاذ القرار بالرغم من ارتفاع حجم عضويتها في مؤسسات المجتمع المدني. وهذا يفسّر بضعف الثقافة السياسية والمدنية لدى الفاعلين الاجتماعيين. كما أن اتجاه المؤسسات الممولة الأجنبية إلى تمويل مشاريع تستهدف النساء يعبّر عن هذا المعطى العام الذي يزيح المرأة من مجالات الحياة، وهي مشاريع تستهدف التمكين والنهوض بالنساء، لأنه ما من تنمية بشرية شاملة دون مشاركة فاعلة للنساء، ولا تطوّر مجتمعي دون نهضة حقيقة تطال الذهنيات والسلوكيات وتغيّر النماذج الثابتة حول صورة المرأة وحول التمثلات الاجتماعية التي تحاك حولها.

المجتمع المدني وحوار الثقافات

عبّرت العديد من الجمعيات والمنظمات العربية، عن ثقافة جديدة تنخرط في ثقافة حقوق الإنسان، وتعطيها مضمونا مدنيا حديثا يفترض الحرية والمساواة أساسا لاجدال حوله. فالثقافة المدنية التي يمكن للجمعيات تفعيلها ونشرها قد بقيت على هامش نشاطات عديد الجمعيات الحقوقية التي توجّهت نحو مطالبة الدولة بضمان الحقوق السياسية والمدنية دون إعطاء هذه الحقوق معنى يخرج عن دائرة الاحتجاج[١١]. كما أن عملية استبطان القيم والمبادئ الإنسانية قد بقيت في مستوى الشعارات التي ترفعها هذه الجمعيات. إنّه إرثنا الثقافي الطويل الذي تتنازعه قيم الحداثة والتقليد، فتتجلّى لتعبّر عن أزمة الذات وأزمة المثقف العربي

الذي لا يستطيع "أن يخفّف من أزمة مجتمعه بدراسة أسبابها وإظهار سبل الخروج منها، (بل) أنّه يضاعفها بأزمة ذاتية تهمّه وهو يُلهي بها ذهنه..."[١٢].

إنّ التأمّل في الموضوعات المتعلّقة بالحياة الجمعياتية في البلاد العربية سواء في علاقتها بالدّولة أو بالمؤسسات الممولة أو بالفئات المستهدفة... يحيلنا إلى التساؤل عن ماهية قنوات الاتصال، وعن أشكال التبادل الممكنة بين الجمعيات ومحيطها الواسع. وتطرح في هذا الصدد، إشكاليتان: تتعلّق الأولى بمسألة الاستقلالية عن الدولة وعن المؤسسات المموّلة. وتتّجه الثانية، إلى طبيعة الأثر الذي يمكن أن تحدثه الجمعيات على الفئات المستهدفة. ففي خصوص الإشكالية الأولى، تفهم الجمعيات الاستقلالية من وجهتي نظر مختلفة ومتباعدة تماما، إذ يتضمّن الفهم الأوّل مسألة القطيعة شبه الكلّية مع الدولة وأحيانا كثيرة مع المؤسسات الممولة الأجنبية. ويتضمّن الفهم الثاني، ضرورة التعامل مع المؤسسات الحكومية والحفاظ على استقلالية التسيير المالي والإداري. ففي الفهم الأوّل تتخذ الاستقلالية منحى الرفض الكلّي للدوائر الحكومية، ولكل ما يمكن أن تقوم به لفائدة المجتمع، وها هنا يصبح التصوّر ضيّقا ومحدودا. أمّا في الفهم الثاني، فإن الاستقلالية لا تعني استقلال الرأي ولا تعبّر عن نماذج متعدّدة للمجتمع. وإزاء هذه التصورات والآراء تتمّ تغذية مسألتي "التبعية والتهميش". عندئذ، نتساءل عن لعبة الأدوار داخل الفضاء العام، بمعنى آخر، هل يتمثّل دور الجمعيات في موازنة قوّة الدولة أو في معاضدة قوتها؟ باختصار، كلا الدورين موجود ويعبّران عن نماذج مختلفة من التفاعل والتواصل مع الدولة.

ولئن استطاعت العديد من الجمعيات العربية تحديد نماذج تواصلها مع الدولة، فإنّها لم تتمكّن من تحديد نموذج العلاقة مع المؤسسات الممولة التي وبدون شكّ قد فعّلت العولمة دوره. إنّها العلاقة الأحادية الجانب التي تتجّه على الدوام في اتّجاه واحد، هو اتّجاه صاحب المال عند توظيف أمواله، فهو يتّجه لتمويل مشروع دون آخر وفق توجّهات وسياسات دولية تضبطها دول الشمال حسب طبيعة المرحلة وحسب المصالح التي ترغب في بلوغها. ولذلك، لا تسعى الجمعيات المموّلة للنظر فيما يمكن أن يحدثه مشروع مّا لجمعية مّا من أثر على الفئات المستهدفة، وقد لا يهمّها ذلك على الإطلاق، بقدر ما يهمّها طريقة صرف الأموال.

إزاء هذه العلاقة مع المموّلين التي تعبّر عن اللاّتكافئ يبقى سؤالنا مطروحا حول ما يعنيه التفاوض، وحول مدى استجابات الجمعيات لثقافة ورؤى الآخر/ الغرب؟ مع أنّنا نسلّم جدلا بـ "أن الغرب لا يساعد النخبة العصرية -الاقتصادية والاجتماعية والفكرية- على غرس مشروع ليبرالي ديمقراطي حقيقي في الأقطار العربية المؤهّلة لذلك. بل إن سياسته تتجه بالعكس من هذا إلى البحث له عن مواقع داخل التيّارات الأصولية، حتّى يضمن لنفسه الحفاظ على مصالحه عندما تستولي تلك التيارات غدا على السلطة (موقف الولايات المتّحدة من جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر واستقبال بريطانيا لزعماء الحركات الإسلامية والسماح لها بالحركة والنشاط فيها...)[١٣]

أشار لوسيان باي Lucien Pye إلى أن فكرة الثقافة السياسية تفترض أن تكون "المواقف والمشاعر والمعارف التي تنشّط وتحكم السلوك السياسي في كل مجتمع ليست مجرّد تكتلات عشوائية بل تمثّل أنماطا متماسكة تنسجم وتعزّز بعضها البعض. إلاّ أن هذا لا يعني أن كل الفئات الاجتماعية تتشارك في ثقافة سياسية واحدة، وأن القيم والمعتقدات تتوزّع بالتساوي على أفراد الشعب"[١٤]. وفي هذا المجال تطرح الاختلافات في النزعات الثقافية الأساسية من مجموعة إلى أخرى ومن فرد إلى آخر. وتُميّز هذه النزعات أنماط المعتقدات والمبادئ عن بعضها البعض، والتي يمكن أن تهمين في داخل الأطر الجمعياتية.

مثّل التفاعل مع الثقافات الغربية ومع مختلف العهود والاتفاقات الدولية المتعلقة بالقانون الدولية مكوّنا من

مكوّنات مقاربات الفعل الدّيمقراطي لدى الجمعيات العربية. فمنها من يتّخذ الاعتدال والتسامح والتعاون والابتعاد عن التطرّف السياسي أو الديني مقاربة لتحقيق الفعل الدّيمقراطي، وهي مقاربة اجتماعية للدّيمقراطية. ومنها من يعتبر الحرية والمسؤولية والمساواة والاختلاف واحترام الآراء الأخرى مقاربة سياسية لا مناص منها لتحقيق الديمقراطية. وهو ما جعل من الفعل الجمعياتي العربي متراوحا بين الاجتماعي وبين السياسي دون تعديل بين هذا وذاك حسب تقديرنا.

إزاء هذا المعطى الأنطولوجي للوجود الجمعياتي العربي تتوجّه الجمعيات نحو المشاركة في الحياة العامّة حسب طبيعتها المتنوّعة وحسب مقارباتها المختلفة. وقد جسّد فعل المشاركة القبول بالسلطة والولاء لها حينا، ومثّل حينا آخر فعل المشاركة انحصارا في دائرة ردود الفعل تجاه السلطة ورغبةً في إعلان الاختلاف أكثر منها تجسيدا للاختلاف. لقد تعرّفت الجمعيات العربية على العديد من المفاهيم الحديثة والجديدة التي صاغها الفكر الغربي عبر مراحل من تطوّره. وهي لا تزال تواكب تطوّر المفاهيم الحقوقية وتتبناها وفق ما تمليه عليها الدوائر المموّلة. وفي هذا الصدد، يقول عبد اللّه العروي، " إن العرب تعرّفوا على منظومة مكتملة في المرحلة الأخيرة من مراحل التطوّر اللّيبرالي. تعرّفوا على ليبرالية تحمل في طيّاتها آثار المراحل السابقة: مرحلة عهد التكوين ومفهوم الذات، مرحلة القرن الثامن عشر ومفهوم الفرد العاقل المالك، مرحلة عهد الردّة على الثورة الفرنسية ومفهوم المبادرة الفردية، مرحلة نقد الدّيمقراطية الاجتماعية ومفهوم المغايرة والاعتراض"[١٥]. ومع أننا لا نشكّك في قيمة هذه المفاهيم وأهمّيتها في استبطان القيم الدّيمقراطية، إلاّ أننا نتساءل عمّا إذا كان أعضاء جمعياتنا قد تمكّنوا من فهم واستبطان حقيقي لما تعنيه هذه المفاهيم؟ ثمّ هل استطاعوا تطويع هذه المفاهيم للواقع الإيديولوجي العربي الإسلامي الذي يعيشون فيه؟

إن عملية تبني المفاهيم الحديثة أو رفضها تأخذ في غالب الأحيان شكلا آليا، إذ نجد أعضاء بعض الجمعيات التي تدعو إلى عالمية حقوق الإنسان والمواطن تستلهم هذه المفاهيم بطريقة ميكانيكية آلية فلا تعطي مكانا في أحيان كثيرة لفعل العقل النقدي والمستقل. وتتجه جمعيات أخرى إلى رفض بعض هذه المفاهيم من زاوية الخصوصية الثقافية. وبمعزل عن هذين الاتّجاهين ، نجد عددا كبيرا من الجمعيات العربية التي تمكّننا من دراستها، قد أقحمت ضمن أهدافها مفاهيم جديدة من نوع إلغاء التمييز، والتنمية المستديمة والصحّة الإنجابية، والمواطنة... وسواء تمّ تبني أو رفض المفاهيم الجديدة لحقوق الإنسان من قبل هذه الجمعيات ، فإن عملية تفعيل هذه المفاهيم وفهمها ونقدها أو استيعابها وجعلها مدار نقاشات فكرية واسعة داخل المجتمع لم تحدث. لقد ظل التعبير عن هذه المفاهيم في شكل شعارات ترفع ساعة اللّزوم دون أن تتضمّن مضمونا فكريا حقيقيا وملهما.

إن مفهوم الذات الذي ينطلق من الإنسان باعتباره الفاعل صاحب الاختيار والمبادرة قد ظلّت تتنازعه قيم الحداثة وقيم الموروث الثقافي. ولم يستطع المواطن العربي أو التونسي على حدّ السواء، أن يتخلّص ممّا يحدثه هذا المفهوم من إرباك. فهو من جهة متجّه نحو تبني ثقافة الآخر وما تستلزمه من ابتعاد عن اللاّهوت، ومن أخرى، لم يستطع القطع مع جذوره الثقافية والدّينية التي ترسّخ يوما بعد يوم بفعل البحث عن الهويّة. وبتقديرنا فقد أحالت هذه الوضعية -مع تداخل أوضاع أخرى، كنمطية العلاقة بالدولة-، الجمعيات إلى شبه عاجزة على خلق ديناميكية ثقافية حقيقية داخل مجتمعاتها تستطع من خلالها الجمعيات العربية خلق حوار وطني حقيقي وشامل حول المشغل الثقافي والاجتماعي والسياسي.

لقد بقيت الثقافة المدنية مشروعا نخبويا عند الجمعيات الحقوقية منحصرة لدى الصفوة الفكرية.

وهو ما يجعل قيمها محض شعارات وتطلعات بديلة غير قادرة على الخروج من الأروقة الضيّقة ومن بوتقة

النظرة السياسية الصرف. إن هذه الجمعيات التي تتبنى الثقافة المدنية (على النحو الذي ظهر في الغرب وهو أمر إيجابي) بقيت مشاريعها متعالية على الواقع ومتطلّباته وشؤونه ولم تتوجّه إلى الإنسان وإلى المواطن لتغيّر من تمثلاته وتصوّراته حول نفسه وحول العالم. وهي على هذا النحو، مشاريع لا تستهدف التغيير الاجتماعي بقدر ما تحاول إرباك السياسي.

تعتبر الإيديولوجيا الدينّية وإيديولوجيا حقوق الإنسان من بين المصادر الأساسية للتوجيه نحو القيم الأساسية التي يمكن أن تؤثر على الثقافة السياسية وبالتالي على الدّيمقراطية، إذ تتحكّم الإيديولوجيتان في نمطية الحكم وفي نمطية التصوّرات التي تنسج حول مجتمع الغد. وهما إيديولوجيتان تتحكّم بهما السلطة السياسية وتدمجهما ضمن كلّ يتراوح بين التوازن وعدمه. وبحكم ذلك، يحلّق كل أفراد المجتمع حول نماذج التصوّر ذاتها للتغيير. بمعنى، تتخذ بعض الجماعات (الإسلاموية بالخصوص) الدين ذريعة للتغيير، ويتّخذ البعض الآخر ثقافة حقوق الإنسان مخرجا نحو التغيير. إن كلا النموذجين، ينحصران في سجال "التقليد والحداثة"، دون اتّجاه للتفكير بعمق حول إرهاصات الماضي وإرباكات الحاضر. وفي متن هذا الفضاء الإيديولوجي تتموقع الجمعيات العربية وتتنازعها قيم الخير والإحسان وقيم الحرية والمساواة.

الهوامش :

١- عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٨، ص ٢٩ .

٢- عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية، مرجع سابق، ص ٤٢ .

٣- هيجل، مبادئ فلسفة الحق، مرجع سابق، ص ١٨٣ .

٤- علي الكنز، المجتمع المدني في البلدان المغاربية: بعض التساؤلات، في وعي المجتمع بذاته، مرجع سابق، ص ٢٢ .

٥- علي الكنز، المجتمع المدني في البلدان المغاربية: بعض التساؤلات، في وعي المجتمع بذاته، مرجع سابق، ص ٢٣ .

٦- د.أماني قنديل، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية؛ إطار نظري، ندوة حقوق الإنسان والتنمية، تنظيم المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة من ٧ إلى ٩ يونيو/ حزيران ١٩٩٩، لم تنشر بعد .

٧- علي الكنز، المجتمع المدني في البلدان المغاربية: بعض التساؤلات، في وعي المجتمع بذاته، مرجع سابق، ص ٢٥ .

٨- المرجع نفسه، ص ٢٧ .

٩- انظر، د.فتحية السعيدي، المرأة التونسية في الحياة العامة والسياسية، بحث انجز لفائدة مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة أفريل ٢٠٠١، بصدد النشر باللغة الفرنسية.

١٠- انظر، د.فتحية السعيدي، الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وثقافة المجتمع المدني في تونس، بحث شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، فيفري ٢٠٠٢، أجري البحث الميداني على عينة تتكون من ٦٠ جمعية ومختلفة في تصنيفها وطبيعة نشاطها.

١١- لم تتجه الجمعيات الحقوقية التونسية مثلا إلى نشر الثقافة المدنية خارج حدود مكاتبها، كما يقل النّقاش والحوار والتبادل حول مضامين هذه الثقافة. ويعبّر اتّجاهها نحو الاحتجاج وثقافة المقاومة عن مرحلة من مراحل نموّ المجتمع المدني، وبتقديرنا، إن هذه الوضعية لن تؤسّس لتغيير العقليات ولا التمثلات والرموز الثقافية الجديدة...

١٢- عبد اللّه العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثالثة، ص ١٧٢ .

١٣- محمد عابد الجابري، المجتمع المدني: تساؤلات وآفاق، في وعي المجتمع بذاته، مرجع سابق، ص ٤٤ .

١٤- لاري دايموند، الثقافة السياسية الديمقراطية، في كتاب جماعي بعنوان، مصادر الدّيمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة، ترجمة سمية فلوعبود، دار الساقي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، ص ١٧ .

١٥- عبد اللّه العروي، مفهوم الحرية، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة السادسة، ص ٤١/ ٤٢ .

الحركة النسائية المغربية و رهانات التغيير

ربيعة الناصري
أمينة المريني

عرفت العقود الأخيرة، على المستوى العالمي، تناميا كبيرا لثقافة حقوق الإنسان وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وقد كانت الحركة النسائية العالمية وراء تسريع وتيرة هذا التنامي ونشر إيديولوجية عدم التمييز عبر قنوات منها عدد من الشبكات والفضاءات كتلك التي وفرتها هيئات الأمم المتحدة.

لقد كان عطاء الحركة النسائية بكل انتماءاتها الجغرافية، ومشاربها الثقافية واللغوية في تقوية هذه الثقافة متميزا بكل المقاييس. وإذا كانت مساهمة الحركة النسائية الغربية (أوروبا وأمريكا الشمالية) حاسما في بداية هذا القرن، فان نساء دول الجنوب ودول ما يسمى بالعالم الثالث بما فيها الدول العربية والإسلامية لم يكن أقل أهمية في مجال توسيع مفاهيم المساواة لتشمل جوانب كانت غائبة سابقا مثل الحقوق الاقتصادية ، قضية الفقر، قضية العنصرية، الطبقات الاجتماعية الخ.

إن السمة البارزة لعطاء مكونات هذه الحركة يكمن في كونها اختبرت وواجهت التمييز وثقل النظام البطريكي من خلال تجارب متنوعة ومختلفة في ذات الوقت. وساهم هذا المعطى بقوة في إضفاء البعد الكوني على الفكر النسائي الحالي، بالرغم من أن هذه الكونية لم تكتمل بعد لكونها مسلسلا مستمر البناء والتحول والتكيف مع مختلف المستجدات على الصعيد العالمي.

لقد استفاد التيار العام في اتجاه عولمة قضايا الجندر والمساواة بين الرجال والنساء خلال العقود الأخيرة من مساهمة وكتابات نساء ينتمين إلى بلدان عربية وإسلامية من الداخل أو من الخارج، ممن حاولن أن يكتبن عن أوضاعهن بعدما كان هذا حكرا على النساء الغربيات.

ونذكر، على سبيل المثال لا الحصر فاطمة المرنيسي، ونوال السعداوي، ورفعت الحسن، وليلى أحمد، وسعاد جوزيف، ومارجو بدران، وغيرهن. كما أن الحركات النسائية في هذه المنطقة أدلت بدلوها، إلى حد كبير، في إغناء فكر وتجارب الحركة النسائية العالمية خصوصا خلال العقد الأخير انطلاقا من تجربتها الخاصة ومن نضالها ضد كل المحاولات الهادفة إلى تطويقها داخل حدود "الخصوصية والهوية".

وهكذا أصبح الفكر النسائي العالمي يشكل حاليا نتاج مسلسل عولمة تجارب وإغناء من طرف نساء ينتمين إلى ثقافات وديانات وأنظمة سياسية واجتماعية متنوعة. وقد ساهمت المؤتمرات الدولية المنظمة من طرف الأمم المتحدة خلال العقد الأخير، إلى حد كبير، في بلورة هذا الاتجاه خاصة خلال مؤتمرات فيينا والقاهرة وكوبنهاجن وبيجين.

كما أثر في هذا المسار بعمق، سقوط الأنظمة الاشتراكية ابتداء من منتصف الثمانينات، الشيء الذي سمح بنوع من توحيد الرؤيا داخل الحركة النسائية بعد ما كانت هذه الأخيرة خلال الحرب الباردة وقبل سقوط المعسكر الاشتراكي منقسمة بشكل عام إلى قسمين:

- حركة نسائية ليبرالية تنتمي أساسا إلى الدول الصناعية الغربية، التي كانت تركز خطابها على ضرورة إعادة النظر في العلاقات بين النسا ء والرجال وعلى عدم المساواة بين الجنسين في جميع الميادين. هذه المطالب كانت تتم من الداخل وفي إطار النظام الاقتصادي والسياسي الليبرالي بدون أن تهدف إلى

مسائلة أو إلى إعادة النظر في الأسس التي يرتكز عليها هذا النظام.

- حركة نسائية تابعة للمنظومة الاشتراكية والتي كانت ،عكس الأولى، تطعن في النظام الاقتصادي الليبرالي كمسؤول عن التفاوتات بين الدول الرأسمالية والدول السائرة في طريق النمو، أو دول الجنوب. كما أنها كانت تعتبر أن التناقض الأساسي هو تناقض طبقي وأن مشكل التمييز بين الرجال والنساء ما هو إلا نتيجة تسلط الطبقة البرجوازية على الطبقة العاملة وأن تحرير هذه الأخيرة ووصولها إلي السلطة كفيل لوحده بإعادة الاعتبار للمرأة والقضاء على كل أشكال التمييز ضدها.

كان لهذين العاملين أثر كبير في بروز وتقوية الحركة النسائية المطالبة بالمساواة وليس فقط بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنساء في عدد كبير من دول العالم الثالث ومنها المغرب. ومكن ذلك من تطوير فكر جديد يطرح قضية المرأة ضمن قضايا التنمية الاقتصادية لهذه البلدان. لكن هذا التيار سيواجه في العقد الموالي (التسعينات) تيارا سياسيا وأيديولوجيا مناهضا، وهو يتمثل في الإسلام السياسي الذي يستند على مجموعة من الأسس أهمها الدين لمحاربة حقوق المرأة.

إذا كان التيار المناهض لحقوق المرأة يتواجد في كل البلدان باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية في أمريكا، وأوربا، وفي دول العالم الثالث، فانه يكتسي طابعا خاصا في الدول العربية والإسلامية لأسباب مختلفة مرتبطة بمخلفات الاستعمار وطبيعة الأنظمة السياسية غير الديمقراطية في هذه الدول. ويعزى ذلك لكون العديد من هذه الدول عملت مباشرة بعد الاستقلال على استعمال الإسلام كسلاح للحد من انتشار التيارات الاشتراكية واليسارية ومحاربتها، لمحاولة بناء مشروعيتها السياسية على أساس ديني في غياب الآليات والمؤسسات الديمقراطية.

من جهة أخرى، أدى إخفاق هذه الدول في التحكم في مجموعة من المعضلات الداخلية (الوتيرة السريعة للنمو الديموغرافي، مشكل أيجاد فرص الشغل للجميع وخاصة الشباب المتخرج من الجامعات ، توفير مقاعد في المدارس للجميع، مشكل الفقر الخ) أدى إلى تنامي ظاهرة تهميش فئات واسعة من المجتمع بما في ذلك الطبقات الوسطى التي لم تستطيع الأحزاب السياسية التقليدية تأطيرها نظرا لعدة اعتبارات ذاتية وموضوعية.

كل هذه الظروف بالإضافة طبعا إلى تأثير وصول الإسلام السياسي في إيران إلى الحكم ودور بعض الدول العربية المنتمية إلى منطقة الخليج وحلفاؤها الغربيين الهادف إلى تطويق المد الاشتراكي في المنطقة العربية كان لها أثر كبير على بروز وتنامي الإسلام السياسي بوتيرة سريعة جدا في المنطقة.

المغرب ومتطلبات الحداثة

في هذا السياق، وبالرغم من افتراضات المحللين السياسيين خارج وداخل المغرب فان هذا الأخير لم يكن بمعزل عن هذه التأثيرات الخارجية. إن التطورات السياسية الأخيرة تظهر حدود الفكرة القائلة بأن خصوصية النظام الملكي في المغرب تجعله في مأمن عن المد الاسلاماوي. صحيح أن المغرب يتوفر على ظروف خاصة مقارنة بباقي بلدان العالم العربي بما في ذلك: كون الملك في نفس الوقت أمير المؤمنين الذي يتولى السلطة السياسية والدينية في آن واحد، كون المغرب قد عرف منذ الاستقلال تعددية حزبية استطاعت أن تستمر حتى خلال الأزمات السياسية في الستينات وبداية السبعينات، وكونه يعرف منذ العقد الأخير انفراجا سياسيا واتساعا لمجال الحريات الفردية والجماعية. لكن كل هذه العوامل لم تجعله في مأمن من تأثير الحركات الإسلاموية المناوئة لمطلب المساواة بين الرجال والنساء.

وبالرغم من أن خطاب النخب السياسية يرمي إلى ترسيخ فكرة "التجربة المتميزة" للمغرب، الذي استطاع أن يجمع أو يوفق ما بين " الأصالة والمعاصرة " ، يتنامى تياران متعارضان:

❐ من جهة، الحركة النسائية وحلفائها من المجتمع المدني التي تطالب المسؤولين السياسيين بتوضيح مشروعهم والموقع الذي يتخذونه في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة، وخاصة في المجال القانوني (مدونة الأحوال الشخصية)،

❐ من جهة ثانية التيار الإسلامي، ابتداء من التسعينات، والذي ولجت بعض مكوناته المؤسسات الرسمية بما في ذلك البرلمان والتي تطالب، عكس التيار الأول، بالرجوع إلى الأصل وإلى ما تسميه تطبيقا صحيحا للإسلام.

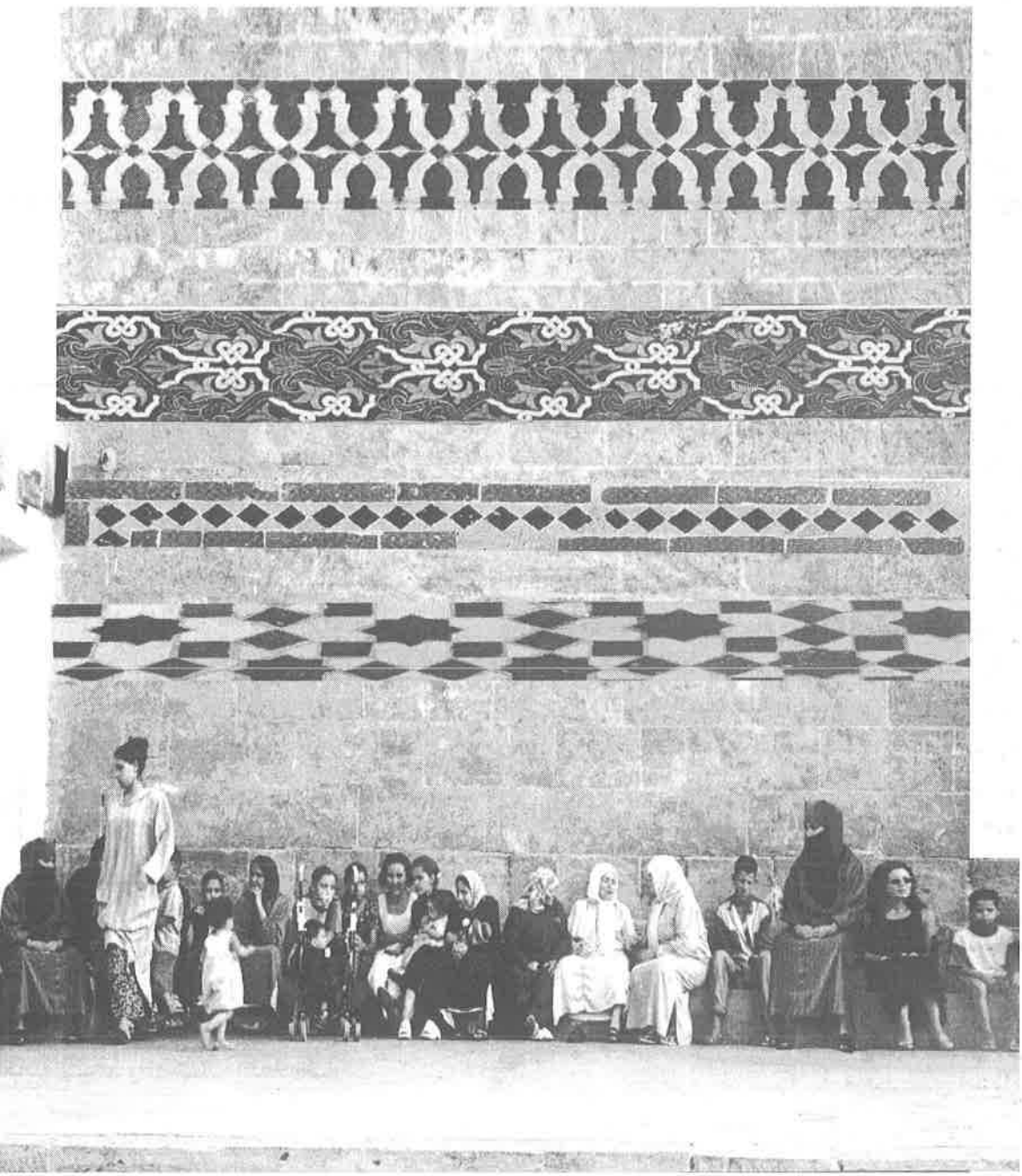

هذا الوضع الذي انعكس على الساحة، بحدة أحيانا كما حدث مع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، يجعل المغرب يتأرجح ما بين خيارين متناقضين:

- الأول يتعلق برغبة المسؤولين السياسيين في ترسيخ صورة المغرب كدولة ديموقراطية وعصرية تندرج في إطار العولمة وتتجلى هذه الإرادة مثلا في الدور الذي لعبه هذا الأخير على مستوى المنظمة العالمية التجارة، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي فضلا عن مجموعة من الإصلاحات القانونية والمؤسساتية الرامية إلى تحديث وعصرنة البلاد .

- الثاني يتعلق بالخطاب حول الهوية وضرورة حماية هذه الأخيرة من المؤثرات الخارجية ومن التهديدات التي تمثلها "العولمة" والتي ينظر إليها كخطر يهدد القيم الروحية والأخلاقية للأمة باعتبارها مشروعا تغريبيا في كينونته وليس كديناميه أو إمكانية متاحة للجميع.

و المثير للانتباه أن العولمة أصبحت ميدانا لإنتاج خطاب أيديولوجي جديد يحاول الدفع إلى اتخاذ مواقف مسبقة إما معها أو ضدها. مع العلم أن معارضة العولمة لا تمنع ولم تمنع مناهضيها من تبنى نتاجاتها التقنية والتكنولوجية.

في هذا الاتجاه، يمكن تلخيص مضمون هذا الخطاب السائد حاليا حول هذه القضية كالتالي:

- العولمة كمفهوم مرادف للغرب، وهذا يعني بشكل آلي إجهازها على الهوية، مما يشكل خطرا على القيم الأسرية وبالتالي على المرأة التي تعتبر أساس الأسرة وحامية الهوية.
- العولمة تفيد بقية دول العالم ضد الدول العربية والدول والإسلامية، الأمر الذي يستوجب محاربتها.

هكذا نجد أن جميع الاتفاقيات الدولية المرتبطة بحقوق المرأة تعتبر من طرف الحركات الاسلاموية جزءا من هذه العولمة التي تهدف إلى تدمير القيم والهوية الوطنية والعربية والإسلامية وبالتالي وجب محاربتها بكل الوسائل.

لقد اتضح هذا المنحنى خلال مؤتمر بيجينغ العالمي الأخير حول المرأة (١٩٩٥) حيث حشدت الحركات الإسلاموية العالمية كل قواها وأظهرت مدى قدرتها على التشبيك والتنسيق، سنوات قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، محاولاتها لتغير اتجاه ونتائج هذا المؤتمر لصالح أطروحتها.

ومن المتوقع أن يتصاعد نشاط هذه الحركة في السنوات المقبلة بهدف التأثير على الفكر النسائي العالمي وجعله يتراجع عن مجموعة من المكتسبات التي حصل عليها خلال العقود الأخيرة.

ظهر هذا الاتجاه جليا عبر المعارك التي عرفها المغرب خلال السنوات الأخيرة، خاصة تلك التي تواجه فيها المدافعون عن الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية ومعارضوها (١٩٩٨-٢٠٠٠). وقد بدا واضحا أن الحركات الإسلاموية تتبنى استراتيجية تهدف إلى تفادي النقاش حول القضايا الأساسية المرتبطة بالأوضاع المزرية للأغلبية الساحقة من المغربيات في القرى وفي المدن من أمية، وبطالة، وأعمال شاقة ووفيات الأمهات عند الولادة، وعنف ضد النساء الخ، لتجعل النقاش يتمحور أساسا حول الإطار المرجعي للمطالب النسائية المتعلقة بضرورة التغيير والذي تم اعتباره أنه إطار علماني لأنه يرتكز بالأساس على مرجعية الأمم المتحدة.

من الاستراتيجيات التي تبناها الإسلام السياسي بالمغرب موضعة النقاش وحصره في مجال القيم والثقافة ومعارضة الآخر، أي الغرب، العولمة، بيجينغ، الأمم المتحدة، اتفاقية سيداو... حتى يتسنى لهم تطويق الحركة النسائية ضمن حدود الهوية العشائرية. واعتبار كل تجاوز لتلك الحدود خيانة وعمالة وتبعية عمياء للغرب. في إطار كهذا حيث الصراع والتقاطب تضطر الحركة النسائية لإيجاد استراتيجيات تتكيف حينا وتواجه أحيانا أخرى من أجل انتزاع مكاسب ملموسة لصالح النساء.

بهدف توضيح القدرات الحالية لهذه الحركة، وكذا

مواطن القوة والضعف في نضالها اليومي ضد إيديولوجية تقصيها وتحكم عليها بكونها دخيلة ومفتقدة للمشروعية، من المفيد التذكير بالمحطات الكبرى التي مرت بها هذه الحركة حتى نتمكن من فهم استراتيجياتها الحالية التي تسعى لطرح مسألة المساواة بين الرجال والنساء في اجندة التغييرات السياسية والاجتماعية الجارية حاليا بالمغرب.

الحركة النسائية المغربية: المحطات الكبرى

إذا تتبعنا تاريخ الحركة النسائية المغربية يمكن، عموما ، الوقوف عند ثلاث محطات كبرى.

الأولى إبان الاستعمار ، الثانية من الاستقلال عام ١٩٥٦ إلى منتصف الثمانينات، والثالثة من ١٩٩٨ إلى الآن.

أولى الجمعيات النسائية في عهد الاستعمار:

الكفاح الوطني

يعتبر الفرع النسائي لحزب الاستقلال (١٩٤٤) واتحاد نساء المغرب - الحزب الشيوعي المغربي (١٩٤٤) وجمعية أخوات الصفا - حزب الشورى والاستقلال (١٩٤٦) أولى التنظيمات النسائية التي نشأت في هذه الفترة. وقد تمت تلك النشأة في ظروف معقدة تميزت من جهة بتأجج المطالبة بالاستقلال ومن جهة أخرى بتصادم الأفكار التحررية مع البنية البطريركية للمجتمع.

اتسمت التنظيمات النسائية في المرحلة الاستعمارية بثلاث سمات أساسية:

- السمة الأولى، كونها نشأت بتوجيه من أحزاب سياسية درست نخبها بالخارج وتأثرت بالفكر النهضوي أو الإيديولوجيا الماركسية ' لكنها لم تكن مستعدة على مستوى الممارسة لتفعيل آراءها بالكامل لعوامل يختلط فيها الذاتي بالموضوعي.

- السمة الثانية تكمن في تركيز تلك التنظيمات عموما على العمل الوطني أو العمل الاجتماعي/ الخيري أو هما معا.

- السمة الثالثة تتجلى، خاصة بالنسبة لتجربة " أخوات الصفا" في بداية طرح قضايا تتعلق بالأحوال الشخصية ومن ذلك وضع حد للزواج المبكر وتنظيم الطلاق والحد من تعدد الزوجات.

الجيل الأول من جمعيات ما بعد الاستقلال : ١٩٥٦- ١٩٨٤

المرحلة الأولى : ١٩٥٦ - ١٩٧٥ : استمرارية الفعل الاجتماعيمباشرة بعد الاستقلال طغت الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والخيري. في هذا الإطار خلق حزب الاستقلال مجموعة من الجمعيات كجمعية " المواساة " (١٩٥٦) لرعاية الفتيات اليتيمات والمحتاجات وتقديم إعانات للمعوزين ومواساة المرضى. وفي سنة الموالية أي ١٩٦٣ جمعية "حماية الأسرة" التي سعت لتمتين الروابط الأسرية وحماية الأمومة والطفولة ' وتمكين الفتيات والنساء من مهارات يدوية. التجربة الجديدة الوحيدة التي عرفتها هذه الفترة تمثلت في خلق الاتحاد التقدمي للنساء المغربيات سنة ١٩٦٢، في إطار الاتحاد المغربي للشغل بهدف إدخال العاملات في التنظيمات النقابية.

بعد ١٩٦٥، سادت ظروف سياسية جعلت الدولة تستفرد بالساحة فبادرت بخلق الاتحاد النسائي المغربي كمنظمة رسمية سنة ١٩٦٩ لتأطير النساء معتمدة على بنيتها الإدارية في كل مجالات العمل وموجهة عمل الاتحاد نحو الفعل الاجتماعي بمختلف تجلياته. كما تم خلق الجمعية المغربية للتخطيط العائلي سنة ١٩٧١ لدعم السياسة الجديدة للدولة في مجال الحد من النمو الديمغرافي الذي صار يعتبر من معيقات تطور البلاد.

رغم تلك الظروف، فإن حضور النساء لم يغب بشكل مطلق، بل ارتبط أساسا بالنضال السياسي في إطار

الأحزاب الوطنية والتقدمية من أجل الحريات ودمقرطة المؤسسات كأولوية .

كما نشطت طالبات حزبيات وغير حزبيات في صفوف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب - أقوى نقابة طلابية عرفتها البلاد- قبل وبعد منعه، وفي عدة جمعيات مهنية وثقافية.

خلال عقدين من الاستقلال نسجل بشكل عام، خارج المشاركة الضعيفة عدديا للنساء في الأحزاب السياسية، وبشكل أهم نسبيا في النقابات ، استمرارية في نشاط الجمعيات على مستويين:

- على مستوى الأهداف طغى مجددا الفعل الاجتماعي المحض .
- على مستوى التأطير، نشأت الجمعيات الجديدة إما بمبادرة حزبية، أو نقابية، أو حكومية.

وتجدر الإشارة لكون الجمعيات المذكورة' باستثناء الاتحاد التقدمي للنساء المغربيات، لا تزال تمارس أنشطتها إلى اليوم ضمن نفس الأهداف عموما، ومنها من وسع من دائرة ذلك النشاط وتشارك حاليا في إنجاز مشاريع تنموية متفاوتة الأهمية.

المرحلة الثانية :-١٩٧٥-١٩٨٤ : حركية القطاعات النسائية الحزبية

تعتبر منتصف السبعينات لحظة فاصلة في تاريخ المغرب وذلك ببداية انفراج سياسي نسبي؛ في هذا المناخ الجديد استأنفت أحزاب المعارضة نشاطها بعد أن عانت من تضييق الخناق عليها واتسع بالتالي نطاق تحرك مناضلاتها في أوساط النساء. هكذا بدأت تتهيكل قطاعات نسائية داخل الأحزاب الوطنية والتقدمية' بما في ذلك القطاع النسائي لكل من حزب الاستقلال (الذي كون لاحقا منظمة المرأة الاستقلالية) والاتحاد الوطني للقوات الشعبية' وللاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي.

اتجهت القطاعات النسائية الحزبية نحو أنشطة اجتماعية وتحسيسية (محو أمية، توعية صحية وقانونية...) بالموازاة مع طرح إشكالية وضع المرأة على أسس مطلبية أكثر وضوحا وجذرية. وقد مست مطالب هذه القطاعات بتفاوت مدونة الأحوال الشخصية التي صدرت مباشرة بعد استقلال المغرب (١٩٥٧) في حين أجمعت على قضايا تتعلق بمشاركة النساء في الحياة السياسية، وحق التمدرس والعمل وتحسين ظروفه، واجتهدت في تنظيم أنشطة تترجم تلك الاهتمامات. ولعل أهم ما يبرز من تطور خطاب هذه القطاعات النسائية الحزبية تأرجح بين اتجاهين :من جهة، الالتزام الصارم بتوجه أحزابهن، باعتبارهن قنوات نشر مواقف وتصورات تلك الأحزاب، ومن جهة ثانية بداية تبلور هوية نسائية مستقلة.

لقد تأثر المغرب كسائر بلدان العالم بالحركية التي بعثتها الأمم المتحدة في تعاملها مع قضية المرأة. فكانت سنة ١٩٧٥ السنة الدولية للمرأة ثم إقرار عشرية الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٦-١٩٨٥) ، ثم صدور اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد للمرأة (١٩٧٩) ، مناسبة لتكثيف أنشطة القطاعات النسائية الحزبية وتطوير رؤاها التحليلية. وإلى جانب مواصلة القطاعات الحزبية لنشاطها، بدأت جمعيات جديدة ترى النور. في هذا السياق تأسست جمعية التضامن العائلي سنة ١٩٧٧، رابطة موظفات القطاع العمومي والشبه العمومي سنة ١٩٨٠، جمعية المصباح سنة ١٩٨١، جمعية النساء ذوات المهن الحرة، جمعية النساء ذوات المهن القانونية... كما تشكلت أندية نسائية بعدة دور للشباب من مناضلات سابقات في صفوف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (نقابة الطلبة المغاربة التي كانت حاضرة بشكل قوي على الساحة السياسية إلى حدود بداية التسعينات) ونشيطات بعض المجموعات اليسارية الجديدة.

ميزة هذا العقد تضافر عوامل خارجية وداخلية لإعطاء دفعة جديدة للفعل النسائي الذي اتسم بالاستمرارية وبالتجديد في ذات الوقت:

❐ تمثلت ملامح الاستمرار في العمل الاجتماعي الذي مارسته الجمعيات الجديدة وقطاعات نسائية حزبية. وقد كانت دوافع هذه القطاعات بالخصوص مزدوجة: من جهة، الاستجابة لاحتياجات ملموسة لدى النساء الفقيرات، ومن جهة ثانية توظيف رصيد التواصل مع النساء بهدف توسيع قاعدة أو نفوذ أحزابهن.

❐ أما ملامح التجديد فتجلت في ظهور الجمعيات القطاعية (موظفات، مهن حرة) ، وفي اتساع نشاط الحزبيات ليشمل، فضلا عن العمل الاجتماعي، مطالب نسائية وفي مقدمتها تغيير مدونة الأحوال الشخصية وضمان مشاركة النساء في الحياة السياسية.

مع ذلك ، لم تحتوي هذه التنظيمات على مشروع واضح يهيكلها فظل الحزبي منها أسير توجهات الأحزاب التي أفرزتها رغم محاولات التميز التي لم تخل من جرأة ، كما ركزت الجمعيات القطاعية خاصة منها تلك التي استمرت في الوجود على اهتمامات مهنية أكثر منها نسائية.

الجيل الثاني من جمعيات ما بعد الاستقلال : ١٩٨٥ إلى الآن

شكلت سنة ١٩٨٥ بداية تحول كبير في تاريخ الحركة النسائية إلى اليوم. فإلى جانب الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي التي سبق تأسيسها ' وما صمد من الجمعيات القطاعية تشكلت جمعيات جديدة دشنت لعهد الجيل الثاني بعد الاستقلال. وقد مهدت ظروف دولية، وعوامل سياسية وسوسيولوجية داخلية لهذا التحول النوعي والكمي. فتزايد الوعي بموقع القضية النسائية ضمن الشأن السياسي والمجتمعي، وفي الدفع بانخراط النساء في ديناميكية جديدة اعتبرت بمثابة " انفجارا للطاقات" ، وهي ديناميكية واكبت على مستوى التجليات ظاهرتين بارزتين طبعتا العقد الأخير:

الظاهرة الأولى : تتمثل في اتجاه نساء انحدر معظمهن من مختلف مكونات الحركة الوطنية والتقدمية، نحو خلق جمعيات نسائية مستقلة.كانت أولى هذه التنظيمات الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب (١٩٨٥) التي تلاها اتحاد العمل النسائي (١٩٨٧) ثم الجمعية المغربية لحقوق النساء، والجمعية المغربية للنساء التقدميات (١٩٩٢) والرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة (١٩٩٣) ثم جمعية جسور(١٩٩٥). وهي جمعيات تتشابه عموما من حيث خطابها النسوي، وطبيعة أهدافها التي تلتقي حول القضاء على التمييز ضد المرأة في الفضاء الخاص والعمومي وبناء المساواة على مستوى القانون والممارسات والذهنيات، مع تباين في لغتها وأشكال وحجم فعلها. وقد عبر هذا المخاض، عبر مراحل، عن وعي مزدوج بمحدودية الاهتمام بالقضية النسائية في الحياة الحزبية وضمن أولويات جدول أعمالها. فمن جهة، ظلت القضية في الغالب شأنا خاصا بالنساء ، محمولا من طرف المناضلات دون غيرهن. ومن جهة ثانية ، وكامتداد للسابق، بدت البنيات الحزبية غير مناسبة لتفعيل المطالب النسائية في عمقها ما دامت رهانا يستلزم إعادة النظر في مرتكزات إيديولوجية رهنت تحرر المرأة "بتحرر المجتمع"، أو " انعتاق الطبقة العاملة".

لقد تم التوجه نحو الاستقلالية على مراحل. ففي المرحلة الأولى ظهرت على مستوى المطالب والخطاب قبل أن تنتقل إلى مرحلة رفض الوصاية "الذكورية" من طرف المناضلات الحزبيات من جهة ، وعدم تقبل الأطر الحزبية لهذا التوجه باعتباره خروجا عن الضوابط المنظمة للعمل الحزبي،من جهة أخرى.

إن استقلالية هذه الجمعيات إن كان اليوم محسوما بالنسبة لبعضها فإنه ليس كذلك بالنسبة للبعض الآخر. وقد يكون مرد ذلك عوامل منها ثقل الإرث التاريخي أو توجه أكثر أو أقل إرادية نحو مواصلة العلاقات القديمة، مع تجديد في الآليات. إن المؤشرات عن هذا الوضع تبدو مثلا من خلال إعادة إنتاج نفس أشكال تنظيم وتسيير وهيكلة الأحزاب، وتبني مواقف حزبية واضحة الرهانات خلال المعارك الاجتماعية أو أحداث

مختلفة وطنية ودولية. كما تتجلى في الفترات الحاسمة ' كالانتخابات مثلا ' إذ كثيرا ما يطغى الولاء الحزبي للمنتميات على الهوية النسائية لجمعيتهن.

الظاهرة الثانية: تتمثل في تعددية التعبير النسائي الذي لم يسبق له مثيل، وفي تنوع روافده المنظمة وغير المنظمة التي تساهم مجتمعة، ومن خلفيات مختلفة في خلق حركة رأي لفائدة حقوق النساء ومن تجليات ذلك:

- ظهور جمعيات نسائية متخصصة بميدان أو مجال معين كرد فعل أمام التحولات المجتمعية مثل جمعيات النساء المقاولات وغيرها.
- تأسيس مراكز متخصصة في المساعدة القانونية والنفسية للنساء، بمن فيهمن ضحايا العنف، بمبادرة من الجمعيات أو بشكل مستقل عنها.
- تخصيص جمعيات تنموية لحيز من اهتمامها المباشر للنساء دون أن تكون جمعيات نسائية بالمعنى المتعارف عليه.
- بروز مجموعات نسائية أو مختلطة منظمة وغير منظمة(مجموعات بحث) مع تطور الكتابة النسائية والكتابة عن النساء وظهور صحافة نسائية متقطعة في البداية ومهنية حاليا.
- مأسسة البحث في قضايا المرأة داخل الجامعات كتكوين كرسي اليونسكو " المرأة وحقوقها" وإطلاق تجربة " وحدات التكوين والبحث " في إطار تحضير الدكتوراة حول المرأة والتنمية (الرباط والقنيطرة...) أو الجندر (فاس).

يعد العقد الأخير مرحلة تهيكل الحركة النسائية التعددية في ظل اتساع النسيج الجمعوي الذي يتقاسم في بعض مجالات اهتمامه موضوع تطوير وضع النساء. في ١٩٩٥ كانت توجد بالمغرب حوالي ٣٥ جمعية نسائية حسب دراسة لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية. ٥٠ ٪ من هذه الجمعيات يقل عمرها عن ١٠ سنوات و ٢٥ ٪ تكونت بعد ١٩٩٠ أما دليل المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال "إدماج المرأة في التنمية" الذي أصدرته وزارة الشؤون الخارجية والتعاون سنة ١٩٩٧ فإنه يقدم ٧١ جمعية منها جمعيات نسائية بمعناها الضيق ' وجمعيات قائمة بدرجة كبيرة على تلبية حاجات النساء.

الدينامية والاستراتيجيات الحديثة

ابتداء من منتصف التسعينات تقوت الدينامية الجمعوية مستغلة بذلك ظرفية سياسية إيجابية تمحورت أهم أحداثها حول إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتوسيع مجال الحريات. وخلال السنوات الأخيرة بالخصوص، تأسست العديد من الجمعيات خارج محور الرباط -البيضاء (الذي كان يستقطب جلها في السابق) مركزة أنشطتها على اهتمامات آنية أو استراتيجية. كما تطورت ممارسة التنسيق بين الجمعيات من أجل معارك محددة مستفيدة من وحدة الأهداف مع التنوع في الاهتمامات والأنشطة والفئات المستهدفة. صحيح أن عدد الجمعيات النسائية بالنسبة لبلد كالمغرب، لا زال قليلا، وتأطيره العددي ضعيفا لكن الأدوار التي تقوم بها هذه الجمعيات، يجعلها من أبرز قنوات التعبير عن حركة اجتماعية وسياسية لفائدة حقوق النساء، ومن العناصر المساهمة في توسيع فضاءات ممارسة المواطنة.

تبنت الحركة النسائية، حسب الظروف عدة استراتيجيات مستغلة كل الدعامات المتاحة ومستفيدة من التناقضات المذكورة سابقا. في هذا الإطار وظفت الحركة لصالح قضاياها ديباجة الدستور منذ تعديل ١٩٩٢ التي تنص على اعتراف المغرب بحقوق الإنسان كما هي مصطلح عليها كونيا، وسخرت صورة "المغرب الحداثي" التي صارت مكونا بارزا للخطاب السياسي السائد في العديد من الأوساط.

من هذه الاستراتيجيات مثلا، الانخراط في تحالفات أقامتها الجمعيات النسائية داخليا وخارجيا.

على المستوى الداخلي تعاملت الجمعيات مع العديد من مكونات الحركة الحقوقية والنقابية وبعض الأحزاب السياسية. وتم ذلك بمناسبة أنشطة تعبوية أو دفاعية أو تحسيسية تناولت إما التأثير على السياسات الحكومية، أو تعديل القوانين أو غير ذلك،على المستوى الخارجي، اتخذ الانفتاح عدة أشكال وقام على عدة آليات. فقد انخرطت الجمعيات النسائية في مسلسل مؤتمرات الأمم المتحدة التي تناولت كلا أو جزءا قضايا النساء (فيينا ٩٣، القاهرة ٩٤، بيجين ٩٥، بيجينغ +٥..) تحضيرا ومشاركة. كما ربطت علاقات مع شبكات جهورية وعالمية (شبكة"عائشة، مجموعة ٩٥ المغاربية من أجل المساواة، أويد، ويدو، الشراكة الدولية للتضامن، إكواليتي ناو...) على هامش تلك المؤتمرات، كما استغلت الحركة النسائية إمكانيات النفاذ لممثلي وممثلات حكومات وأحزاب وبرلمانات من عدة بلدان أوروبية وأمريكية للقاء بهم في بلدانهم أو أثناء زيارات رسمية للمغرب ,وعملت على تمرير رسالتها لهذه الجهات.

من الاستراتيجيات المعتمدة أيضا التعامل مع المرجعية القائمة على الخصوصية بطريقة بديلة عن الاستعمال التقليدي المناهض للمساواة. لقد حرصت الحركة النسائية خاصة بمناسبة معاركها لاصلاح مدونة الأحوال الشخصية على عدم ترك المجال فارغا للقوى المحافظة التي تستغل الدين لأغراض سياسية، وبرزت عدة مبادرات من داخل الحركة لتملك التراث الديني بدون عقدة نقص سواء من خلال تنظيم التظاهرات أو الكتابات. وساهمت أعمال مشتركة في إطار " مجموعة ٩٥ المغاربية من أجل المساواة" التي تضم فعاليات نسائية من المغرب والجزائر وتونس في توفير أدوات داعمة منها أساسا إصدار كتاب مائة إجراء ومقتضيات ودليل المساواة في الأسرة بالمغرب العربي.
إن متتبع الساحة النسائية في السنوات الأخيرة يستنتج ، على الأقل، أربع محطات بارزة تفاعلت من خلالها عوامل داخلية وخارجية لتفعيل حركية لم يسبق لها مثيل:

- **الأول** : يرتبط باتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) التي صدق عليها المغرب في سنة ١٩٩٣ (بتحفظات هامة) بضغط من الحركة النسائية. في ١٩٩٦ أنجز ت الحكومة التقرير الأولي حول تفعيل الاتفاقية وبادرت الجمعيات، بتنسيق من الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، لوضع التقرير الموازي باعتباره أداة مسائلة ومراقبة للحكومة وتحسيس للرأي العام وتضع حاليا الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب اللمسات الأخيرة على التقرير الموازي الثاني الذي سيتم تقديمه للجنة السيداو في بداية يوليو ٢٠٠٣ .
- **الثاني** : يتعلق بالخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية التي أنجزت خلال السنة الأولى من حكومة التناوب(١٩٩٨-١٩٩٩) تطبيقا لإحدى مقررات مؤتمر بيجينغ (١٩٩٥).

لقد شكل مشروع هذه الخطة - التي وضعتها الحكومة بتشارك مع الجمعيات- من حيث التصور والمقاربة والإجراءات المقترحة قطيعة مع الماضي الذي كان يختزل حاجيات النساء في المساعدة الاجتماعية ويعزل قضاياهن عن باقي القضايا الجوهرية للمجتمع.

وإذا كانت الحكومة قد تراجعت عنها بسبب المد المحافظ، فإن الحركة النسائية بادرت لخلق تحالفات واسعة مع جمعيات مدنية في إطار " شبكة دعم الخطة " التي ضمت ما يزيد عن ٢٠٠ جمعية، وفعاليات سياسية ونقابية في إطار "جبهة حقوق المرأة". وقد ساهمت هذه المبادرات في تغذية نقاش وطني وتظاهرات شعبية لم يسبق له مثيل حول أوضاع وحقوق النساء ورهاناتها المجتمعية.

- **الثالث** : يتعلق بالتفاعل مع الديناميكية الدولية التي واكبت المسيرة العالمية للنساء ضد الفقر والعنف.

لقد انضم المغرب إليها وتشكلت لجنة ذات تمثيل عريض من أجل التحضير لمسيرة الرباط في ١٢ مارس ٢٠٠٠، حيث نجحت في تعبئة مئات الآلاف من النساء والرجال حول مطلب المساواة، والتي اتخذت طابعا خاصا لكونها تصادفت مع ظرفية الجدل حول خطة إدماج المرأة في التنمية.

❐ **الرابع :** يتمحور حول هدفين عبئا الحركة النسائية خلال سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ . وهما الدفع بمشاركة النساء في مراكز صنع القرار السياسي ، وإصلاح مدونة الأحوال الشخصية في اتجاه يضمن المساواة بين الجنسين.

بالنسبة للهدف الأول، استفادت الحركة من النقاش الدولي حول آليات سد النقص الشديد في تواجد النساء في مواقع صنع القرار واستطاعت ليس فقط طرحه وإغنائه من خلال "مجموعة العشرين من أجل إصلاح القانون الانتخابي" بل أيضا من خلال الضغط على القوى السياسية من أجل اتخاذ تدابير تشجيعية لصالح النساء ، سواء على مستوى هيئاتها القيادية أو إبان الانتخابات التشريعية (سبتمبر ٢٠٠٢) التي جعلت نسبة النساء في الغرفة الأولى من البرلمان تنتقل من ٦ , ٠ بالمائة إلى ما يقرب من ١٠ في المائة أي بالأرقام من ٢ إلى ٣٥ نائبة حاليا.

وبالنسبة للهدف الثاني، تشكلت مجموعة ربيع المساواة من عدة جمعيات وعملت كقوة اقتراح ودفاع وتحسيس تجاه اللجنة الاستشارية لمراجعة المدونة ، وتجاه القوى الفاعلة في المجتمع والرأي العام. فعلى مدى أطول من سنة، أنجزت المجموعة مذكرة مشتركة ضمنتها الحد الأدنى من مطالبها التي ترتبط بالمساواة بين الجنسين عند إبرام الزواج، وأثناء الحياة الزوجية وعند فسخها، ودافعت عن مطالبها بشكل فردي وجماعي، ونظمت حملة إعلامية من خلال الصحافة والإعلان الخارجي بالمدن الكبرى والتلفزيون. واستغلت مناسبات مثل ٨ مارس وفاتح مايو لتنظيم وقفات ومسيرات.

تتمثل آخر المبادرات النسائية التعبوية خلال هذه السنة خاصة فيما يتعلق بالوقفات التي نظمتها الجمعيات ومراكز الاستقبال والتوجيه القانوني والنفسي للنساء أمام المحاكم بمختلف جهات البلاد في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٢ في إطار الستة عشر يوما العالمية لمناهضة العنف ضد النساء. وقد عكست هذه الوقفات ، سواء من حيث رمزيتها أو عدد المساهمات والمساهمين فيها، بالمدن الكبرى كما الصغرى، فضلا عن طبيعة المطالب المعبر عنها ، صورة إيجابية عن دينامية الحركة النسائية التي تواصل مواجهة المقاومات ليس فحسب باستغلال الفرص المتاحة بل وبتوسيع هذه الأخيرة من أجل سيرها الحثيث نحو المساواة.

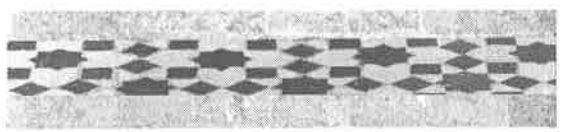

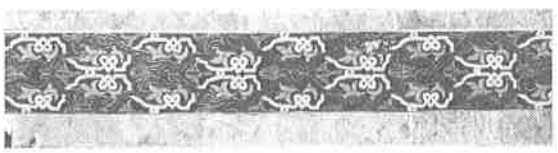

مقارنة بين انتفاضتين

قراءة نسوية اجتماعية

ايلين كتاب

مدخل نظري

إن أي محاولة لدراسة وتحليل ما يجري في فلسطين المحتلة خارج السياق العالمي والعربي (العراق) هي محاولة للهروب من مسؤولية قراءة ومراجعة الذات وتشخيص الواقع السلبي الذي تعيشه أنظمة وشعوب الوطن العربي. ففهم العلاقة الجدلية بين الحملة الأمريكية بشعارها "الحرب على الإرهاب" وبين قمع الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية كامتداد لنفس ما يسمونه الإرهاب، يصب في توضيح أهداف وأشكال الصراع الجديد. إن كيفية إدارة الصراع من قبل الحركة الصهيونية وشريكتها الأساسية الولايات المتحدة هو مؤشر على الهدف الأساسي وهو الهيمنة على الموارد البشرية والطبيعية للوطن العربي. فهذا المنطق يعتمد في تحليله أولا على مصادرة الإرادة السياسية العربية من خلال إخضاع هذه الإرادة لشروط غير متكافئة هدفها احتواء هذه الأنظمة في مشروع العولمة. وثانيا، السيطرة على مواردها الاقتصادية وأهمها البترول من خلال تدخل عسكري إن لزم الأمر. فالرأسمالية الأمريكية في ظل أزمتها الاقتصادية الحالية الناتجة عن١١ سبتمبر، تقوم في إعادة إنتاج نفسها كقوة مسيطرة في العالم من خلال مشروع الهيمنة المبني على القوة العسكرية ضمن ظروف عدم التوازن التي نتجت عن انهيار المنظومة الاشتراكية أو القطب الثاني، أي العودة إلى استخدام النموذج الكلاسيكي للاستعمار.

فما يحدث في العراق وفلسطين كعينة أولى لتطبيق مشروع الهيمنة الصهيونية الأمريكية، هدفه مصادرة الإرادة السياسية بهدف الهيمنة الاقتصادية على الموارد العربية، وتعميق التبعية الثقافية والحضارية للمجتمعات العربية.

من هنا يمكن القول أن الوطن العربي بشكل عام، وفلسطين بشكل خاص، تمر في حالة من الاغتراب، والضياع، والغموض لما يخبئه المستقبل. فسيرورة المستقبل كما تشير الدلائل والحقائق التاريخية تعبر عن بروز خطين متعارضين سيسود أحدهما وسيشكل الإطار المرجعي لعملية التنمية المستقبلية. فالخط الأول سيفرز مشروع تنمية يُبنى على أساس صيانة وحماية الأمة العربية لأهدافها الوطنية والديموقراطية، وذلك من خلال تحديها ومقاومتها لمشروع الهيمنة والعولمة الأمريكية، فيصبح تحدي ومقاومة المشروع هو جزء لا يتجزأ من المشروع التنموي والحل الوحيد للأمة العربية لكي تحيا من خلاله المجتمعات المدنية وتقوم بهدفها في ارتقاء الشعوب وصيانة حقهم في العيش الكريم. أما الخط الثاني فسيعبر عن ضياع شامل لإنجازات التنمية على مستوى الأنظمة والجماهير العربية من خلال الاندماج الكامل بأيديولوجية العولمة، وقد يصبح تحقيقه واقعيا إذا ما تم زعزعة وتفكيك النظام العراقي المواجه، وضرب الانتفاضة الشعبية الفلسطينية وسحق أدواتها الوطنية والديموقراطية.

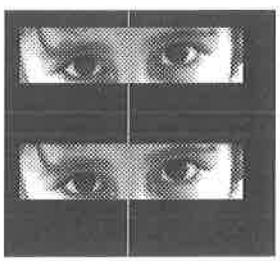

فليس من المفاجيء، ضمن هذه الظروف أن تصبح الأنظمة العربية بشكل طوعي أدوات ترويج للنظام العالمي الاستهلاكي والذي يعبر عن نمط من الحياة لا يمت بصلة بالثقافة الأصيلة الشعبية

الديموقراطية للمجتمعات العربية وتكون أداته الأساسية هي الشركات العملاقة التي يصب هدفها الأساسي على الربح من خلال الاستغلال البشع لكل ما هو إنساني.

في هذا الإطار ستصبح الجماهير عرضة لنشاط هذه الشركات من خلال إعادة برمجة حياتهم وطريقة تفكيرهم بما يتفق مع أهدافهم في الإنتاج والتسويق، لا صلة له بأهداف التنمية البشرية التي ترتكز على مبادىء المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية. فرغم ظهور مؤشرات وعي الجماهير العربية لخطورة وتعقيد هذه المرحلة إلا أن تحركها ومقاومتها للمشروع الأمريكي الصهيوني يبدي موسمي وضعيف يعكس ضعف أداء القيادات المجتمعية البديلة التي تحولت هي أيضا إلى جمهور متفرج ومتردد وهامشي بسبب عوامل مختلفة سأتطرق إلى بعضها في المقال.

ازدواجية العولمة وأبعادها السياسية والاجتماعية

سياسيا:

إذا ليس من الغريب في هذا المضمون أن نتساءل لماذا يحدث كل هذا الانهيار وتبقى الأمة العربية بمؤسساتها صامتة وعاجزة عن التعبير، وأنظمتها تابعة وخاضعة لشروط الاستعمار الجديد، عاجزة عن مواجهته والتصدي له؟

فعلى المستوى السياسي، هناك صعوبة في التنبؤ لأي من التوجهات السابقة ستسود. فمع أن الصورة الواقعية قاتمة نتيجة لضعف المجتمعات المدنية وشلل وعجز المؤسسات والأحزاب السياسية العربية لكي تؤثر جديا على مجريات الأمور، إلا أن هنالك عاملين إيجابيين لا يمكن التغاضي عنهما في قراءة المستقبل. أولهما، الحملة العالمية ضد السياسة الخارجية الأمريكية المعبر عنها في المظاهرات والمهرجانات الشعبية ضد العولمة من جانب، والحرب على العراق من جانب آخر. فهذه النشاطات تشكل حافزا وبداية لتأسيس حركة ديناميكية في المجتمعات العربية والتي تحاول من خلال هذه الحملات الدولية أن تبرر وجودها وتحركها.

أما العامل الثاني، فهو صمود الشعب الفلسطيني واستمراره في النضال ضد المشروع الصهيوني الهادف إلى إنهاء القضية الفلسطينية بمضمونها الجذري والمتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة. فصمود واستمرار الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية ستقف عائقا أمام الحلول الجزئية المنبثقة عن الدبلوماسية العربية والإسرائيلية بقيادة أمريكية والمصادرة لحق الشعب في تقرير مصيره. أما بالنسبة لشعار الإصلاحات الديموقراطية التي عبرت عنها السلطة الفلسطينية، فحتى لو كان مصدرها من الغرب وإسرائيل فإنها تشكل فرصة واقعية للأحزاب السياسية الفلسطينية لتوسيع دائرة القرار الوطني والمشاركة في القرار السياسي والذي كان حكرا على السلطة الفلسطينية وما تمثله من فكر وبرنامج سياسي.

من الواضح أن استثناء الفئة العريضة من الشعب الفلسطيني للمشاركة في توجيه عملية لمفاوضات والممثلة في مؤسسات وتنظيمات فلسطينية معارضة، والتي ترتكز في مفهومها على حق المقاومة كآلية أساسية لدعم الدبلوماسية الفلسطينية تحرم المجتمع من تحقيق ذاته من جهة، ومن إيجاد حلول شاملة من جهة أخرى. فالمفاوضات والحوارات الدولية لقضية مصيرية مثل قضية فلسطين من المفترض أن تخضع للمسائلة المجتمعية.

اجتماعيا:

أما على المستوى الاجتماعي، فإن الوطن العربي يواجه إشكاليات بنيوية في عملية التنمية الوطنية. فبالإضافة إلى ما تم نقاشه سابقا حول هيمنة النظام العالمي على الاقتصاد الوطني للوطن العربي، إلا أن هنالك عوامل أخرى تحد من إحداث تنمية حقيقية كما وضحها تقرير التنمية الإنسانية العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٢ . فحول تشخيص الثغرات الأساسية في التنمية البشرية ذكر التقرير" أن الناس في المنطقة العربية

كانوا أقل استمتاعا بالحرية على الصعيد العالمي، وأن الاستفادة من قدرات المرأة سياسيا واقتصاديا ما زالت هي الأقل في العالم، وأن اكتساب المعرفة وتوظيفها في بناء القدرات البشرية محدودة لا تدعم الرفاه الإنساني". (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢) هذه الثغرات هي مؤشرات دقيقة لتفسير بعض عوامل التقهقر الإنساني والاجتماعي للوطن العربي، ولكن لا بد من فهمها ضمن السياق العام وربطها بشكل جدلي مع مشروع الهيمنة الأمريكية الذي سلب الوطن العربي من فرصته الحقيقية في تقرير مصيره وبناء ذاته. فحتى شعار نقص الحريات وتمكين المرأة كما هو شعار الإصلاحات الديموقراطية جاء أولا في مضمون الشروط للاندماج في مشروع العولمة. فاقتصاد السوق المبني على الخصخصة يرتكز بالمقابل على تغييب مفهوم دولة الرعاية المسئولة عن الاستجابة للاحتياجات الأساسية للفقراء بما فيهم النساء. فإذا ماذا تعني الحريات في مضمون الاستغلال المبني على عدم تكافؤ الفرص على أساس الطبقة والنوع الاجتماعي، أو الإصلاحات الديموقراطية في شكلها البرغماتي والتي لا ترتكز على العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان بل على خدمة النظام العالمي؟

فلسطين: أسرلة العولمة

أما بالنسبة لفلسطين، من الواضح أن فلسطين تمر أيضا بحالة من التمزق الداخلي وكان من أبرز النتائج الحتمية لأسرلة العولمة هو إنجاز اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ والذي تحقق في لحظة عدم التوازن والتكافؤ بين الأطراف المتصارعة وفي إطار الهيمنة الأمريكية. فعدم مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار الفلسطيني الوطني ضمن بيروقراطية السلطة الفلسطينية واحتكارها للقوة، بالإضافة إلى عجزها الذاتي كانت من أهم أسباب انتفاضة الأقصى. فكما شخص تقرير التنمية البشرية الفلسطيني لعام ٢٠٠٢ بإن قضية فصل السلطات وتنظيم العلاقة بينها أحد أهم المهام الوطنية التي لم تنجز حتى الآن بسبب عدم إقرار القانون الأساسي. فغيابه شكل خللا في الحياة العامة الفلسطينية وبقيت حقوق المواطن، واحترام حقوق الإنسان يدون ضمانات دستورية وعرضة للقرارات الفردية مما حد من نشاط المواطن ومشاركته في العملية السياسية والتنموية. بالإضافة، فإن الانتفاضة الفلسطينية كانت تحدي إضافي للسلطة الفلسطينية، فكان نمط المركزية المفرطة والعشوائية في القرارات عامل إضافي لبعثرة الطاقات المتوفرة وعدم قدرة المؤسسات في الاتصال مع الجمهور وحمايته وتقديم المساعدة له. كل هذه الظروف كانت سببا كافيا لتوسيع الفجوة بين السلطة والشعب في شتى المجالات (تقرير التنمية البشرية/ فلسطين/ ٢٠٠٢).

أما على المستوى المجتمعي، فالحالة لم تكن تختلف جذريا، فمؤسسات المجتمع المدني ما زالت تعاني من عدة مظاهر من الخلل، أبرزها تراجع دورها بعد الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ في ظل استمرار الاحتلال وتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى معازل نتيجة تطبيق اتفاق أوسلو.

فمن جهة كان ضعف البنية التنظيمية لمؤسسات المجتمع المدني بسبب غياب الديموقراطية الداخلية وعدم الاستجابة لاحتياجات المجتمع الآنية والاستراتيجية، سببا في توسيع الفجوة بين النخبة والجماهير. بالإضافة فإن احتواء وانخراط عدد كبير من كوادر المجتمع المدني في مؤسسات السلطة الفلسطينية أضعف إمكانية تحويل الاتحادات والنقابات إلى أطر مستقلة عن المؤسسات الرسمية فأضعف فاعليتها المجتمعية. أما بالنسبة لانخراط بعض الكوادر في المؤسسات الدولية كان واقعها أيضا سلبي بسبب بروز شريحة من التكنوقراط مغتربة عن الأجندة التنموية الوطنية تخضع مساءلتها لمؤسسات التمويل وليس للمجتمع المحلي. وليس من المفاجيء القول بأن غياب الديموقراطية الداخلية في مؤسسات المجتمع المدني والتي شكلت أساسا لاضعاف الأحزاب السياسية وتوسيع الفجوة بين النخبة القيادية والجماهير عامل أساسي لتقهقر

التماسك والتضامن الاجتماعي مما قوى من سلطة العشيرة وأصبحت النساء في أدنى السلم الاجتماعي، كما جرى في الانتخابات الفلسطينية.

لا بد أيضا من الاشارة إلى أن بروز وظهور الاسلام السياسي كتشكيل تنظيمي وسياسي فعال شكل منعطفا على قضية المرأة. فبغض النظر حول دوافع وأسباب توقيت ظهور "حماس" والجدال الأيديولوجي حولها فلا يمكن تغييب دورها وموقفها الرجعي تجاه قضية المرأة التي شكلت تناقضا واضحا مع عملية التحول الديموقراطي (مكاوي، ٢٠٠٢). فكان واضحا أن حماس استخدمت المرأة لتوسيع قاعدتها الجماهيرية من خلال تحويل مواقفها الاجتماعية إلى شعارات وطنية(حمامي، ١٩٩١).

بالاضافة، فإن اجراءات الحصار والاغلاق المفروضة على الأراضي الفلسطينية المحتلة أدت إلى ارتفاع في معدلات البطالة وترافقت في ارتفاع معدلات الفقر والذي يقدر في ٦٤,٢٪ من الأسر التي باتت تعيش تحت خط الفقر (البنك الدولي، ٢٠٠١). هذا بدوره سيؤثر على استمرار الأسر الفلسطينية في العيش الكريم مما سيفرض عليهم حلولا مرحلية لا تلائم طموحاتهم وأحلامهم التاريخية.

الانتفاضة الفلسطينية–عودة للجذور

على الرغم من أوجه الشبه بين انتفاضة الشعب الفلسطيني الأولى في عام ١٩٨٧ وانتفاضه الأقصى الثانية في عام ٢٠٠٠، فيما يتعلق بالأسباب الرئيسة التي أدت إلى تفجر كل منهما تحديداً استمرار الاحتلال الإسرائيلي وسياساته القمعية، إلا أن هناك أشكالا جديدة من الضغوط والتحديات الناجمة عن واقع سياسي واجتماعي جديد، أفرزته اتفاقيات أوسلو، يمكن اعتباره مسؤولا أيضا عن انطلاقة انتفاضة الأقصى بشكل خاص. فالواقع السياسي الجديد تجلى أولا في وجود السلطة الفلسطينية، ووجود أساليب وآليات مشاركة جديدة، وثانيا بتغير في أسلوب القمع الإسرائيلي الذي رافقته ظاهرة جديدة من العسكرة الفلسطينية.

من المعروف أن انتفاضة عام ١٩٨٧ هي مبادرة شعبية جاءت ضمن عملية طويلة من النشاط الديمقراطي قادته منظمات جماهيرية شكلت امتدادات ديمقراطية للحركة الوطنية. ولقد كان لقوة الحركة الوطنية وتبلور الوعي السياسي الديمقراطي في أواسط السبعينيات، تأثير مباشر على إيجاد الآليات الديمقراطية للتغيير في العمل السياسي والاجتماعي والثقافي ضمن استراتيجية شاملة للنشاط السياسي. (تراكي ١٩٩١ وكتّاب ١٩٩٣).

لقد أصبحت هذه الآليات المختلفة التي قامت بتعبئة القطاعات الأوسع من المجتمع كالطلاب

والنساء والعمال والمهنيين، هي الأقدر فعالية في الحشد للانتفاضة والحفاظ على استمراريتها.
ومن الجدير بالذكر أن المنظمات الجماهيرية التي كانت أطرافاً فاعلة ومهمة في الانتفاضة الأولى تبددت، وما تبقى منها لم يزد عن كونه قيادة نخبوية رمزية دون قاعدة جماهيرية.

وبالتالي شكلت مرحلة ما قبل الانتفاضة تراجع واختزال للفعل السياسي في إطار المفاوضات الرسمية والتي بدورها همشت المجتمع المدني. فلم يكن بمقدور أحزاب اليسار المعارضة المهمشة أن تحافظ على نشاطها وقدرتها بسبب ضعفها البنيوي الناجم عن غياب الديمقراطية الداخلية، واحتكار السلطة الفلسطينية للفعل السياسي في إطار الهيكل الرسمي.

وبالطبع لكون السلطة الفلسطينية الإطار السياسي الرسمي، واستنادا إلى ما تمثله من هوية رمزية باعتبارها القيادة التاريخية في المنفى الممثلة للشعب الفلسطيني، فقد نجحت سيطرتها وهيمنتها في الحلول محل المجتمع

المدني النشط، فتمت محاولة إخضاع البنية السياسية غير الرسمية، والتي مثلت المنظمات الجماهيرية بهدف تحجيم قيادة الداخل. وقد تمكنت السلطة من تغيير آليات المقاومة والصمود حيث أضعفت الأشكال التي شارك الناس عموماً من خلالها وخصوصا النساء. ولعل هذه الفجوة الهيكلية بين القيادة الرسمية وغير الرسمية، و"الخارج والداخل" هي أحد الأسباب الرئيسة لعدم كون هذه الانتفاضة انتفاضة شعبية، ولعدم مشاركة النساء فيها بنشاط وفعالية.

ومن الضروري أيضا التركيز هنا أن انتفاضة ١٩٨٧ استندت إلى الوحدة والتماسك باعتبارهما مظهرين رئيسين للنضالات الوطنية التحررية وبالتالي، لم يجر تسييس مسألة الطبقة والنوع الاجتماعي في الفترة التي سبقت الحكم الذاتي. أما الآن، فنمو الشرائح البيروقراطية المستفيدة من داجل السلطة كان من الظواهر السلبية الجديدة التي أفرزت ظاهرة الامتيازات لشريحة ضيقة مما طور وعي طبقي من نوع جديد يجرؤ على نقد الممارسات الغير مسئولة لدى هذه المجموعات. بالاضافة، فإن استثناء المرأة من دائرة القرار كان حافزا آخر لنضال المرأة لحقوقها في المشاركة في السلطة من خلال تطوير فكرة "الكوتا النسوية" في الانتخابات الفلسطينية المقبلة إن حدثت.

الحركة النسوية الفلسطينية-قومية ونسوية

تقودنا محاولة الإجابة على السؤال المتعلق بسبب عدم كون النساء مشاركات نشطات في انتفاضة الأقصى، إلى مستوى آخر من التحليل، يتعلق بالتغيرات التي فرضت على الحركة النسوية أسوة بالحركات الاجتماعية الأخرى بسبب الواقع السياسي الجديد.

إن التاريخ النسوي في فلسطين لا ينفصل عن التاريخ السياسي للمجتمع الفلسطيني. فواقع الاحتلال الاسرائيلي، وضع مهمة الاستقلال الوطني على رأس جدول أعماله. فنضالات المرأة من أجل المساواة والتحرر لم تفرزها اتجاهات نسائية مستقلة بل انطرحت ضمن المهمات السياسية الوطنية. فأصبح التناقض الأساسي بين الشعب بكل فئاته وبين الاحتلال محيد للتناقضات الاجتماعية مثل الطبقة والنوع الاجتماعي فبدت ثانوية وأصبحت الحركة النسائية إحدى الأدوات المستخدمة لتدعيم الكفاح الوطني(كتّاب : ١٩٩٩).

فقد كان بوسع الحركة النسائية في انتفاضة ١٩٨٧، مثلها في ذلك الوقت مثل منظمات جماهيرية أخرى، أن تستجيب لطموحات الناس في الاستقلال بمعناه الشامل، بالجمع ما بين نضالات التحرر الوطني

والاجتماعي من خلال بنيتها اللامركزية. إذ أدركت هذه المنظمات الجماهيرية على الأقل أهمية مثل هذا الترابط في النضال الوطني التحرري. ولقد وجد هذا الوعي تعبيرا له بالأساس في تشكيل لجان الأحياء واللجان الشعبية التي تمكنت من حشد وتعبئة القطاعات المختلفة في المجتمع، باستخدام خبرتها والتزامها للاستجابة لحاجات المجتمع الملحة من ناحية، وتطوير الوعي الاجتماعي والسياسي الذي يمكن أن يسند الانتفاضة ويحافظ على جذورها من ناحية أخرى. ولعل من إنجازات هذه الفترة كان التوصل إلى ميثاق المرأة عام ١٩٩٤، الذي أقره الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وهو تنظيم رئيس مكون من اللجان والتنظيمات النسوية المختلفة. فكان الميثاق بمثابة نموذجا لعمل نسوي ديمقراطي، نجح في دمج القضايا الوطنية وقضايا النوع الاجتماعي وقضايا الحكم، في برنامج خاص بحقوق النساء شكل نموذجاً متواضعاً لعقد اجتماعي.

إلا أن هذه الإنجازات لم تتبلور أبداً على أرض الواقع، حيث أن الأطر النسوية التي كانت طليعة العمل النسوي في السبعينيات والثمانينيات، تبددت بوصفها حركة في أواسط التسعينيات، وحلت قيادتها الموحدة وتلاشى ذاك التنسيق العالي فيما بينها، وذلك بسبب اتفاقيات أوسلو التي أدت إلى الانقسام والشرذمة بين الحركات السياسية والاجتماعية المختلفة.

ورغم أن الحكم الذاتي لم يشمل الأراضي الفلسطينية جميعها، وأن ما تم إنجازه في أوسلو لم يتجاوز إعادة انتشار جزئي على الضفة الغربية وقطاع غزة، مع استمرار الاعتماد الكامل على إسرائيل. إلا أن الحركات الاجتماعية وخاصة الحركة النسوية، تصرفت في حينه ولو لوهلة قصيرة وكأن الاحتلال قد انتهى، مما أدى إلى تضييق مساحة النشاطات النسوية في إطار البعد الوطني واقتصارها فقط على النشاطات النسوية التي تمثل مصالح النساء بشكل ضيق، مرتكزة على مفهوم النوع الاجتماعي المسلوب من بعده السياسي الوطني (حمامي، كتاب ١٩٩٨).

اتسمت هذه الفترة بصراع داخلي بين المنظمات النسوية المختلفة حول رؤيتهم للمرحلة. فقد توهم البعض بان التحول الدولاني يعطي الحركة النسائية إمكانيات التحرك والتعبئة حول الحقوق الاجتماعية، فوجدت لنفسها عبر مساعيها للتأثير على السياسات الاجتماعية مجالا لبلورة هويتها الذاتية تماما كما شهدت أمريكا اللاتينية والتي أثبتت أن التحول من ثورة إلى دولة توفر للحركات النسائية قدرة أكبر على التأثير على البنى الاجتماعية. مع أن هذا التوجه كان صحيحا بجزئيته، إلا أنه

وقع في خطر تغييب القضايا الوطنية برؤية نوع اجتماعية.

فامتنعت الحركة النسائية عن طرح مسألة النظام السياسي باعتباره أساس للمساواة النوع الاجتماعية، وهذا أدى إلى ظهورها بمظهر مدعومة من النظام (حمامي، كتاب ١٩٩٨) مما أظهر العمل النسوي بأفقه الضيق. فبدل أن تحافظ الحركة النسوية على استجابتها لحاجات النساء الآنية، فإنها حولت جدول أعمالها نحو تعزيز قضايا النوع الاجتماعي، استجابة لمجتمع المانحين الذي عرّف الفترة السياسية على أنها فترة ما بعد الصراع، الأمر الذي أدى من ناحية إلى نزع الطابع السياسي عن العمل النسوي. ولكن لا بد من الاشارة إلى أنه أصبح واضحا أن عدم تعامل الحركات الاجتماعية مع القضايا الوطنية سيوقعها في خطر الاغتراب.

فالمطلوب هو توازن حقيقي بين أجندة وطنية واجتماعية تلبي احتياجات الجماهير الآنية والاستراتيجية.

من هنا أصبحت مسألة الشرعية والمساءلة تواجه جمهورا متشككا ينظر اليوم بارتياب إلى مستوى ما اتسمت به الثقافة السياسية الديمقراطية التي سادت قبل مرحلة أوسلو، من نضوج وجدية ومسؤولية. وقد خلق هذا الارتياب مقداراً لا بأس به من التوتر ما بين النشطاء التقليديين، الذين يمثلون "القيادة المتحجرة محدودة الكفاءة "، ذات التمثيل الجماهيري المحدود، التي تم استيعابها أساساً أو تعيينها في إطار السلطة الفلسطينية من ناحية، وبين الجماهير التي أهملتها القيادة المحلية وأساءت تمثيلها من ناحية أخرى. حتى التجليات الديمقراطية لأوسلو كالمجلس التشريعي الفلسطيني، أصيبت بالشلل، بسبب طبيعة الحكم السلطوية. ومن هنا يمكن القول بأن الاغتراب والمركزية كانا سببان كافيان لعدم مشاركة الأطر النسائية خصوصا في الانتفاضة الحالية.

العملي والاستراتيجي في الخطاب السياسي

يتردد في انتفاضة الأقصى خطاب سياسي مزدوج، لا يعكس انسجاماً داخلياً، الأمر الذي يمكن أيضاً أن يؤثر على مستوى المشاركة فيها، حيث تقوم السلطة الفلسطينية التي تستند في نشاطها السياسي إلى استراتيجية برغماتية، باستخدام الانتفاضة وسيلة ضغط وأداة لتغيير شروط التفاوض والوصول إلى اتفاقيات سلام، بينما يقوم القادة الشعبيون للحركة الوطنية، التي تمثل الهيكلية السياسية غير الرسمية، بتطوير إطار أكثر استراتيجي باعتبار الانتفاضة أداة لتحرير الأرض، والحصول على الحقوق الوطنية من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

ورغم إمكانية انسجام هذين الهدفين في مراحل معينة، إلا أن من الواضح أنهما يمكن أن يتعارضا في مراحل أخرى، حيث تحاول السلطة الوطنية استخدام الانتفاضة لتؤدي في أسرع وقت ممكن إلى اتفاقية سلام لا يمكن أن تكون ملبية لطموحات الشعب. فمثل هذه الاتفاقيات لن تتمكن من إنجاز حلول للقضايا الوطنية التاريخية الرئيسة المعقدة، مثل قضية اللاجئين، والقدس، والاستيطان، في فترة زمنية قصيرة. ويبدو أن الشعب لن يقبل أية اتفاقية لا تقدم حلولاً لهذه القضايا التي لها تأثير مباشر على معيشتهم اليومية.

ولذا فإن تحديد سقف لحل لا يكون مقبولاً للشعب عموماً، سيؤدي إلى مزيد من الصراعات الداخلية، التي يمكن أن تواجهها السلطة الفلسطينية بإجراءات غير ديمقراطية تزيد من تعقيد وتهميش المجتمع المدني. وفي هذا الإطار، لن يكون من الممكن بناء وحدة أو إجماع يؤدي إلى مشاركة الناس بشكل واسع، حيث أن النخبة الحاكمة التي طورت امتيازاتها ومكاسبها الخاصة على أساس مصالحها الطبقية، هي طرف مهم في رسم حدود الحقوق الوطنية. فلعل الحوار الوطني الحالي الذي يجري في القاهرة هو كآلية لتنسيق الجهود الوطنية وتوحيد الرؤية حول تعريف المرحلة الحالية ينجح لتصليب الانتفاضة وصولا إلى الحقوق الوطنية

الثابتة . فالوصول إلى مثل هذا الهدف يمكن أن يعيد تفعيل المؤسسات المجتمعية وتصبح الجماهير بما فيها المرأة أكثر مشاركة ووضوحا لأدوارهم.

الحركة النسائية: ازدواجية العام والخاص

ظهرت في الحركة النسوية من جانب آخر، ازدواجية العام والخاص، بسبب إزالة الطابع السياسي عن النوع الاجتماعي. إذ أدى فصل "العام" في هذا السياق، والذي يعني "الوطني والسياسي"، عن "الخاص" الذي يعني "النوع الاجتماعي"، إلى تجريد العمل النسوي من الصفة السياسية. كما أدى فصل المساواة والنوع الاجتماعي عن الحكم والنظام السياسي، إضافة إلى حجب السلطة والنفوذ عن مشاركة المواطنين، إلى إضعاف الحركة النسوية وإلى تشتت جماهيرها وأنصارها.

لقد أدرك الباحثون الذين أجروا دراسات على الحركات الاجتماعية في السبعينيات والثمانينيات في مجتمعات أخرى، بأن الحركات الاجتماعية فيها أخذت تنبذ السياسات الحزبية التي تركز على مقارعة سلطة الدولة، معلنة موقفاً متجاوزاً للولاء للحزب أو الموقف السياسي ,رافضة أن تسقط فريسة للذرائعية السياسية في اليسار، أو الاستيعاب والدمج في اليمين. وبدل ذلك، تقوم هذه الحركات بتأسيس نشاطها السياسي الجديد على تسييس حياتها اليومية .(Alvarez 1990) ولعل من الصعب القول بوجود سياسة من هذا النوع في الإطار الفلسطيني، أو أن تحولا من هذا النوع يجري أو جرت بلورته فيه، حيث أن سياسات المشايعة والولاء ما زالت قائمة في كل من اليسار الضعيف، واليمين القوي الذي يحظى بقوة تمثيلية أكبر على المستوى الشعبي والرسمي، الأمر الذي يفتح المجال والإمكانية لاستيعاب النشاط الاجتماعي والسياسي واحتواءه. هذا بالاضافة إلى أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع انتقالي ما بين الثورة وإقامة الدولة، وبالتالي استقلالية النشاط النسوي ليس لصالح الحركة النسائية في هذه المرحلة فكما أثبتت التجارب في مناطق أخرى من الدول النامية "أن الاستثناء للعنصر النسوي هو في أكثر الأحيان نتاج للنموذج القهري للدولة (Slyomov-ic and Joseph, 2001).

النشاط النسوي–احتواء أم استقلالية

يبدو أن فقدان الحركات الاجتماعية الفلسطينية جمهورها ما بعد أوسلو في انتفاضة الأقصى، قد ترك أثره على الحركة النسوية، مما أفقدها رؤيتها وطبيعتها الديناميكية. كما أن الانتقال إلى "الديمقراطية" أو إلى السياسة العادية، لا إلى السياسة الوطنية قد أخرج الخلافات والتوترات الحقيقية بين النساء إلى الضوء، وهي خلافات كانت كامنة في الماضي حين كانت القضية الوطنية قوة موحِّدة جامعة.

ويمكن لنا أن نرى اليوم بوادر انقسام جوهري، بين أولئك اللواتي يعتقدن بأن النضال من أجل مساواة أكبر للنساء، ممكن أن تُلبى من داخل الدولة أو المؤسسات، بالضغط على صناع السياسة، وبين أغلبية ترى أن ذلك يحمل في طياته إمكانية أن تفقد الحركة النسوية استقلالها الذاتي والقدرة على التحول والانعتاق. فاللجنة التنفيذية للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وهي مؤسسة شبه حكومية تسيطر عليها نساء من قيادة الخارج، ولجان النوع الاجتماعي في الوزارات المختلفة، تقوم بتعزيز التحولات في السياسات المطبقة، من خلال اللجوء إلى "عملية بيكين" باعتبارها أساسا للنشاط الخاص بالنوع الاجتماعي. وحيث أن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ليس هيئة ذات استقلال ذاتي، بل هو تابع للسلطة، فإن قدرته تتقلص على حشد النساء حول قضايا العدالة والحكم الديمقراطي والمشاركة السياسية، وبالتالي نرى بأنه كان من نتائج محدودية الاستقلال الذاتي لاتحاد المرأة، وغياب الانتخابات باعتبارها عملية ديمقراطية، إعاقة قوة الاتحاد التمثيلية، والحد من قدرته على حشد النساء في الانتفاضة الحالية. ورغم وجود خطة منسقة لتطوير اللجان النسوية في الأحياء واللجان الشعبية،

لحشد النساء في الانتفاضة الحالية، إلا أنها فشلت في القيام بذلك على مستوى واسع، والسبب في ذلك كما عبرت عنه بعض نساء هو غياب رؤية وبرنامج واضح.

من جهة أخرى فإن لدى طاقم شؤون المرأة الذي يعتبر منظمة أهلية تضم اللجان والمراكز النسوية الفلسطينية المختلفة، رؤى واستراتيجيات مختلفة حول طرق تمكين النساء وإشراكهن.

هذا الطاقم الذي هو بمثابة لجنة تنسيق إدارية وبرنامجية للأطر والمؤسسات النسوية المتخصصة، يشارك في الانتفاضة الحالية على شكل مؤتمرات صحفية، ودعم أسر الشهداء، واستضافة وفود تضامن. وتذكرنا هذه النشاطات بخصائص النشاطات النسوية في أوائل القرن، حين كان يجري حشد النساء للنضال ضد سياسات الانتداب البريطاني، وهي سمات تميز دوراً تقليدياً نموذجياً يطبع عمل منظمات نسوية تتبنى استراتيجية الرعاية الاجتماعية بدلا من الاستراتيجيات التنموية في نشاطها. ولذا نرى أن تبني المنظمات ذات الاستقلال الذاتي استراتيجية عمل اجتماعي، وتجريد نشاط النوع الاجتماعي من الطابع السياسي، لم يعززا النشاط النسوي ولا مشاركة النساء في الانتفاضة الحالية.

كما تشير بعض التجارب أن هناك دوما معضلة تواجهها النساء لدى النظر في السؤال المتعلق بإمكانية أن تكون الدولة قوة محتملة لتوفير عدالة أوسع، أم أن الدولة لا تعدو كونها أداة للاضطهاد الأبوي (البطريركي). (Alvarez : ١٩٩٠) ففي الحالة الفلسطينية، هناك مؤشرات كثيرة تشير أن الحكومة الفلسطينية، بناء على طبيعتها الأبوية (البطريركية)، لا تملك القدرة أو الإرادة السياسية لتصبح القوة الديمقراطية للتحول الديمقراطي، وبالتالي، فإن الحفاظ على هيئة ذات استقلال ذاتي، مسؤولة أمام النساء وخاضعة لمساءلتهن وليس للدولة، يمكن أن يكون الشكل الوحيد لتطوير المواطنة والمساءلة. لقد تبين أن جهاز الدولة كما هو الحال في مناطق أخرى، فشل في أن يصبح القوة الديمقراطية، وبدل ذلك استوعب الحركات الاجتماعية، خاصة الحركات النسوية، للحد من نشاطها.

يبدو على كل حال، أن النضالات المستندة إلى النوع الاجتماعي، أو الانتماء الطبقي التي تقودها الحركات الاجتماعية، يمكن، بل ويجب أن تجري داخل وخارج الجهاز السياسي للدولة، بتركيز أكبر على النضالات التي تجري خارج الجهاز، حيث أنها القوة الحقيقية التي تستطيع الضغط على الحكومة لتستجيب لطموحات النساء.

مأسسة قضايا المرأة

أدت الحاجة المتنامية إلى معلومات متخصصة حول واقع المرأة وتغذية عملية وضع السياسات بشكل فعال، إلى تشكيل مؤسسات أهلية تعالج قضايا نسوية متخصصة. وقد هيمنت هذه المؤسسات على القوى المحركة السياسية والتنظيمية، وسيطرت على مشاركة الحركة النسوية في المؤتمرات وورش العمل الدولية مثل عملية بكين التحضيرية. كما تبين في أمريكا الجنوبية، فإن الحركة النسوية لم تعد هامشية بل مؤسساتية، وكان ثمن المأسسة هائلاً، حيث نسيت النساء ما يتعلق بالعملية ووجدن أنفسهن وقد حشرن في مؤتمرات دولية لا يمكن حل المشاكل فيها (Alvarez 1990)، وبالتالي فإن إضفاء الصفة الاحترافية على النشاط النسوي لم يؤد إلى تعزيز دور النساء أو تمكينهن داخل أطر السياسات الرسمية وغير الرسمية، بل أدى إلى عزلهن وفصلهن عن القضايا الحقيقية.

فمثلا مع أن طاقم شؤون المرأة يعمل على تمكين اللجان النسوية (النساء اللواتي بقين نشيطات في الأحزاب)، من خلال تطوير مشاريع تعزز حقوقاً متساوية للنساء، إلا أنه قام بمأسسة قضايا المرأة التي هي بالأساس قضايا خاصة، بمعنى أنه تعامل مع قضايا النساء فقط، بمعزل عن البيئة السياسية والوطنية خلال السنوات القليلة الماضية، وتوقف عن لعب دور مهم

في الساحة السياسية والوطنية. وبسبب هذه الأجندة، لم يكن بمقدور الأطر النسائية أن تحرك القاعدة العريضة، وأن يجتذبها مرة أخرى للنضال، حيث فقدت هذه اللجان هذا النوع من التأثير والقدرة.

فمجموع هذه العوامل وأهمها ضعف البنية الهيكلية والتنظيمية للأطر النسائية، ومأسسة القضايا النسوية، إضافة إلى احتكار قيادة النخبة اغتربت عن الأجندة النسوية بمضمونها (الوطني والسياسي) أثناء عملية التحول السياسي، وأدت إلى الحد من مشاركة النساء في الانتفاضة، حتى أصبح من الصعب في هذه المرحلة، أن نرى منظمة تملك القدرة على تمكين النساء وإعادة تفعيلهم مرة أخرى في الحياة السياسية اليومية. ونعتقد بأن المرحلة السياسية بحاجة إلى ائتلاف واسع من القيادات النسوية المنتخبة ديمقراطياً لتمثل القضايا النسوية الجوهرية التي تأخذ بالاعتبار الانتماء الطبقي والنوع الاجتماعي باعتبارهما مكونين أساسين لصياغة أجندة عمل. ومن الواضح الآن، خاصة بسبب الانتفاضة وإفقار المجتمع، أن هناك قضايا مختلفة تهم مجموعات مختلفة من النساء، إذ لا تواجه النساء جميعهن مشاكل من نوع واحد. لقد أثرت الانتفاضة على بعض النساء أكثر من تأثيرها على نساء أخريات، وإذا تم الاتفاق على مثل هذا التحليل، فإن ذلك يمكن أن يعبد الطريق أمام وضع أجندة واقعية، يمكنها أن تحشد قطاعاً واسعاً من النساء في النضال الوطني.

النوع الاجتماعي والعسكرة

يجري تجنيب المجندات في الجيوش النظامية في العالم عادة، للقيام بأدوار قتالية، إلا أن بعضهن يناضلن بسبب ذلك من أجل الحصول على حقوق متساوية في الجيش، منطلقات من اعتقادهن بأن استثناءهن من القيام بهذه الأدوار، يحرمهن من الاستفادة تماماً من فرص الترقية في الجيش. ونتساءل هنا، ما الذي ستحققه المرأة الفلسطينية وكيف سينظر إليها، إن هي ساهمت بنشاط في المواجهات العسكرية اليومية على المتاريس العسكرية؟ أو في العمليات الاستشهادية؟

لم يكن من غير الشائع أن تشارك الفلسطينيات في النضال المسلح، إلا أن قليلات فقط هن اللواتي شاركن في ذلك عبر المسيرة النضالية الفلسطينية. ففي انتفاضة عام ١٩٨٧ كانت النساء مشاركات على قدم المساواة، حين لجأت قطاعات المجتمع المختلفة إلى "الحجر" كوسيلة شعبية وحيدة للدفاع عن الكرامة، خاصة وأن المجتمع لم يكن قد تعرض للعسكرة.

وبالمقارنة مع ذلك، نجد أن انتفاضة الأقصى اقتصرت أساساً على المواجهات المباشرة عبر المتاريس العسكرية، التي تفصل ما بين المناطق الجغرافية المختلفة (أ، ب،ج)، التي أفرزتها تقسيمات اتفاقية أوسلو. بالاضافة إلى سماح المجتمع الدولي من خلال اتفاقيات أوسلو إدخال عدد من السلاح لحماية المواطنين مما نتج عن عسكرة المجتمع، وأصبح دور النساء في مثل هذا الوضع هامشياً، ليس بسبب اقتصار النضال على المواجهات على المتاريس وحسب، بل لأن حرية تحرك النساء وتنقلهن أصبحت محدودة، وتأثرت إلى أقصى حد، بسبب اتفاقيات أوسلو ونظام الفصل العنصري (الأبارتهايد)، الذي يطبقه الاحتلال، بالاضافة إلى سياسة الإغلاق والحصار.

ويمكن الاستنتاج من خلال التجربة في الانتفاضتين الفلسطينيتين، أنه كلما انخفض مستوى العنف المستخدم في النضال الوطني التحرري، كلما ازدادت إمكانية مشاركة النساء الواسعة في هذا النضال. فاستمرار المقاومة والانتفاضة يعتمد بتحويل الانتفاضة من جديد إلى انتفاضة شعبية وانتهاج الآليات الشعبية.

ففي الحالة الفلسطينية، لم يجر تدريب النساء عموماً على المشاركة في الحرب والعمليات العسكرية، وذلك بسبب، ربط المجتمع، بحكم طبيعته الأبوية (البطريركية)، أدوار النساء في الجانب الإنجابي فقط. فقد جرى تسييس أدوار النساء الإنجابية، واعتبرت أدوار النساء في هذا المجال مساهمة مباشرة منهن في النضال. كما اعتبرت أمهات الشهداء، في هذا السياق، رموزاً للمقاومة (Peteet, 2001)، فالولادة، وهي دور

إنجابي خاص بالنساء، وهي دور نضالي أكثر مسالمة من الموت أو الشهادة المرتبطين بالجرأة التي تميز صفات الرجولة. ومع هذا لا يمكن إهمال ظاهرة النساء اللواتي شاركن في العمليات الاستشهادية والتي دار حولها جدل مجتمعي. فهذه الظاهرة مع أنه لم تميز العمل النسوي النضالي إلا أنها أيضا كانت مؤشرا على فكرة المساواة في النضال وتحقيق حقوق المرأة السياسية والمشاركة الوطنية على أساس المواطنة، فللمرأة أدوار مختلفة لا تقتصر فقط على الانجاب وانها مثل الرجل يمكن أن تقوم بفعاليات مختلفة للتعبير عن مستوى تضحيتها وانتمائها.

تفيد الإحصائيات، بأن ثلث الشهداء في هذه الانتفاضة هم من الأطفال تحت سن ١٦ عاماً، وقد أثر هذا في حد ذاته على النساء عموماً، فواصلن دورهن راعيات للجرحى ورموزاً للتضحية، الأمر الذي زاد من اصطباغ الانتفاضة بالنوع الاجتماعي، وزاد في عزل النساء ضمن حدود مجالاتهن الخاصة بهن.

الخاتمة

لا بد من القول هنا أن مع تصاعد تيار العولمة لا بد أن يرافقه تصعيد لاستراتيجية مواجهة العولمة على أساس أنها مصدر تهديد للأمن العربي بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية والثقافية.

فبالنسبة لفلسطين، لا بد أولا أن يكون هنالك تنسيق وطني مبني على حوار وطني ديموقراطي يجمع فيه التنظيمات الفلسطينية على برنامج عمل مبني على استمرار المقاومة حتى دحر الاحتلال. وفي هذا السياق فإن إعادة الانتفاضة إلى مسارها الجماهيري وإشراك جميع الفئات والشرائح الاجتماعية يصبح من جانب ضرورة نضالية ومن جانب آخر عائق أمام سياسة التدمير الشامل للأرض الفلسطينية وسياسة الإفقار والإهانة الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني. ومن هنا تصبح المرأة من جديد عنصر ضروري لاستمرار المقاومة واستدامتها حتى التحرير. فعدم مشاركة المرأة في النضال الوطني سيؤثر استراتيجيا على دورها السياسي والاجتماعي ويسهل من تهميشها في القرار السياسي.

أما من جانب آخر، فلا بد أولا من بناء مؤسسي ديموقراطي لمنع السلطة الفلسطينية من أن تتحول إلى ديكتاتورية تقمع شعبها (برغوثي، ٢٠٠٢). فسلطوية السلطة تمنع فرص ارتقاء المجتمع من جانب، وتحرر الأرض من جانب آخر. وبالتالي يصبح شعار "الدولة الديموقراطية" وضرورة تطبيقها حتمي لتحقيق السلام المبني على العدالة وحقوق الإنسان. في هذا السياق، على الحركة النسائية الفلسطينية كطليعة الحركات الاجتماعية أن تدمج القضايا الوطنية والنسوية بمضمون سياسي يشرك القاعدة الجماهيرية ويقلص من الهوة ما بين النخبة والجماهير. فقوة الجماهير وتنظيمها هي الرصيد الأساسي لاستمرار الثورة والعامل الوحيد لتحرير الأرض. إن اعتماد الانتفاضة على العمليات العسكرية فقط يحرم فئات وشرائح اجتماعية واسعة من المشاركة والتأثير، فلا بد من عودة الانتفاضة إلى جذورها الشعبية لتكتسب طبيعتها الجماهيرية وتفوت الفرصة على الاحتلال الصهيوني من الاستمرار في تصفية المقاومة وتدمير مؤسسات المجتمع. لا بد لحماية الديموقراطية ضمان استقلالية المنظمات النسوية من خطر الاحتواء في السلطة، فتحولها إلى أداة سيطرة واستخدام من قبل السلطة سيحرمها من لعب دور فاعل ومؤثر في بلورة سياسات اجتماعية ديموقراطية لمصلحة النساء، كل النساء.

المراجع

- مكاوي ، إبراهيم" جدلية الوطني والنسوي في نضال المرأة الفلسطينية" مجلة كنعان، العدد ١٠٩، نيسان ٢٠٠٢ .
- برنامج دراسات التنمية، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢، جامعة بيرزيت، حزيران ٢٠٠٢ .
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٢، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢ .

- برغـــوثي مـــصـطفى، " إلى أيـن نمضي مـن هنا: منـظور فلسطيني" فـي المستـقـبل العـربي، عـدد ٢٧٦، مركـز دراسـات الوحدة العربية، ٢٠٠٢ .

- كتـاب آيلين، " القومـية النسوية- الـتجربة الفلسطـينية" في الحركـة النسائـية الفلسطينيـة- اشكاليات التـحول الديموقـراطي واستراتيـجيات مستقـبلية، مواطن- المؤسسة الـفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٩ .

- حمـامي ريما، كتّـاب آيلين، " استـراتيجـيات جديدة لـعمل الحركات النسائـية باتجاه التحولالديموقراطي والتـحرر في ما بعد الأزمة ، التغيـرات البنيوية في الحياة السياسيـة الفلسطينية، وآفاق العمل. مـواطن- المؤسسة الفلسـطينية لدراسة الديموقـراطية، رام الله ١٩٩٨ .

Alvarez Sonia, Engendering Democracy in Brazil: Women's Movements in Transition Politics, Princeton University Press, 1990.

- Bystydzienski Jill, and Sekhon Joti (eds.) Democratization and Women's Grassroots Movements, Indiana University Press, 1999.

- Taraki Lisa, The Development of Political Conciousness Among Palestinians in the Occupied Territories, 1967-1987. in ed. Jamal Nassar and Roger Heacock, Intifada: Palestine at the Crossroads, Birzeit University and Praeger Publishers,1991.

- Kuttab Eileen, Palestinian Women in the Intifada: Fighting on Two Fronts in ed. Ghada Talhami, The Impact of War and Revolution on Women in the Arab World, Arab Studies Quarterly, Volume 15 no.2 Spring 1993.

- Joseph Suad, and Slyomovics Susan (eds.) Women and Power in the Middle East, University of Pennsylvania Press, 2001.

- Peteet, Julie (2000) " Male Gender & Ritual of Resistance in the Palestinian Intifada: a Cultural politics of Violence in Mai Ghoussoub and Emma Sinclair Webb (2000) editors, Imagined Masculinities: Male Identity and Culture in the Modern Middle East, London: Saqui Books

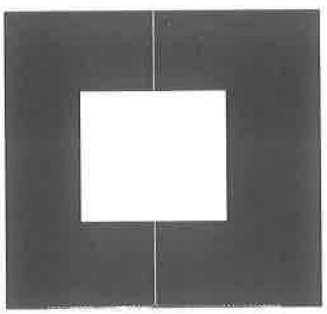

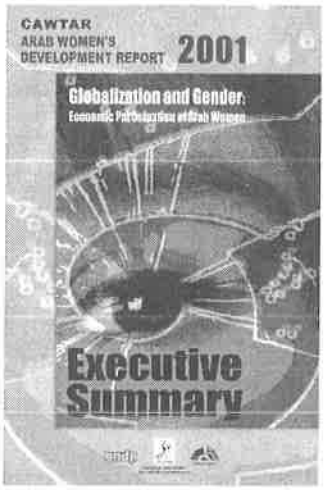

العولمة والنوع الاجتماعي :
المشاركة الإقتصادية للمرأة العربية

مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث

شارك في إعداد التقرير :
سكينة بوراوي ، كاميليا فوزي الصلح ،
محمود بن رمضان ، جاك شارم ، منى
شمالي خلف ، شهيدة الباز ، فالنتين
مقدم ، محمد باقر ، ناديا حجاب

يجري السجال في موضوع العولمة في المنطقة العربية ، بلغة حيادية حيال مسائل النوع الاجتماعي ، ولا تراعى ، على الأغلب أبعاد هذا المفهوم. أما المنشورات التي تعالج هذه القضايا في المنطقة العربية فمحدودة جدا ومتناثرة بشكل ملفت للانتباه ، بل إن المنشورات الدولية التي تتعرض إلى موضوع العولمة تفتقر دائما إلى المعطيات والبيانات الكمية الكافية أو المؤشرات النوعية المتعلقة بأوجه مشاركة المرأة الاقتصادية في إطار العولمة. وهناك على الأقل ثلاثة منشورات حديثة تنطبق عليها هذه المواصفات ، وهي: الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية: العولمة ونوع الجنس والعمل ، ١٩٩٩ (الأمم المتحدة) ، تقرير تقدم النساء في العالم لعام ٢٠٠٠ الصادر عن صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة ، وتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وكل هذه التقارير تعكس ندرة المعطيات الاقتصادية عن موضوع المرأة العربية والعولمة.

هذا الواقع شجع مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث "كوثر" على التعامل مع هذا النقص في المعطيات و الدارسات عن مشاركة المرأة الاقتصادية في ظل العولمة الراهنة ، واختار بالتالي هذا الموضوع ليشكل مضمون التقرير الأول عن تنمية المرأة العربية.

و يسعى هذا التقرير الذي أعد بدعم من المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إلى سد هذا الفراغ. وهو بمثابة التحدي في ظروف ندرة المعلومات الكمية و النوعية ، وفي جزء من العالم تكثر فيه الخلافات بين الأقاليم sub-regions والبلدان countries . مع ذلك ، يتعرف التقرير إلى عدد من الخصائص و السمات التي ، وإن كانت لا تمثل كل الأوضاع والحالات في المنطقة العربية ، فإنها تبين بعض الاتجاهات المهمة المتعلقة بمشاركة المرأة العربية الاقتصادية في ظل اقتصاد عالمي سريع التغير. في ما يلي أدناه فقرات تتناول هذه الاتجاهات العريضة:

العالم العربي و العولمة

- لم تصبح المنطقة العربية حتى الآن مشاركا ناشطا في إعادة الهيكلة العالمية ، وظلت مساهمتها في تحديد صيغة هذه العملية قليلة. ولا تظهر المعطيات الكمية المتوفرة اندماج المنطقة العربية القوي في الاقتصاد العالمي.
- يبدو أن فوائد العولمة الاقتصادية قد تجاوز المنطقة العربية إلى حد كبير ، ففي خلال الثمانينات والتسعينات ، بقي معدل النمو في الناتج المحلي القائم في المنطقة راكدا إلى هذه الدرجة أو تلك. كما انخفضت قيمة الصادرات وحصتها من الصادرات العالمية. وبقيت معدلات نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الصناعة والقطاعات غير النفطية متواضعة. و لم تعرف المنطقة عموما نموا اقتصاديا إلى درجة تنتج نموا سريعا في فرص العمل.

ونتيجة لذلك ، بقي استحداث الوظائف محدودا ، فيما لم يبلغ الطلب على اليد العاملة المستوى الذي يكفي للتغلب على الحواجز التي تمنع المرأة ، حتى المؤهلة والمتمتعة بالخبرة ، من دخول سوق العمل.

❐ قد يكون هناك مستفيدون من العولمة ، أي أولئك الذين يحوزون رأس المال والمعرفة و شبكات الاتصال التي تمكنهم من الإفادة من إعادة الهيكلة العالمية.

❐ إلا أن عددهم في المنطقة العربية يبقى صغيرا نسبيا. وتوحي الأدلة المتواترة بأن هؤلاء المستفيدين هم في غالبيتهم من الذكور. من ناحية ثانية ، يمكن تمييز أعداد من الخاسرين ، ذكورا و إناثا معا. الأمر الذي يعكس أنماط الإستقطاب الاجتماعي في أجزاء كثيرة من المنطقة . و توحي الأدلة أيضا بأن مجموعات الإناث - بين الخاسرين - تكون في وضع أسوأ من حيث الاستغلال الاقتصادي والبطالة ، لأن في مثل هذه الأوضاع تحظى مسألتا الكلفة والمرونة بأهمية بالغة.

❐ على الرغم من الضعف المسجل في معدلات النمو الاقتصادي الحالية وفي مستوى الإندماج في الاقتصاد العالمي ، قامت أغلبية الدول العربية بتحرير سياستها الاقتصادية وإدخال تغييرات على نطاق واسع. مثل هذه السياسات (مثلا: السياسات الانكماشية بما فيها السياسات المالية) يمكن أن تفاقم استقطاب الدخل والفقر وعدم الإنصاف بين الجنسين إذا لم تدر بعناية. و ترتبط هذه التأثيرات بصورة مباشرة وغير مباشرة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة العربية في الاقتصاد العالمي. مع هذا ، لم تراع السياسات الجديدة أبعاد النوع الاجتماعي ،على العموم ، سواء أكان ذلك من حيث المحتوى أو من حيث المعايير المستخدمة لتقييم الأثر الناجم عنها.

❐ حيث تشكل الخصخصة وتحرير التجارة جزءا من جملة سياسات ، فإنها تتطلب كقاعدة إحداث تغيرات في قوانين العمل و أنظمته. وتوحي الأدلة بأن للاتجاهات الحالية ، انعكاسات سلبية على مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة. وهناك اتجاه غير معلن ، ولكنه ملموس ، لتشجيع النساء على الانسحاب من القوى العاملة. فزيادة حدة التنافس في سوق العمل يجرى حلها على حساب النساء إلى حد كبير ، بما في ذلك أولئك اللواتي يؤهلهن مستواهن التعليمي و مهاراتهن للمساهمة على نحو مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

❐ إن هذه الاتجاهات تجري في الاتجاه المعاكس لزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل أو تأنيث العمل ، التي غالبا ما تعتبر كإحدى الصفات المميزة لإعادة الهيكلة العالمية. ففي المنطقة العربية ، وبالرغم من وجود بعض الاتجاهات الإيجابية ككل خلال العقود الثلاثة الماضية ، تبقى مشاركة الإناث في القوى العاملة متدنية ، مقارنة مع المناطق النامية الأخرى.

وهذا ليس صحيحا - من الناحية الكمية أي نسبة اليد العاملة النسائية في مجمل القوى العاملة - فحسب ، بل إنه صحيح كذلك من الناحية النوعية أي من حيث الوضع الوظيفي والأجور وتوزيع الوظائف القائم على أساس الجنس. كل هذه العوامل تعمل على إدامة الفجوات بين الجنسين في سوق العمل إذ لم نسجل في المنطقة العربية مثلا ، أي اتجاه مهم نحو تأنيث العمالة في الصناعات التصديرية ، كما حصل في أجزاء من آسيا ، وإلى درجة ما في أمريكا اللاتينية.

❐ يعتبر التحسن الذي طرأ في مجال تعليم الإناث (وإن لم يكن بالضرورة في مجالات تعزز الوصول إلى وظائف أفضل من حيث الأجر) ، وكذلك انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول من علامات التقدم. مع ذلك ، لم تنجح هذه التغيرات في التصدي للإيديولوجيات السائدة التي تركز على دور المرأة الإنجابي الاجتماعي ، وتؤكد التمييز القائم على أساس الجنس وتحصر دور المرأة في وظائف العناية التي لا قيمة لها في السوق. فالمرأة العربية لم تواجه عقبات في الوصول إلى وظائف في قطاعي التعليم والصحة نظرا لأن هذه الوظائف تتلاءم والدور المناط بها من قبل المجتمع.

❐ ويعني هذا أن تأنيث العمل في هذين القطاعين يزداد في بعض المجتمعات العربية حيث التمييز بين الجنسين في المحيط المهني هو القاعدة بل و يعتبر في بعض الحالات ، قاعدة إلزامية. كما لم تسجل نسبة اليد العاملة النسائية تغييرا في قطاعات الخدمات الفرعية المرتبطة بإعادة الهيكلة العالمية كتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة والسياحة.

❐ يبقى العمل في القطاع العام الخيار الأفضل لدى المرأة العربية المشاركة في القوى العاملة ويعكس هذا التفضيل ظروف العمل المدعمة بالتشريعات ، حيث التمييز القائم على أساس الجنس أقل حدة وحيث الاستقرار الوظيفي والحوافز والخدمات للنساء أفضل علاوة على ما يوفره هذا القطاع من احترام. و قد أدت الإجراءات التقشفية التي طالت القطاع العام - كجزء من إستراتيجيات إعادة الهيكلة الاقتصادية الجارية - إلى خفض فرص العمل المتاحة في القطاع العام مما ساهم في تفاقم الفجوات بين الجنسين في العمل وتوزيع الوظائف ، الأمر الذي أثر عموما في النساء أكثر مما أثر في الرجال.

❐ مع أن نسبة اليد العاملة النسائية في القطاع الخاص تسجل زيادة متواضعة في بعض البلدان العربية. وبالنسبة إلى بعض فئات الوظائف ، لا يشجع هذا القطاع عموما عمل المرأة (لاعتبارات لدى أصحاب العمل تتعلق بالتكلفة كإجازة الأمومة).

❐ وإن وجدت عمالة نسائية في القطاع الخاص ، فهي مركزة إلى حد كبير في مهن يعوزها الاستقرار الوظيفي ، ذات مكانة متدنية وأجر منخفض عموما. من هذه ناحية ، يبدو أن المنطقة تتبع واحدا من الاتجاهات الأكثر سوءا في العالم "السياق نحو الأسفل" بتوفيرها يد عاملة نسائية قليلة المهارة نسبيا ، متدنية الأجر وهشة تساعد في خفض تكاليف الإنتاج. و يكرس هذا النوع من العمل التمييز والإساءة من حيث ظروف العمل ومستويات الأجور والاستقرار الوظيفي. وهو مجال يكتسب فيه مفهوم العمل "المحترم والمنتج في ظروف من الحرية والعدالة والاستقرار والكرامة الإنسانية" أهمية حاسمة.

❐ بالنسبة إلى المرأة الفقيرة من حيث دخلها وقدراتها ، غالبا ما يكون القطاع غير المهيكل هو المشغل الوحيد. و مع هذا ، يبدو أن نسبة اليد العاملة النسائية العربية في القطاع غير المهيكل إما أن تكون قد اتجهت نحو الانخفاض ، أو بقيت متدنية نسبيا. فالعمل المأجور (العمل من المنزل أو العمل الخارجي في النشاطات التحويلية ، بصورة رئيسية في إنتاج المنسوجات و الملابس) يستقطب نسبة رئيسية من العمالة النسائية في القطاع غير المهيكل.

ويتلاءم هذا النوع من العمل مع الأنماط الثقافية التي تمنح دور إعادة الإنتاج الاجتماعي أهمية قصوى. و هو ما يتوافق مع النظرة التقليدية إلى مسؤوليات المرأة الطبيعية من ناحية ، ويمكنها من التنقل بين العمل غير المأجور وبين النشاطات المولدة للدخل ومع ضرورة تسويق السلع التي تنتجها اليد العاملة النسائية للاستخدام داخل الأسرة لتوفير دخل نقدي ، من ناحية أخرى.

❐ تشير الأدلة إلى أن عمل المرأة لحسابها الخاص يتجه نحو الانخفاض في بعض البلدان. في بعض الحالات ، فإن النساء اللواتي يعملن في القطاع غير المهيكل قد لا يتشجعن على إنشاء المشاريع بسبب بعض التعقيدات العائدة إلى التمييز بين الجنسين وغيرها من التعقيدات المتعلقة بالسوق. ويبدو أن النساء يفضلن العمل من المنزل لقاء أجر بإعتبار أن عنصر المخاطرة فيه أقل. وإذا ما تأكد هذا الاتجاه ، فإن لجاعة القروض بالغة الصغر - بوصفها أداة لخفيف حدة الفقر بين النساء العربيات - تمسي غير مؤكدة.

❐ ثمة اتجاه نحو تأنيث البطالة في المنطقة العربية. فمعدلات بطالة الإناث تشير إلى زيادة العرض لدى أولئك اللواتي يبحثن عن عمل. وفي الوقت نفسه ، تواجه النساء عوائق تحول دون دخولهن سوق العمل ، وهي عوائق بنيوية (إعادة الهيكلة ، الركود الاقتصادي ، استثمارات محلية و أجنبية محدودة ، إضافة إلى النزاعات و الحروب) وعوائق إيديولوجية صورة "الرجل كاسب الرزق - المرأة ربة البيت "). إن هذا

الاتجاه لا يأخذ بعين الإعتبار واقع المنطقة الاقتصادي. حيث يوجد الكثير من النساء اللواتي يسعين لإيجاد عمل مأجور بغية دعم ميزانيات الأسر الآخذة في الانخفاض ، و تجنب تعرضهن المتزايد للفقر. و يبدو أن النساء العاطلات عن العمل في أجزاء مختلفة من المنطقة هن بصورة رئيسية وافدات جديدات إلى سوق العمل (مع تحصيل علن ثانوي) ، ولكنهن أيضا فقيرات من حيث الدخل (مع تحصيل تعلمي محدود) ، إضافة إلى نساء سبق لهن العمل ثم ما لبثن أن فقدن وظائفهن بسبب تقليص نشاطات القطاع العام. أما أكثر المشاركات في سوق العمل هشاشة ، فهن النساء على درجة قليلة من التعليم أو دون التعليم. ولكن من ناحية ثانية ، تتأثر في بعض البلدان العربية ، النساء المتعلمات ، وخاصة خريجات معاهد المؤسسات الأهلية ، بمعدلات بطالة مرتفعة نسبيا مقارنة مع نظرائهن الذكور و النساء الأقل تعليما. وقد تكون البطالة عائدة أيضا إلى الانسحاب الترفي من سوق العمل ، كما هو الحال في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي عندما لا تكون الوظائف المرغوب فيها متوفرة. في هذه البلدان ، قد تكون معدلات البطالة النسائية منخفضة أيضا بسبب إرتفاع معدلات غياب مشاركة النساء الاقتصادية ، أي ببساطة عندما لا ينظر إليهن كجزء من القوى العاملة.

- هناك أيضا اتجاه واضح ، وإن كان موثقا بشكل كاف ، فيما يتعلق بالنقص في كفاية التشغيل القائم على أساس الأبعاد المختلفة للنوع الاجتماعي في أجزاء من المنطقة العربية.

"فالتشغيل دون المستوى المطلوب" الظاهري (الناجم عن عوامل بنيوية خارج سيطرة الفرد) و الخفي عن (في شكل إنتاجية منخفضة ونقص في الاستخدام الأمثل لمهارات العاملين) تؤثر أيضا في القوى العاملة النسائية في أجزاء من المنطقة. ولهذا الوضع انعكاسات بالنسبة إلى الفقر عندما لا تكون الإيرادات المنخفضة غير كافية لتغطية الاحتياجات الأساسية وفقا للمعايير و المقاييس السائدة.

- ثمة قليل من المعطيات الدقيقة المتعلقة بالهجرة الحديثة للعمالة النسائية العربية داخل المنطقة العربية وخارجها.

- إن المردود الاقتصادي لتعليم الإناث هو أقل مما هو متوقع عموما ، ويتجلى ذلك في تدني مستويات الأجور وكذلك ضعف المشاركة في صنع القرار ، علاوة على ذلك ، فإن وصول المرأة العربية إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ، وخاصة إلى الإمكانيات التي توفرها الإنترنت ـ يبقى محدودا. فمن الواضح أن الفقر والتعليم غير الملائم ، أو الانتقاص من حقوق المواطنة ليست هي بالضرورة المتغيرات الأكثر تأثيرا على مكانة النساء والرجال على حد سواء. إن التمييز القائم على أساس الجنس والفجوات القائمة بين الجنسين تؤثر سلبا في إمكانيات المرأة العربية الاقتصادية. كل هذا ينعكس في المعطيات الإجمالية المتعلقة بدليل التنمية المرتبط بنوع الجنس و مقياس تمكين المرأة في بلدان المنطقة العربية.

- من الواضح أن هناك استثناءات للاتجاهات العامة التي عرضت أعلاه ، كما تشير المعلومات – وإن تكن محدودة – عن النساء العربيات باعثات المشاريع اللاتي يبقى عددهن ضئيل. ويبقى من غير الواضح – وإلى أي مدى – يمكن تصنيف هذه الفئة من النساء المشاركات في القوى العاملة ضمن دائرة المستفيدين اقتصاديا من إعادة الهيكلة العالمية.

- إن المؤشرات العامة توحي ، حتى الآن بان النساء العربيات باعثات المشاريع قد يواجهن صعوبات في الوصول إلى أسواق مربحة بسبب كونهن نساء حتى عندما تكون المشاريع غير مميزة بين الجنسين (مثلا ، فيما يتعلق بالحصول على القروض).

- لكل هذه الاتجاهات انعكاسات سلبية بالنسبة إلى الجهود المبذولة لتعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين في المنطقة في ما يتعلق بحقوق المواطنة والمشاركة في صنع القرار على كافة المستويات. إن الاتجاهات التي تمس من حقوق المرأة ، تصبح أكثر خطورة بشكل خاص في

منطقة لا تعتمد فيها المفاهيم الخاصة بشفافية الحكم الصالح والمشاركة السياسية القاعدية بشكل واسع. إضافة إلى أن مؤيدي إرساء الديموقراطية أنفسهم لا يقرون بأن مسالة النوع الاجتماعي على علاقة بهذه المفاهيم ، إيمانا منهم بأن هذه العملية محايدة في هذا الشأن.

- ورغم أن الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير غير نهائية وتتطلب مزيدا من البحث المعمق ، فإنها تقود إلى استخلاصين عامين عما التاليين:
- إن الاتجاهات العامة المستندة إلى التمييز بين الجنسين التي تعيق وصول المرأة العربية إلى نيل حقوقها و تنمية قدراتها ، هي في الواقع تحول دون تحقيق تمكينها الذاتي على المستويات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية.
- إن الفقر يحول دون التمكين الذاتي للمرأة العربية بصفة أعمق وأكثر استمرارا مقارنة بالرجل.
- أخيرا يقدم التقرير عددا من التوصيات لاعتماد سياسات في الموضوعات التي تناولها و يعرض ، على المستوى الوطني ، الاقتراحات التالية في مجموعة مترابطة من التوصيات قابلة للتكيف للتلائم مع الأوضاع الخاصة بكل بلد.
- جعل أسواق العمل العربية تراعي مسالة النوع الاجتماعي .
- ضمان مراعاة مسألتي النوع الاجتماعي والفقر في صياغة وتنفيذ تشريعات سوق العمل و الحد الأدنى من معايير العمل - المستندة إلى اتفاقيات ومعاهدات منظمة العمل الدولية وغيرها من الإتفاقيات والمعاهدات المعنية بحقوق الإنسان-.
- ويشمل هذا ، مراعاة مسألة النوع الاجتماعي على مستوى التأمينات الاجتماعية و الأنظمة الضريبية لضمان إعتبار المرأة العربية المشاركة في القوى العاملة ، فردا اقتصادياً مستقلا ، عوضا عن أن تكون تابعة اجتماعية لقريب ذكر.
- الإعتراف بالبطالة والعمالة الجزئية لدى المرأة العربية. ومعالجتها بفاعلية في عملية جعل أنظمة سوق العمل تراعي مسألتي النوع الاجتماعي والفقر ، وذلك بالتركيز بشكل خاص على تأنيث البطالة وارتباطها بـ:
- توزيع الوظائف والتمييز القائم على أساس الجنس في سوق العمل.
- نسبة اليد العاملة النسائية الضئيلة في القطاعات الاقتصادية المستفيدة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية.
- الضغوط الاجتماعية على المرأة لدفعها إلى الانسحاب من سوق العمل.
- عدم التكافؤ بين الجنسين في خصوص مردود التعليم في سوق العمل.
- تعزيز سياسات العمل التي تراعي مسألتي النوع الاجتماعي والفقر في القطاع غير المهيكل ، وتدعم بشكل فعال العمل الذاتي المستقل من خلال معايير عمل وآليات دعم مناسبة.

إضافة إلى مزيد من الإهتمام الخاص بتأمين حصول النساء والرجال على قروض بصفة متكافئة وفق شروط معقولة وتشجيعهم على اعتماد تقنيات تعزز الإنتاج و ترفع من عائداته وتوفير فرص التدريب على مهارات يحتاجها السوق. وهذا يعني ضمان ألا تعتمد الشركات العابرة للقوميات التي تتعاقد فرعيا sub-contracting مع منتجين محليين إلى التملص من مسؤولياتها في الإلتزام بالحد الأدنى من معايير العمل خلال عملية الإنتاج. وأن يجري التعامل من مشكلة حقوق الإنسان المتعلقة بتشغيل الأطفال بطريقة بناءة.

- الاستثمار في تعزيز مراكز العمل المناسبة المرتبطة بإستراتيجيات تخلق عمالة تراعي مسألتي النوع الاجتماعي و الفقر وتعالج بفاعلية التمييز القائم على أساس الجنس في القطاع الخاص في المنطقة العربية.
- تعزيز التنوع الاقتصادي كشرط أولي لتوليد فرص عمل دائمة.
- توحيد مفاهيم سوق العمل وتعريفاته ، بما في ذلك جمع المعطيات ومنهجيات قياسها.

و يعني هذا أيضا الاستثمار في تطوير المزيد من المقاربات المبتكرة في هذا المجال.

- تخصيص موارد كافية في الميزانية للقيام بأبحاث حول العلاقة المتداخلة والمعقدة بين مسائل النوع الاجتماعية والفقر في أسواق الدول العربية في عصر العولمة. ويشمل هذا اتباع طرق و وسائل فعالة للإفادة من إمكانيات المرأة العربية في المجال الاقتصادي ، التي لا يمكن من دونها تحقيق تنمية بشرية واقتصادية مستدامة.

- تقييم ملاءمة القروض بالغة الصغر كأداة لتخفيف حدة الفقر اعتبارا إلى أن المرأة العربية الفقيرة تفضل العمل المأجور في القطاع غير المهيكل على العمل لحسابها الخاص.

- ضمان أن المرأة العربية لديها المهارات التي يحتاجها السوق

- إعداد و تنفيذ الإستراتيجيات والبرامج التي تعالج بفاعلية الفجوات بين الجنسين في نوعية التعليم والتدريب وملاءمتها لاحتياجات السوق في عصر العولمة. وهذا جزء أساسي من عملية التمكين الذاتي للمرأة العربية. وينطوي على إعادة تعريف مفهوم المعرفة لدى المرأة لتضمن المعارف القانونية والاقتصادية والتقنية.

- تخصيص موارد كافية في الميزانية للخدمات الاجتماعية ذات الصلة لضمان قدرة المرأةالعربية على الوصول إلى فرص التعليم والتدريب على قدم المساواة مع الرجل.

- تشجيع وسائل الإعلام على الترويج للنماذج الإيجابية في الأدوار الاجتماعية للرجل والمرأةفي المجتمع. ولا سيما لدور المرأة العربية الاقتصادي الفعلي والمحتمل ومساهمتها في التنمية البشرية و الاقتصادية المستدامة. ويعني هذا معالجة مسالة اللاتكافؤ بين الرجل والمرأة في تحمل المسؤوليات داخل الأسرة وإعادة الإنتاج الاجتماعي. وفي الحقوق مهما كان مأتاها من التشريع أو من التقاليد بإعتبار ذلك جزءا من تمكين المرأة العربية اقتصاديا واجتماعيا على قدم المساواة مع نظيرها الرجل.

٤-النهوض بمؤسسات المجتمع المدني و منظماته

سن وتطبيق التشريعات والأنظمة التي تراعي مسألتي النوع الاجتماعي والفقر وتثمن دور مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته ، بما في ذلك نقابات العمال ، كشركاء متساويين في التنمية ، وهذا جزء أساسي في مجال الحكم الصالح وعملية الديموقراطية في المنطقة العربية.

- دعم المنظمات غيرالحكومية التي تساعد إستراتيجياتها وبرامجها على تمكين المرأة

العربية اقتصاديا واجتماعيا.

- دعم المنظمات غير الحكومية التي تراعي برامج تدريبها متطلبات أسواق العمل العربية في عصر العولمة. ثم ربط هذا بدعم نشاطات النقابات العمالية المهتمة بمسألتي النوع الاجتماعي و الفقر ، بإعتبار دورها في دعم الحد الأدنى من معايير العمل في عصر العولمة.

وهي معايير يجب تطبيقها أيضا على اليد العاملة الأجنبية إناثا وذكورا.

على الصعيد الإقليمي ، تتطلب معالجة هذه التحديات العمل على قيام محيط ملائم يولي تنمية الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية أهمية متساوية بدلا من التركيز بصورة رئيسية على التنمية الاقتصادية. ويعني هذا ، تشجيع اعتماد مقاربة شمولية في صياغة برنامج عمل يقوم على مبدأ التنسيق والتزامن الفعال فيما بين السياسات والإستراتيجيات العربية الإقليمية. مع الأخذ بعين الإعتبار التنوع في مستويات التنمية داخل المنطقة العربية ، وخاصة بالنسبة إلى البلدان العربية الأقل نموا ، لأنها بقيت إلى حد الآن مهمشة في عملية إعادة الهيكلة العالمية.

ننشر هذا الملخص بالأتفاق مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث

العولمة وتداعياتها على الوطن العربي

مجموعة من الباحثين

الناشر / مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٣

مراجعة / مسعود ضاهر

استخدم مفهوم العولمة بشكل مكثف في العقد الأخير من القرن العشرين. وقد صدرت عشرات الكتب، وبلغات مختلفة، لمناقشة هذا المفهوم وما ترتبط به من أسئلة منهجية على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية وغيرها فالعولمة ظاهرة تاريخية ترقى ولادتها إلى القرن التاسع عشر لدى بعض الباحثين، وإلى قرون أقدم لدى باحثين آخرين. إلا أن العولمة الجديدة التي برزت على الساحة الدولية بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٩ كرست إنتصار الرأسمالية الاحتكارية ذات التوجهات الإمبريالية المتجددة بزعامة الولايات المتحدة الأميركية. ولفهم أواليات هذه الظاهرة عمد مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت إلى تسليط الضوء على العولمة الجديدة من حيث هي ظاهرة بالغة الخطورة على الوطن العربي ، فأصدر عددا من الكتب العلمية المتخصصة وكان آخرها كتاب صدر حديثا في مطلع كانون الثاني ٢٠٠٣ تحت عنوان:"العولمة وتداعياتها على الوطن العربي".

تضمن الكتاب مقالات نشرت سابقا في مجلة " المستقبل العربي" لباحثين عرب من ذوي الخبرة الأكاديمية المتميزة، بالإضافة إلى عدد محدود جدا من المقالات الجديدة .وقد أعيد تبويبها ضمن ثلاثة فصول حملت العناوين التالية : الأول : العولمة : المفهوم، الآليات، والحركة. وضم مقالتين: جدلية العولمة بين الاختيار والرفض، وعولمة السياسة والعولمة السياسية .والثاني : الوطن العربي وتحديات العولمة ، وفيه أربعة مقالات هي : العرب والعولمة : مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، العولمة وآثارها السياسية على النظام الإقليمي العربي: رؤية عربية، الدولة والعولمة في الوطن العربي في ضوء مفهوم "الدولة الوطنية"، والعولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي . والثالث : العولمة والإعلام والثقافة، وتضن خمس مقالات هي: وسائل الإعلام والعولمة، إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، العولمة والإعلام والعرب: فرضيات ونتائج، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، والعولمة والخيارات المستقلة .للوهلة الأولى يبدو الكتاب بعيدا عن التماسك النظري من حيث الوحدة التي تجمع بين الشكل والمضمون.فهو ليس نتاج باحث واحد عمل على إيصال وجهة نظر متكاملة حول مفهوم العولمة وتجلياتهاعبر فصول تجمعها رؤية منهجية واحدة لجهد باحث فرد . كما أن المقالات لم توضع أساسا لتقدم معالجة مدروسة لظاهرة العولمة من خلال مجموعة باحثين جرى تنسيق مسبق في ما بينهم لإنجاز عمل موحد بإشرافباحث متميز منهم. وهناك من سينتقد الكتاب لأنه يفتقر ، من الناحيتين الشكلية والموضوعية، إلى وحدة الرؤية والمنهج في معالجة ظاهرة شديدة الخطورة على العالم العربي. وهناك من سينتقده لأن

المقالاتقد نشرت ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ . أي أن الفرص أتيحت لبعض الباحثين بشكل متفاوت زمنيا من أجل تقديم آرائهم لمناقشة ظاهرة متطورة بسرعة فائقة، ولا بد من متابعة آخر تجلياتها على المستوى الكوني .مع ذلك، ورغم جميع الانتقادات المنهجية والشكلية، فالكتاب ذو أهمية كبيرة في معالجة ظاهرة العولمة وتداعياتها على الوطن العربي. إذ قدمت المقالات الواردة فيه صورة واقعية تظهر مدى تطور البحث العلمي العربي حول هذه الظاهرة التي ما زالت تشغل الباحثين وتطرح أسئلة مقلقة حول مستقبل العالم في ظل آحادية القطب الأميركي الجانح بقوة نحو استخدام العنف على المستوى الكوني، وتحدي الأمم المتحدة بكامل مؤسساتها، وفي طليعتها مجلس الأمن الدولي. وحاول كثير من الباحثين العرب توصيف تلك الظاهرة من زوايا مختلفة، وعبر مناهج متنوعة طاولت الجوانب الابستمولوجية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، والإعلامية. وهو يقدم مقولات مهمة تساهم في إبراز العولمة على حقيقتها كظاهرة تاريخية قديمة أصبحت الآن أكثر خطورة بما لا يقاس في زمن الهيمنة الأميركية . فقد بات النفوذ الأميركي يهدد جميع دول العالم بدون استثناء. كما أن كثيرا من المسؤولين الأوروبيين، خاصة من الفرنسيين والألمان والروس، يتخوفون من مخاطر العولمة بقيادة أميركية حيث ستلعب الشركات الأميركية المالية والاقتصادية والعسكرية والثقافية الدور الأساسي في صياغة العالم الجديد .

رافقت ظاهرة العولمة، بشكلها القديم، تسهيلات كبيرة في حركة الناس والمعلومات والسلع، لكن العولمة الجديدة حولت العالم إلى قرية كبيرة. فباتت حدود الدول سهلة الإختراق، والأسواق بدون حواجز كبيرة أو سياسات حمائية. وفي ظل هيمنة العولمة الأميركية اخترقت الثقافة الاستهلاكية كل الحدود والحواجز، فانسابت المعلومات بسهولة كبيرة، عبر الصوت والصورة والكلمة، لتقيم صلات مباشرة مع جميع الشعوب والدول، مستخدمة أدوات فاعلة وخطيرة كالأنترنت، والهاتف الآلي، والفضائيات التلفزيونية، والصحف المتعددة اللغات والعابرة لحدود الدول.لقد بات العالم فعلا شديد التأثر بثقافة العولمة التي تتحدى جميع الثقافات القومية والمحلية وتجعلها عاجزة عن تحصين شعوبها أمام جبروت ثقافة المركز الأميركي .

فالقرية العالمية إذن هي نتاج عولمة جامحة بزعامة أميركية تريد فرض ثقافتها وقيمها وأساليب عملها ونظمها السياسية على العالم الذي يتحول إلى كم من الشعوب المكبلة والخاضعة لتشويه متعمد يطول ثقافاتها المحلية فيحولها إلى نصوص فولكلورية ملحقة بثقافة العولمة .

دلت ابحاث الكتاب على أن الأفكار التي تطرحها العولمة هي أفكار براقة تلاقي رواجا لدى الجماهير الشعبية لكنها أفكار خادعة ومضللة وهي تحمل في طياتها أساليب مبتكرة لظاهرة الإستعمار المتجدد في عصر السيطرة الأميركية.وتقدم مقالاته نموذجا ذا دلالة على فهم عدد من باحثين العرب لتجليات العولمة على المستوى الكوني وتداعياتها على الوطن العربي، وهي تداعيات سلبية في الغالب . فقد أثبت تقرير" التنمية البشرية في الوطن العربي للعام ٢٠٠٢ " ، وبالأرقام الدامغة، أن جميع الدول العربية عاجزة عن مواجهة عصر العولمة بسبب التخلف المريع في أنظمتها السياسية، وبناها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية وغيرها.

وأظهر التقرير أن الوطن العربي، على شدة اتساعه الجغرافي، وطاقاته البشرية، وثرواته الطبيعية الغنية، وموارده الإقتصادية الوفيرة، جزءا مهمشا من أطراف العولمة، وملحقا تابعا بمراكزها الكبرى، وبشكل خاص زعيمة العولمة الجديدة أي الولايات المتحدة الأميركية .

وبما أن القطب الأميركي الوحيد في عصر العولمة يخطط لمشروع متكامل يرمي إلى إلحاق أطراف العالمكلها به، وبشكل لا فكاك منه لعقود طويلة، فقد اعتمد سياسة علنية لربط الوطنالعربي قسريا وتبعيا بأميركا، وبالتالي بحليفتها الثابتة إسرائيل، وذلك على كافة الصعد . ومن أجل إحكام تبعيتها على الشعوب العربية وأنظمتها، تستخدم الولايات المتحدة جميع مؤسسات العولمة ، وهي مؤسسات دولية معروفة كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية وغيرها . وحين لم تواجه بمقاومة عربية منظمة طوال العقد المنصرم، سارعت إلى إطلاق يد إسرائيل لإنهاء الانتفاضة الفلسطينية وفرض حل على الشعب الفلسطيني يكون بمثابة إنهاء للقضية بالقوة على طريقة الأمر بالانتحار الذاتي المعروفة لدى اليابانيين.

على جانب آخر، ليس من شك في أن تخاذل النظام الإقليمي العربي عن مواجهة إسرائيل والوقوف موقف المتفرج على مأساة الشعب الفلسطيني اليومية، قد أغرى الولايات المتحدة بشن حرب مدمرة على العراق، فاستخدمت نفس الأسلوب الذي تمارسه إسرائيل في فلسطين.

وإذا ما استمر هذا التخاذل فإن أكثر من دولة عربية معرضة للاحتلال الأميركي المباشر في السنوات القليلة القادمة.بقي أن نشير إلى أن الشعوب العربية في عصر العولمة الأميركية تتعرض لقصف إعلامي لا مثيل له .

فباتت أشبه ما تكون بشعب واحد يعيش خارج حدود الدول العربية مجتمعة ، وخارج الأحلام والمشاريع القومية التي أثبتت عجزها وفشلها .لكن خطورة هذا القصف الإعلامي والتشويه الثقافي أنه أدخل جميع الشعوب العربية عصر العولمة دون حماية للتراث العربي مما يشكل تهديدا مباشر للثقافة العربية التي كان لها دور أساسي ومعترف به في الثقافة الإنسانية عبر مختلف الحقب التاريخية . لذلك يمكن القول إن "الدولة الوطنية "العربية فقدت الكثير من سيادتها وقدرتها على اتخاذ قرارها الوطني المستقل، وبات إعلامها عاجزا عن إقناع العرب بحقيقة ما يجري داخل بلدانهم ومن حولهم .فالإعلام المعولم قادر على اختراق كل الحواجز وأجهزة الرقابة المتخلفة التي ما زالت الدول العربية تلجأ إليها لمنع إيصال المعلومات الصحيحة لمواطنيها . ويلعب الإعلام المعولم، عربيا كان أم غير عربي ، الدور الأساسي في تشكيل وعي الجماهير العربية.وهناك خطورة كبيرة في ما تقوم به بعض وسائل الإعلام الدولية من تضليل منظم وتزوير للحقائق التاريخية، وغسل أدمغة للأجيال العربية الشابة، وتشويه للقيم الأخلاقية، وإخضاع المستقبل العربي لمخططات مشتركة تقوم بإعدادها إدارة أميركية شديدة الولاء لإسرائيل.

بالمقابل، تقف الغالبية الساحقة من وسائل الإعلام العربي، خاصة الرسمية منها، عاجزة عن مواجهة حملات تضليل الرأي العام العربي الذي بات أسير الإعلام المعولم منذ سنوات طويلة . فقد تحول الإعلام الرسمي إلى أبواق لمديح الحاكم العربي والإشادة بمآثره وهي قليلة، وإخفاء سلبياته وهي كبيرة.وليس أدل على ذلك من الشعارات التي رفعتها أميركا في حربها الهمجية لتدمير العراق وإذلال شعبه ونهب ثرواته الطبيعية.

فقد قام الأميركيون بحربهم تحت يافطة إعلامية هي" حرب الحرية للعراق ". ومع أن تلك الحرب قد إنتهت إلى تدمير المتاحف وسرقة محتوياتها، وتدمير المباني التاريخية وسرقة المخطوطات والتحف الفنية ، ما زال الأميركيون يصرون على أن حربهم البربرية هذه كانت المدخل الوحيد لولادة "نظام ديموقراطي في العراق"، وتحت قيادة أميركية مباشرة. وهم يعدون العراقيين،

ومعهم الكثير من العرب ، بأنهم سيجعلوا من العراق بلدا مزدهرا بفض الوصاية الأميركية، على غرار اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. علما أن الظروف مختلفة تماما، مما يجعل المقارنة باطلة في جميع جوانبها .

لقد أبرزت مقولات الكتاب أن ظاهرة العولمة حملت معها السيطرة العسكرية، والتخليع الاقتصادي، والتشويه الثقافي، والهيمنة الإيديولوجيا، والرأسمالية الهمجية وما يرافقها من بطالة، وفقر، وأمية، وتصحر. وليس من شك في أن صورة الوطن العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين، والتي كانت أسيرة نظم سياسية متخلفة، ستكون أكثر سوادا في ظل العولمة الأميركية التي ستزداد تداعياتها سلبية بعد الاحتلال الأميركي للعراق.

وعد الأميركيون بحاكم عسكري على العراق يلغي مؤسسات المجتمع المدني، ويمارس كل أشكال الاستبداد مع التحريض على النزاعات القبلية والإثنية والدينية وغيرها .وكان للأميركيين الدور الأساسي في دعم الأنظمة القبلية والديكتاتورية والثيوقراطية على امتداد الوطن العربي . وبفضلها عم الفساد والإفساد مختلف مؤسسات الدول العربية مما أعاق جميع مشاريع التنمية الاقتصادية ، والإبداع الثقافي ، وقاد إلى نزوح حاد للأدمغة العربية والرساميل العربية باتجاه الخارج، وبشكل خاص المركز الأميركي .

هكذا قدمت أبحاث الكتاب توصيفا دقيقا للنظام الإقليمي العربي .فبدا شديد التفكك والاهتراء وهوعلى تراجع مستمر في مجالات الديموقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مع هدر نسب عالية جدا من الأموال العربية للتسلح غير المجدي الذي ذهب سدى بعد أن قضى على فرص التنمية والنهوض الاقتصادي والثقافي.

وقد أوصت تلك الأبحاث بضرورة تماسك النظام الإقليمي العربي، وتضامنه في مواجهة تحديات العولمة .

ودعا بعض الباحثين إلى بناء استراتيجية طويلة الأمد لإنقاذ العرب، شعوبا وأنظمة ، من تداعيات للعولمة ومخاطرها المحدقة الآن بالوطن العربي. فليس بمقدور العرب مواجهة هذه الظاهرة البالغة الخطورة، إلا من طريق النظم الديموقراطية، والارتقاء بدولهم المخلعة والفقيرة إلى مصاف الوحدات الاقتصادية والسياسية الكبيرة، ووقف نزيف الأدمغة وهروب الرساميل العربية إلى الخارج.فمواجهة العولمة مسألة معقدة جدا وتتطلب إرادة عربية صلبة، وتماسكا متينا بين الحكام والشعوب العربية من خلال مؤسسات ديموقراطية حقيقية، والحفاظ على الأدمغة العربية داخل الوطن العربي واستعادة قسم كبير ممن أضطر للسفر إلى الخارج واستقر هناك. وهي تتطلب أيضا الحفاظ على الرساميل العربية وتوظيفها داخل الوطن العربي، وبناء الثقة بالمؤسسات المالية والاقتصادية العربية التي تستطيع استقطاب الرساميل من الخارج مع إعطاء اولوية مطلقة للرساميل العربية كي تساهم في إعمار المناطق العربية على غرار ما قامت به الصين لاستقطاب أدمغة ورساميل الصينيين إلى بلادهم خلال السنوات الماضية .

لقد تحولت العولمة في زمن الهيمنة الأميركية إلى خطر داهم يصعب على العرب تجاهله. ولا فائدة تذكر من الدراسات التي تحض على إتخاذ مواقف عاطفية برفض العولمة، أو الاكتفاء بأبشع النعوت السلبية في وصفها.فالعولمة سلاح ذو حدين يمكن للعرب أن يستفيدوا منها في تسريع الخطى لإقامة دولة الرفاه القومي، والتنمية البشرية المستدامة، والوحدة العربية الشمولية على أسس ديموقراطية سليمة، والمشاركة في

ثورات العلم والتكنولوجيا، وذلك من موقع المنتج لها وليس المستمتع فقط بثمراتها .

ختاما، قسمت العولمة الجديدة شعوب العالم ودوله ضمن محورين أساسيين: دول وشعوب قادرة على الانتاج العلمي وتطوير التكنولوجيا والاستفادة من ثورات العلم والإعلام والتواصل، ودول وشعوب عاجزة عن المشاركة في ذلك الانتاج وتلك الثورات، وهي تعيش حالة رعب حقيقي مما يخبئه لها المستقبل من مصير أسود ينتظرها كدول معرضة للاحتلال المباشر ، وشعوب مهمشة في أطراف العالم تشكل خزانا بشريا لقوى عاملة رخيصة، فقيرة، وتغلب عليها الأمية بنسبة عالية جدا .

الآن، وبعد حرب عدوانية مدمرة شنتها الولايات المتحدة الأميركية على العراق وأدخلت إلى أراضيه قرابة ثلاثمائة ألف جندي من أميركا وحليفتها بريطانيا، بدأ المحللون السياسيون يتخوفون جديا من المصير المظلم الذي يتهدد العالم في ظل العصر الأميركي الذي بدأ بسقوط الإتحاد السوفياتي والكتلة الإشتراكية التي كانت ملحقة به. فقد أظهرت الحرب على العراق أن العولمة الأميركية هي إمبريالية متجددة خارج زمانها التاريخي حين توهم المؤرخون أن مرحلة الإمبريالية قد إنتهت ، وبمساعدة كبيرة من الولايات المتحدة الأميركية، مع نهاية الحرب العالمية الثانية. فالعولمة الأميركية على استعداد لشن هجوم عسكري على أية دولة في العالم بهدف إقامة العصر الأميركي الذي قد يمتد لعقود طويلة. لذلك شنت حربها على العراق من خارج الشرعية الدولية، ودون التقيد بميثاق الأمم المتحدة. لذلك أظهرت الحرب على العراق خلافات علنية بين أميركا وكثير من الدول الأوروبية التي كانت تصنف حليفة لها طوال حقبة الحرب الباردة .ويتوقع بعض الباحثين أن تتطور تلك الخلافات بين أميركا ودول الإتحاد الأوروبي إلى التسريع في ولادة قطب عالمي ثان، أو ثالث مع الصين، لمواجهة الغطرسة الأميركية وإصرارها على زعامة عصر العولمة عبر قطب واحد يمنع ولادة أي قطب آخر، وبالقوة العسكرية .

بقي أن نشير إلى أن هذا الكتاب قد عالج ظاهرة العولمة وتحدياتها على الوطن العربي قبل الاحتلال الأميركي للعراق. لكن الواقع المستجد لهذا الاحتلال يطرح على العرب أسئلة كبيرة ومعقدة حول مخاطر العصر الأميركي على مستقبل، شعوبا وأنظمة، خلال العقود القادمة.

فالعولمة الجديدة، بزعامة أميركية وحيدة الجانب، ذات نزعة إمبريالية قوية للاحتلال والسيطرة

العسكرية المباشرة، وهي تنذر بتغيير خارطة العالم كله وليس الخارطة العربية وحدها .

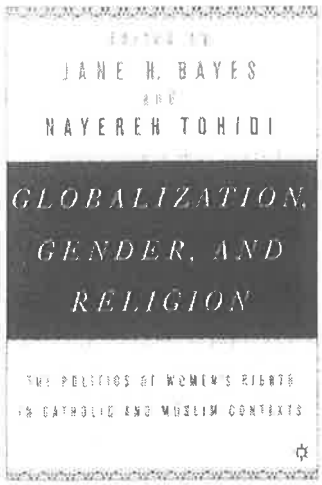

العولمة، النوع، والدين

السياسة وحقوق المرأة في السياقين الكاثوليكي والإسلامي

تحرير/ جاين بايز و نايرة توحيدي

ترجم المراجعة/ مصطفى مجدي الجمال

الناشر/ بالجريف/ نيويورك / ٢٠٠١

يجيء هذا الكتاب محصلة لمؤتمرين عالميين تاريخيين عقدا برعاية الأمم المتحدة ولمناقشة قضايا المرأة، مؤتمر بكين عام ١٩٩٥، ومؤتمر خمس سنوات بعد بكين الذي عقد في نيويورك عام ٢٠٠٠ .

وقد أثار اهتمامنا، نحن كتّاب ومحرري هذا الكتاب، وكمشاركين في مؤتمر بكين، اتجاهان هامان جديدان اتضحا أكثر بروزا أثناء الإعداد لهذا المؤتمر، وقد عكس هذا الاتجاهان انقسامات عالمية قديمة معنية ذات طبيعة سياسية وثقافية (دينية بالأخص) واقتصادية.

الاتجاه الأول يتصل بتحالف محافظ عبر القوميات والثقافات، ويقف ضد منح النساء حقوقا متساوية مع الرجال، والاتجاه الثاني منشغل بالمضاعفات المتنامية للعولمة بالنسبة للنساء وسياسة النوع الاجتماعي.

أدّى الاتجاه الأول إلى إحداث انقسام كبير بين مندوبي المؤتمر بشأن قضايا الجنس والتوجه الجنسي وسيطرة النساء على أجسادهن بما فيها حق الإجهاض كما أدى إلى توسيع الخلاف حول قضايا مثل الجدارة في المواجهة المساواة، والجنس في مواجهة النوع الاجتماعي.

يبلغ الاختلاف درجة من الحدة أدهشت الكثيرين من المشاركين في المؤتمر والكثير من الناشطات في الحركة النسائية العالمية. وكان الجديد الذي تجلّى في مؤتمر بكين هو ذلك التحالف بين وفود كاثوليكية وإسلامية تحت قيادة الفاتيكان (الكرسي البابوي) واتخذ شكل كتلة للضغط من أجل موقف موّحد من تلك القضايا Moghadam 1995 Woodman 1995 Tohidi 1996 Afkhami& Friedl 1997 يستكشف هذا الكتاب الجذور والأبعاد التاريخية والسيوسيولوجية والثقافية والسياسية لتلك الاتجاهات العالمية إزاء قضايا النوع الاجتماعي. لماذا يتحد بعض الكاثوليك مع بعض المسلمين ضد حصول النساء على حقوق مساوية للرجال؟ ولماذا تشدد بعض الجماعات من الرجال، ومن النساء خاصة، على الاختلافات بين الذكر والأنثى أكثر من التماثلات بينهما؟

ولماذا يواصل أولئك الرجال والنساء الدفاع عن سيطرة الذكر أكثر من قيام مساواة النوع الاجتماعي؟ ولماذا يعارضون الحقوق المتساوية للرجال والنساء؟

قادتنا هذه الأسئلة إلى تناول قضايا أكثر اتساعا مثل: ما مدى ارتباط حصول النساء على حقوق متساوية بالتحديث والدمقرطة والغربنة والعولمة؟ وفي ظل الصراعات الحتمية التي تنشأ بين القديم والجديد في سياق عمليات التصنيع والتحديث لماذا تصبح النساء ووضعيتهن، وخاصة وضعيتهن الجنسية، في مراكز الاهتمام؟ ولماذا تكون السياسة في السياقين الكاثوليكي

والإسلامي مهتمة إلى هذا الحد بالقضايا المتصلة بأجساد النساء؟

كما نشأ عن مؤتمر بكين سؤال آخر ذو صلة ألا وهو كيف تحل النساء الكاثوليكيات والمسلمات المتدينات، ممن يؤمن بإعطاء المرأة حقوقا متساوية، التناقضات بين قناعتهن هذه وبين المواقف الرسمية للسلطات الدينية ؟ وعلى نحو أكثر تخصيصا انشغلنا بطيف الآراء والاستراتيجيات المختلفة التي تتبناها النساء فيما يتعلق بذلك التناقض في مختلف السياقات.إن السؤال الأوسع هنا يتعلق بالتداخل بين عمليات التغير في الفضاء الديني وفي أنماط العلاقات بين النوعين الاجتماعيين. ما هي الاستراتيجيات التي تتبعها النساء حينما نتعرض الأنماط التقليدية لعلاقات النوع الاجتماعي لتحديات متصلة بترتيبات اقتصادية جديدة أو تتعرض لأفكار وممارسات ثقافية جديدة؟

يأتي هذا الكتاب محصلة لبحثنا من أجل إدراك أفضل لهذه الأسئلة، ومن أجل وضع تصور استراتيجي أفضل للحركة النسائية العالمية إزاء الاتجاهات الدينية السياسية المستجدة.

التحالف الديني الإسلامي- الكاثوليكي المحافظ ضد حقوق النساءحدد برنامج العمل الصادر عن مؤتمر بكين اثنى عشر مجالا أساسيا للعمل، من بينها:

المساواة ، الفقر، التعليم، الصحة، الصحة الإنجابية والجنسية، العنف، الصراعات المسلحة، المشاركة الاقتصادية، حقوق الإنسان ، ولأول مرة تم تناول ممارسات تقليدية مثل الختان والإكراه في الزواج وجرائم الشرف، وفي وثيقة ذات توافق دولي، مع نص أولي يدعو إلى إصدار قوانين للقضاء على هذا النوع من انتهاك حقوق الإنسان.

ولقد اعتبر برنامج عمل بكين مشروعا مقبولا دوليا لإنجاز المساواة والتنمية والسلام للنساء.

ومن ثم إنجاز حقوق الإنسان الأساسية لهن.

ولكن كما ذكرنا آنفا فإن تحالف الوفود الكاثوليكية والإسلامية المحافظة حول القضايا المتصلة بالجنس وتعريف حقوق النساء، هذا التحالف مثل قوة تحدّ هامة أمام تطبيق التزامات بكين.

وكان البابا يوحنا بولس الثاني هو المهندس الأول لهذا التحالف، حيث أدرك أوجه التماثل بين الكاثوليك المحافظين والمسلمين، ومن ثم كان سعيه لتوحيد الجماعتين.

وبدأ هذا الجهد التنظيمي بمواجهة الحملة الرئاسية للثنائي كلينتون - جور عام ١٩٩٢، والتي اعتبرها البابا حملة للتمويل الفيدرالي للإجهاض وفق الطلب وفي أي فترة من فترات الحمل، ولتمويل خطط تنظيم الأسرة في البلدان الفقيرة مقابل تقديم المعونة ، بل واعتبرها حملة تعارض النمو السكاني في أي مكان في العالم.

وحينما وقّع كلينتون خمسة أوامر تنفيذية تتصل بهذا الموضوع، وفي اليوم الأول من مباشرة مهام منصبه (٢٣ يناير١٩٩٣) تمثلت ردة فعل الفاتيكان في تعبئة مخططة بعناية للتنظيم العالمي للكنيسة الكاثوليكية ضد إدارة كلينون، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية UNFPAومنظمات دولية غير حكومية كثيرة مثل الاتحاد الدولي للأبوة المخططة، وكذلك ضد مبادراتها التي قدمت إلى مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٩٣ .

كما أوفد البابا مبعوثين إلى البلدان الإسلامية للحصول على دعمها ضد اعتبار الإجهاض بالطلب كحق إنساني مطلق، وضد تعريف التعبير الجنسي بشكل منفصل عن الزواج أو التناسل وإدخاله كحق فردي في القانون الدولي Weigel 1991:715 Szulc 1995: 468-69

وبالإضافة إلى المرافعات الأخلاقية ضد ما اعتبرها البابا مبادرات معادية للزواج وللأسرة وللتناسل ومؤيدة للفناء، تبنى البابا أيضا الطروح المعادية للإمبريالية وللفردية الغربية لبناء تحالفه المحافظ، واعتمد توصيف

لمبادرات التي اعتبرها مؤتمر القاهرة كتهديدات إمبريالية خطيرة، صممت لفرض تدابير التحكم في السكان والأخلاقيات الغربية على البلدان الفقيرة لقاء تقديم المعونة لها.

وفي مؤتمر بكين تشكل التحالف الملتحق بالفاتيكان من جواتيمالا وهندوراس و إكوادور وبيرو وبوليفيا والفلبين. والتحقت به من البلدان الإسلامية إيران والسودان وليبيا ومصر والكويت. وفي عام ١٩٩٥ أسس كاثوليك ومسلمون لجنة لتعميق الحوار بين الأديان، وهي اللجنة التي ظلت تعمل حتى عام ٢٠٠١ وأثناء الفترة من ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠ تواترت الجهود لتعاونية الكاثوليكية المسلمة. وفي عام ١٩٩٧ اجتمع المجلس البابوي لشئون الأسرة مع المجلس الأعلى لشئون الإسلامية في روما من أجل تحقيق الوحدة الضرورية لحماية الأسرة.

وحينما انعقد عام ٢٠٠٠ في نيويورك مؤتمر خمس سنوات بعد بكين واصل التحالف الديني المحافظ معارضته لمسائل تتصل بالاتجاهات الجنسية والإجهاض، بل وحتى معارضة اعتبار حقوق المرأة ضمن حقوق الإنسان.

ودعا بدلا من ذلك إلى ما أسماه (الكرامة الإنسانية) رغم أن الجماعة قد فقدت الكثير من مؤيديها الكاثوليك ,وتقلصت إلى تحالف يتشكل قلبه الصلد من الكرسي البابوي وإيران والجزائر ونيكاراجوا وسوريا وليبيا والمغرب والسودان وباكستان Amnesty

وفي إطار الهجوم المشارك"International Index 2000 على العولمة أصدرت لجنة الاتصال الكاثوليكي الاسلامي بيانا حول العولمة بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠٠١ تحدثت فيه عن فوائدها، وإن حذرت من مخاطر العولمة أيضا، واشار البيان إلى ضرورة استمرار الحوار بين قادة الديانتين" " Zeint 2001ليس معنى هذا بالطبع أن جميع الكاثوليك والمسلمين يتفقون مع مواقف الزعماء المحافظين في الديانتين. فقد سبق أن اعترض عدد من المنظمات غير الحكومية الإسلامية عام ١٩٩٥ ومرة ثانية عام ٢٠٠٠ على موقف الفاتيكان وحلفائه من الدول الإسلامية، ومنها مثلاً مؤسسة الخوئي وهي مؤسسة إسلامية دولية مقرها لندن.

يرى المسلمون التقدميون أنه في الوقت الذي يعتبر عدد من المسائل التي يثيرها التحالف المحافظ مشروعا فإن هذا لا ينبغي له أن يطغى على الإطار الشامل والأساس الجوهري لوثيقة بكين، ألا وهو تطوير رؤية علمانية واضحة لحقوق النساء. وبالمثل شددوا على أن الحاجة إلى احترام الفوارق الثقافية ينبغي ألا تقف حجر عثرة أمام الاحترام الكلي لحقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة "" Rumsey 2002

ما هي الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من التحالفات الراهنة القائمة على أساس فوق قومي وفوق ديني لتأييد أو معارضة اعتبار حقوق النساء من حقوق الإنسان؟

دعونا ننظر أولا في القضايا والاهتمامات التي جعلت الجماعات الإسلامية والكاثوليكية المحافظة تعمل معا.

لقد كانت المجالات الأساسية للاتفاق بين الكاثوليك والمسلمين المحافظين هي:

اختلاف وتكامل دوري الذكر والأنثى ، واللذان يتحددان على أساس ديني وبيولوجي، وتعريف مؤسسة الأسرة، واعتبار الأمومة الدور الأساسي للمرأة، وقصر الجنس على الزواج (الزواج الطبيعي فقط)، ومعارضة الإجهاض، والدور الرئيسي للدين في المجتمع، والتشديد على القيم الدينية، ومعارضة الإباحية والصور المهينة لجسد المرأة في وسائل الإعلام، ومعارضة النزعة الفردية في الثقافة الغربية والتي تعطي الأولوية للحقوق الفردية للمرأة على الواجبات الدينية والأسرية للنساء" Moghadam 1995 Tohidi 1996 وإذا كان البابا هو أول من أرسى قواعد التحالف بين الكاثوليك والمسلمين على أساس المعتقدات المشتركة السابقة الذكر، فإنه لم يكن وحده في هذه المبادرة ,فمن الأمثلة الدالة على التعاون بين الوفود الإسلامية

والكاثوليكية أثناء منتدى المنظمات غير الحكومية في مؤتمر بكين ١٩٩٥ كانت ورشة العمل التي نظمها وفد جمهورية إيران الإسلامية تحت عنوان (حياة ومكانة العذراء مريم) وقد انعكست فكرة الورشة في الكلمات التالية:

" تساءل العلماء الاجتماعيون الآن بجدية عن الملاءمة الأخلاقية للنماذج التي تقدمها وسائل الإعلام الجماهيرية. ونظرا لأن العذراء مريم تمثل نموذجا مشتركا في الديانتين الكبيرين في عالمنا، فإننا نرمى إلى تناول سؤال ما إذا كان بإمكان مريم أن تصبح نموذجا رمزيا للنساء وربما الرجال أيضا ... فعلى أعتاب القرن الحادي والعشرين يعتبر الإيمان والورع والوفاء والطهر والالتزام الأخلاقى والاجتماعي وسمو الروح وغيرها من صفات مريم مكونات لشخصية لا يعتورها عيب، تستحق أن ينظر إليها كنموذج يحتذى للجنس البشري الحائر" "Gorji and Ebtekar 1995كانت هذه محاولة مثيرة للاهتمام من جانب الإسلاميين الإيرانيين لنشر أجندتهم المحافظة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي على النطاق العالمي متجاوزين الحواجز القومية والثقافية والاعتقادية. فبينما على المستوى القومي داخل إيران ووسط المسلمين الشيعة يلح الإسلاميون على نموذج فاطمة (ابنة النبى وزوج الإمام علي) نجدهم على المستوى الدولي يميلون إلى نموذج محافظ آخر بشأن دور المرأة، وذلك بهدف ردم الفجوات بين الطوائف والديانات.

ويمكن إرجاع عدم الاتفاق بين المندوبين على برنامج عمل بكين إلى وجود فوارق أساسية بين النموذجين الحديث وما قبل الحديث (كما هو مشروح بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا الكتاب) أو النظم السياسية والنوعية التقليدية. فالصراع قائم بين أولئك الذين يعرفون أدوار النوع الاجتماعي والجنس على أساس نظام تراتبي ثابت تفرضه الضرورة المذهبية الدينية التي تحددها السماء و/ أو النظام الطبيعي، وبين أولئك الذين ينظرون تلك الموضوعات كبنية تاريخية واختيار فردي.

يؤمن أحد الجانبين بحكم قانون ثابت لا يسمح بتفسيره لغير السلطات الدينية وليس على المؤمنين سوى الطاعة، أما الجانب الآخر فيؤمن بقانون قابل للتغيير مع التغير الاجتماعي وحسب العامل الذاتي وخيارات المواطنين ,وتكمن جذور هذا الاختلاف في العصور التاريخية المختلفة وكجزء من الصراع التاريخى الذي ارتبط بنشأة الحداثة والتصنيع، وكذا انتشار الحداثة بفعل العولمة منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر.

التحالفات المعولمة المبنية على النوع

كما اتضح من مؤتمر بكين يكمن التنوع والتنافر الكبيران في المكونات الثقافية والدينية والحضارية لكل جانب من جانبي هذا الانقسام إزاء قضايا النوع الاجتماعي.

فالتحالف المؤيد للحقوق المتساوية يضم معظم بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان الغربية والأفريقية وكثير من الآسيويين ذوي الديانات أو الثقافات أو الحضارات المسيحية والإسلامية وغيرها.

بالمثل يشتمل التحالف المناهض للحقوق المتساوية على مسيحيين ومسلمين من مختلف الأمم والحضارات. ولا شك أن الاختلافات الثقافية والدينية داخل هذا التحالف تمثل تحديا لأطروحة (صدام الحضارات)محل الاختلاف لصاحبها صمويل هنتنجتون ١٩٩٣ والتي تقول إن المصدر الرئيسى للصراع في نظام عالم ما بعد الحرب الباردة هو الانقسام الثقافي بين الحضارتين الكونفوشية ــ الإسلامية والغربية المسيحية.

بيد أن الانقسام المهم هو ذلك الذي بين القوى المؤيدة للديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان العالمية، والقوى المؤيدة لنظم سياسية مبنية على التسلط الديني، إسلاميا كان أم مسيحيا. وهو انقسام ليست له طبيعة ذات صلة مباشرة بالنوع الاجتماعي.

إذ إن الخلاف بشأن وضعية خاضعة للمرأة تكون جلية وواضحة، قد أصبح مجالا لصراع يرمز أكثر الاختلافات الثقافية والسياسية والانطولوجية.

ونتيجة لهذا أصبحت أيديولوجية النوع الاجتماعي أساسا هاما لرسم خطوط التحالف أو الصراع العالمي. ولقد نشأ التحالف فوق القومي من أجل حقوق النساء خلال الخمسين عاما الماضية، وتجسد في مؤتمرات الأمم المتحدة (مؤتمر فيينا ١٩٩٣ عن حقوق الإنسان، ومؤتمر القاهرة ١٩٩٤ عن السكان والتنمية، ومؤتمر المرأة العالمي في بكين ١٩٩٥) وهو ما مثل أساساً لنشأة حركة نسوية عالمية فوق قومية. وفي المقابل نشأ تحالف آخر عبر الأديان والقوميات في مؤتمر القاهرة، واستهدف الحفاظ على وتعزيز النظام الجنسي ـ النوع الاجتماعي التراتبي، والمبنى على هيمنة الذكر التي تستمد مشروعيتها من المعتقدات الدينية.

إن الصورة الواقعية هي بالطبع أكثر تعقيداً وتفرقا من الوقوع في أسر الثنائيات التبسيطية. فهناك عوامل أخرى كثيرة، خاصة القومية المصالح الاقتصادية والطبقية، والاختلافات في الجنس والعرق والدين، والخصومات السياسية والثقافية.. تنشط جميعاً وتتداخل مع أيديولوجية النوع ونسق النوع .

يضم هذا الكتاب ثمانية فصول وملحقاً يتضمن تأريخاً موجزاً للتوسع الكاثوليكي والإسلامي. وقد شارك فيه بالرأى والخبرة علماء من ثماني مجتمعات إسلامية وكاثوليكية.. من إيران مهرانجيز كار ونيرة توحيدي، من تركيا آيسة جونز ـ أياتا، من بنجلاديش نجمه تشودهوري، من مصر: هبة رءوف عزت، من الولايات المتحدة: جين بايس وسوزان مارى مالونى، ومن أيرلندا: يفونى جاليجان ونولا ريان، ومن أسبانيا: سيليا فالينتي، ومن أمريكا اللاتينية: لورا جوزمان ستين .

Globalization, Gender, and Religion

The Politics of Women's Rights in Catholic and Muslim Contexts

Jane Bayes , Nayereh Tohidi(editors)

Palgrave, 175 Fifth Ave, New York,NY 10010-7848

أروندااتي روي

الامبراطورية .. ونحن !

ترجمة / نبيل يعقوب

خذوا حذركم منا فنحن كثرة وانتم قلة

الكفاح ضد الإمبراطورية - ولكن كيف؟ سؤال كبير وليس عندي أجوبة سهلة. وماذا تعني الإمبراطورية؟

هل تعني الحكومة الأمريكية (وتوابعها الأوروبيين) والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات متعددة القوميات؟ أم أنها أكثر من ذلك؟

في العديد من البلدان أنشأت الإمبراطورية وكالات لخدمتها وجاءت بظواهر خطيرة مصاحبة: اللاتسامح والتعصب القومي، والتعصب الديني،والفاشية وبالطبع الإرهاب. كل هذه الظواهر مرافقة للعولمة.

أود أن أشرح هذا:

تقف الهند، أكبر ديمقراطية في العالم في أعلى قائمة المعولمين. وترحب الحكومة الهندية والنخب بالخصخصة وبالشركات الأجنبية. وليس من المصادفة أن يكون رئيس الوزراء، ووزير الداخلية، ووزير تهريب الرأسمال، هم نفس الرجال الذين وقعوا الصفقة مع شركة إنرون، وهم الذين يبيعون قاعدة البلد الارتكازية للشركات متعددة الجنسية. وهم نفس الرجال الذين يريدون خصخصة الماء والكهرباء والبترول والفحم والرعاية الصحية والتعليم والاتصالات التليفونية. وكلهم أعضاء أو متعاطفون مع جماعة راشتريا سوايا مسيفاك سانغ (RSS)، وهي جماعة يمينية متطرفة، يجاهر أتباعها بإعجابهم بهتلر وأساليبه.ويجري تفكيك الديمقراطية بنفس السرعة والفعالية التي يتسم بها برنامج التكيّف الهيكلي. إن دفع عملية الخصخصة و"إصلاح"سوق العمل تطرد الناس من أراضيهم ومن وظائفهم. هذا الجو المليئ بالإحباط ومن تبدد الأوهام على نطاق البلد، يقدم كما يبين التاريخ، التربة المثالية للأيديولوجيات الفاشية. وذراعا الحكومة الهندية تنسقان مع بعضهما بدقة كاملة. فبينما ينهمك ذراع في بيع البلد، يقود الآخر جوقة غاضبة من الأصوات القومية الهندية والدينية والفاشية.

ويجري هذا الذراع تجارب نووية، ويغير صياغة كتب التاريخ، ويحرق الكنائس ويدمر الجوامع. في شهر آذار (مارس) ٢٠٠٢ ذبحوا ٢٠٠٠ مسلم في جوجارات. وكانت مذبحة مدعومة من الدولة. وجرى اغتصاب نساء مسلمات ثم جرى إحراقهن وهن أحياء، وأحرقت محلات تجارية، ودور سكنية، وجوامع .

أسطورة السوق الحرة

أثناء احتراق جوجارات كان رئيس الوزراء الهندي يقدم أشعاره الجديدة في MTV. في شهر ديسمبر- كانون أول أعيد بأغلبية كبيرة انتخاب الحكومة التي نظمت القتل. ولم يحاسب أي مسئول عن المذبحة. وتقلد نارندا مودي، مهندس المذبحة والذي يعتز بعضويته في (RSS) ولايته الثانية كرئيس للوزراء في جوجارات. لو كان صدام حسين لتولت"سي أن أن"بالطبع إذاعة كل هذه الفظاعات ولكن لأنه ليس هو، ولأن"السوق الهندي"مفتوح للمستثمرين العالميين لم يأت ذكر المذبحة ولا حتى كموضوع هامشي خجل. يعيش في الهند أكثر من مائة مليون مسلم.

هناك قنبلة موقوتة تجري عقاربها في بلدنا العريق.

إن موضوع السوق الحر الذي يتغلب على الحواجز القومية هو أسطورة. إن السوق الحر يدمر الديمقراطية. والهوة بين الأغنياء والفقراء تتسع باستمرار، والصراع على مصادر (الطاقة والمواد الخام) يزداد عدوانية . ولفرض مصالحها ولتملك منتجاتنا الزراعية، والماء الذي نشربه، والهواء الذي نتنفسه وأحلامنا، تحتاج العولمة لرابطة عالمية من الحكومات الموالية والفاسدة في البلدان الفقيرة، لدفع إصلاحات غير شعبية بالقوة ولقمع الانتفاضات.

إن العولمة، (ولنطلق عليها اسمها الحقيقي: الإمبريالية) تحتاج صحافة تدعي أنها حرة.

وتحتاج لقضاء يدعي انه ينطق بالعدل. في نفس الوقت تراكم دول الشمال أسلحة الإبادة الجماعية: فالمطلوب هو تأمين أن يتعولم الرأسمال، فقط والسلع، وبراءات الاختراع والخدمات. ليس المطلوب عولمة حرية حركة الناس. وليس احترام حقوق الإنسان. ليس تحريم التمييز العنصري، وليس تحريم الأسلحة الكيماوية والنووية. وليس مطلوبة المعاهدات الخاصة بحماية الطقس، ولا - استغفر الله- إقامة محكمة جنائية دولية. هذا كله يمثل"الإمبراطورية": هذا التركيز المعيب للسلطة، هذه الهوة الهائلة بين فوق وتحت.

إن كفاحنا، إن هدفنا، إن رؤيتنا لعالم آخر ينبغي أن يكمن في القضاء على هذه المسافات. ولسنا في وضع سيئ إذ تحققت لجاحات هامة، وبالدرجة الاولى هنا في إمريكا اللاتينية في كوشابامبا في بوليفيا، وانتفاضة الأريكويبا في البيرو.

وعيون العالم تتجه إلي الناس في الأرجنتين، الذين يسعون إلى إعادة بناء بلدهم التي الحق بها صندوق النقد الدولي الخراب .

مناهضو العولمة يزدادون في الهند قوة. ونتسائل عن سفراء العولمة بمظهرهم البراق - تنرون بيشتيل، ورلدكوم، ارثر اندرسن - أين كانوا بالعام الماضي وإين هم الآن؟

إلا إن كثير منا يعيشون لحظات مظلمة من اليأس.

ونحن نعرف أن رجالا يرتدون حللا يواصلون عملهم بنشاط تحت ستار الحرب ضد الإرهاب. وبينما تندفع صواريخ cruise missileإلى السماء توقع العقود، وتسجل براءات الاختراع، وتبنى أنابيب النفط. وتنهب الثروات الباطنية وتخصص مصادر المياه .

وجورج دبليو بوش مصمم على شن حرب على العراق. وإذا نظرنا إلى هذا النزاع بوصفه مواجهة مباشرة بين"الإمبراطورية"وبين الذين يمارسون المقاومة من جانبنا، سيبدو أننا نحن الخاسرين.

ولكن يمكن للمرء أن ينظر للأمور بشكل مختلف. لقد بدأنا باستنزاف الإمبراطورية.

وربما أننا لم نستطع، لم نستطع بعد، أن نوقفها، ولكننا أجبرناها على نزع قناعها. ومن المتوقع أن تخوض الإمبراطورية الحرب ولكنها تكشف وجهها الحقيقي الآن بكل صراحة.

فهي كريهة إلى درجة لا تحب معها أن تنظر في المرآة .

وهي ليست بقادرة أن تكسب إلى صفها حتى شعبها الخاص. وإن قصر أو طال الأجل فإن غالبية الأمريكيين ستنضم إلينا .منذ أيام قليلة اجتمع ربع مليون إنسان في واشنطن في مظاهرة مناهضة للحرب ضد العراق. وصوت الاحتجاج يعلو.

كان تاريخ أمريكا قبل ١١/ ايلول (سبتمبر) مستترا مخفيا خاصة عن الأمريكيين. إلا أن أسرار أمريكا أصبحت الآن تاريخاً، وهذا التاريخ معروف بشكل عام. اليوم نعرف أن الحجج المهدة للحرب ضد العراق هي مجرد أكاذيب. ومما يبعث على الضحك بشكل خاص هو القول بأن الحكومة تريد أن تجلب الديمقراطية للعراق. ولكن قتل البشر لحمايتهم من شرور الديكتاتوريين أو من الفساد الأيديولوجي إنما هو رياضة قديمة تمارسها الحكومات الأمريكية .

ميكي ماوس ومشايخ الدين

لا يشك أحد أن صدام حسين ديكتاتور، وأنه قاتل. إلا أن أوضاع العالم كله ستكون أفضل بدون شخص يدعى مستر بوش . فهو اخطر بكثير من صدام حسين.

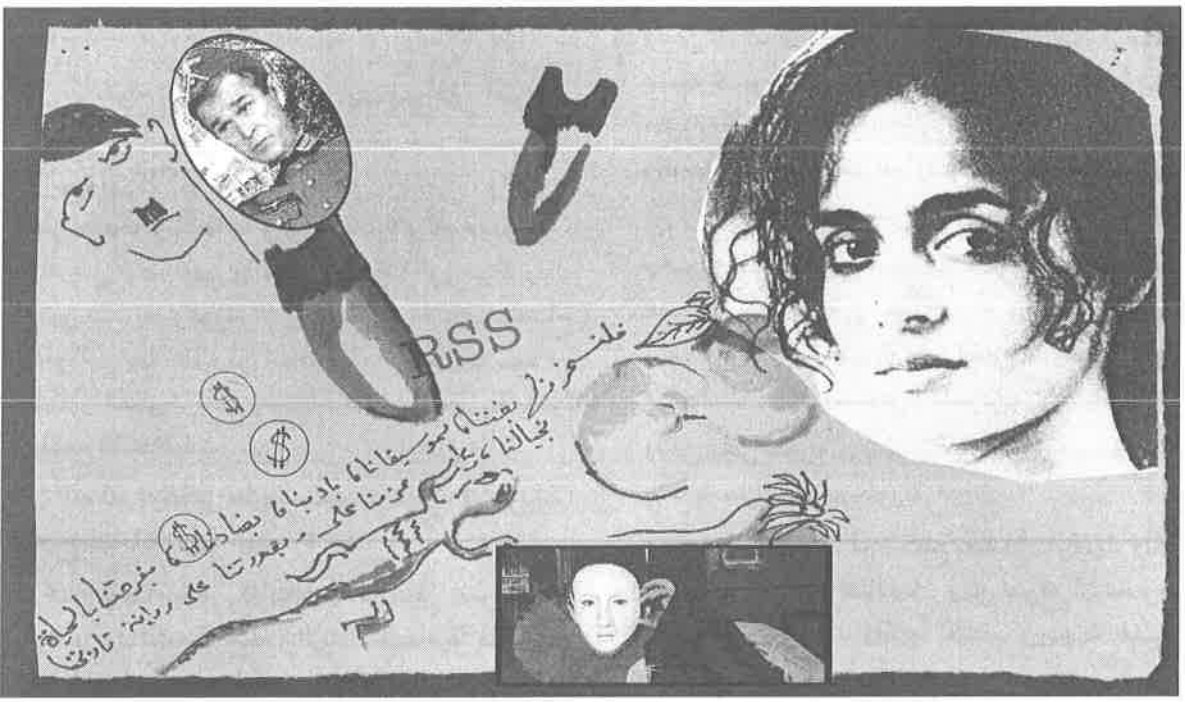

انه لواضح مثل الشمس أن بوش مصمم على شن الحرب ضد العراق، دون أن يعير التفاتا إلى الحقائق وللرأي العام العالمي. والولايات المتحدة في سعيها لكسب حلفاء مستعدة لأختراع حقائق. وتمثل مهزلة مفتشي الأسلحة التنازل العدواني المهين أمام شكل مبتذل ليافطة عالمية. إن حرب العراق الجديدة قد بدأت فعلا.

ما الذي نستطيع أن نفعله ؟

إننا نستطيع أن نفعّل ذاكرتنا وأن نتعلم من التاريخ. نستطيع أن نرفع صوتنا ليصبح رعدا يصمّ الآذان. نستطيع أن نفضح الممارسات التي تمارسها الحكومة الأمريكية، نستطيع أن نفضح بوش وبلير وحلفائهما كما هم .. قاتلوا أطفال، واضعوا السمّ في الماء، وقاذفوا القنابل الجبناء.

نستطيع أن نمارس العصيان المدني بملايين الطرق والأساليب وبقول آخر نستطيع أن نخلق متاعب.

وعندما ينادي جورج دابليو بوش قائلا:

"إما معنا أو مع الإرهابيين" سنشيح بيدينا شاكرين. وعليه أن يعرف أن شعوب العالم ليست في حاجة لأن تختار بين ميكي ماوس شرير والمشايخ الذي طاش صوابهم فتوحشوا.

إن استراتيجيتنا لا ينبغي أن تكمن في تحدّي الإمبراطورية، بل في استنزافها. فلنجعلها تشعر بالخجل. فلنسخر منها، بفننا، بموسيقانا، بأدبنا، بعنادنا، بفرحتنا بالحياة، بخيالنا، بكل عزمنا وبقدرتنا على رواية تاريخنا.

إن ثورة المعولمين ستفشل إذا اتخذنا منهم موقف الرفض، رفض أفكارهم، رفض رؤيتهم للتاريخ، رفض حروبهم، رفض أسلحتهم، رفض منطقهم. ولاتنسوا! إننا كثرة وهم قلة. هم يحتاجوننا أكثر مما نحتاجهم.

عن الترجمة الألمانية المنشورة في فرانكفورتر تسايتونغ في ٥ فبراير ٢٠٠٣